سجالات النخبة والمجتمع

محمد فاتح

سجالات
النخبة والمجتمع

دراسات في القضايا السياسية

2024

عنوان الكتاب :سجالات النخبة والمجتمع

جنس الكتاب: دراسات

المؤلف: محمد فاتح

لوحة الغلاف:

حقوق الطبع محفوظة

تصميم وطباعة: رؤى للطباعة والنشر/العراق

رقم الايداع لدى دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد

( ) لسنة 2024

الطبعة الاولى 2024

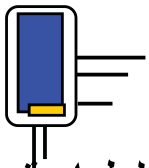

رؤى للطباعة والنشر

E:alnator2000@yahoo.com

Mob:07725197116

بإدارة: د. جليل ابراهيم الزهيري

إستهلال

الثقافة السياسية، نشاط إنساني حيوي، له أهمية إجتماعية وحياتية، كونه موجه للسلوك السياسي، كذلك كونه محدد لطبيعة علاقة الفرد بالسلطة، كما تفسر الثقافة السياسية النشاط الثقافي السياسي وتوضح استجابات الجماهير تجاه بعض الممارسات أو الظواهر السائدة في المجتمع، كما تساهم في تكوين إتجاهات الرأي العام أزاء الاحداث المهمة في حياة المجتمع.

عزيزي القاريء.

ان المواد المطروحة على صفحات هذا الكتاب، عبارة عن مجموعة دراسات ومواد بحثية، سبق وان نشر أغلبها على صفحات أعداد مجلة "كركوك اليوم" الرائدة التي تصدر عن الجمعية الثقافية والاجتماعية في كركوك منذ عام 2018.

وان محتوياتها يتراوح بين سياسية وتأريخية وإجتماعية في الغالب، وتتناول في بعض جوانبها الواقع العراقي الراهن. وان هذه الدراسات وان كتبت ونشرت في أوقات مختلفة وتحمل عناوين متعددة، إلا انها في محتوياتها وأهدافها ترتبط فيما بينها بعلاقة حيوية توثق العلاقة بين النخبة المثقفة والمجتمع وسجالاتهما في القضايا المختلفة التي تفسر واقعا سياسيا وإجتماعيا في بلد معين هو العراق.

عليه ولزيادة الفائدة والاطلاع عليها مجتمعة من قبل فئات أوسع إرتأينا جمعها ونشرها بين دفتي هذا الكتاب بشكل مستقل.

ومن الله التوفيق.

المؤلف

هەواڵنامەی کتێب

القوة الناعمة وأثرها على سياسة الدولة

العراق - نموذجاً -

التطور التاريخي لمفهوم القوة الناعمة

ظهرت مفهوم المقوة الناعمة عبر التاريخ الأنساني في العصر القديم من خلال كتابات بعض الفلاسفة أمثال (كونفوشيوس) و (سقراط). إلا أن أول ظهور للنظرية كان في القرن العشرين عبر المفكر الايطالي (أنطونيو غرامشي)، في كتاباته عن الهيمنة الثقافية وفي مؤلفه (رسائل السجن) لقد اوضح غرامشي، أن الهيمنة الرأسمالية تكون من خلال مؤسسات عديدة: (المدرسة، الكنيسة، الجرائد) التي تخلق صورة جيدة لدى العامة عن النخبة الرأسمالية، وذلك بهدف السيطرة على عقول هؤلاءوضمان عدم خروجهم عن سياق المجتمع الرأسمالي.

ولقد كانت فرنسا أول من حاولت تطبيق هذا المفهوم من خلال التأثير الثقافي على شعوب مستعمراتها عن طريق التعليم والغزو الثقافي.

و كانت المحاولة الحقيقية بعد الحرب العالمية الثانية لاستخدام القوة الناعمة من خلال برنامج (فولبرايت) للتبادل الطلابي حول العالم (١٩٤٦) كوسيلة للتأثير في الثقافات والهيمنة على العقول.[1]

كما تم استخدام القوة الناعمة بشكل كبير في أثناء الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الأشتراكي والرأسمالي. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ظهرت نظرية القوة الناعمة (soft power theory على يد الاستاذ جوزيف باي أستاذ العلوم السياسية في جامعات الولايات المتحدة ومع مطلع القرن الواحد والعشرين بدأ الترويج لمفهوم جديد في العلاقات السياسية الدولية وهو مفهوم - الحرب الناعمة - الموازي للحرب الصلبة التي تقوم على القتل والتدمير والاخضاع، حيث تكمن قوة الدولة في قدرتها على استخدام الموارد المتاحة المادية وغير المادية، وتحويلها إلى قدرات وقوة

ملموسة.

برز المفهوم بشكل (اكثر) في السياسة الخارجية الأمريكية لاهداف ترتبط بتغيير أدوات الحرب من القوة العسكرية إلى القوة الناعمة، والتي تتجلى في أدواتها الثقافية والاقتصادية والاعلامية .[2]

عام (١٩٩٠) كتب الأستاذ - جوزيف باي - مقال حول مفهوم القوة الناعمة - وقامت الفكرة الأساسية على تأكيد وجود وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المنظمة مع هذه القيم، وضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الابعاد المادية والعسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وقد أكتسب طرح (ناي) لمفهوم القوة الناعمة زخماً أضافياً نتيجة التوجه الانفرادي للمحافظين الجدد الذي أخذ في التزايد بعد وصول (بوش) الابن للسلطة. وتجسد بشكل لافت في الحرب على العراق (٢٠٠٣) وأدى الى آثار سلبية ملموسة في شعبية الولايات المتحدة ومصداقيته. ومع رواج المفهوم وأنتشاره، أمتدت محاولات تطبيقه الى مجالات أخرى في غير الولايات المتحدة الامريكية، مثل: روسيا، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، دول الاتحاد الاوروبي، وصولاً الى البرازيل وجنوب افريقيا وتركيا .[3]

تعريف القوة الناعمة:

أدى الطابع التبسيطي للمفهوم وانتشاره الى تعدد تعريفاته واستخداماته إلى حد التناقض في بعض الاحيان، وقد زاد من صعوبات تعريف المفهوم وتطويره، غلبة الطابع غير المادي على أبعاده، سواء من حيث طبيعة موارد القوة أو آليات ممارستها أو أهدافها. حيث تتوجه بشكل أساسي إلى تغيير في التفضيلات والادراك والمشاعر.

وقد قدم (ناي) صياغات متعددة لتعريف القوة الناعمة، مختلفة من حيث الشكل وأحياناً من حيث المضمون. ويرى الباحثون أن تطورات المفهوم لدى (ناي) ومراجعاته للتعريفات المتعددة والتي يطرحها الآخرون، تكشف عن تمييزه القوة الناعمة بشكل عام عن غيرها من

أشكال القوة، أستناداً إلى معيارين أساسيين:

1- نعومة آليات وأساليب ممارسة القوة (تراجع الطابع المادي وغلبة الطابع المعنوي النفسي الفكري).

2- نعومة موارد القوة، مقارنة بالموارد والآليات الاقتصادية والعسكرية التي يغلب عليها الطابع المادي الصلب.

ويحدد ناي في هذا السياق ثلاثة موارد أساسية يغلب عليها الطابع المعنوي وهي:

- ثقافة الدولة، أو الفاعل سواء النخبوية أو الشعبية. (قيم المجتمع وممارساته العليا من ادب، فن، التعليم، الممارسات الجماهيرية (أفلام، مسلسلات، ملابس..).
- القيم السياسية للفاعل (مثل الديمقراطية والحكم).
- سياسات الفاعل الخارجية، العمل في أطار المؤسسات والأطر القانونية والبعد عن الانفرادية.[4]

ويمكن تلخيص تعريف القوة الناعمة عند (ناي): المقدرة على الجذب لا عن طريق الأرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الأقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالاة كما كان يجري في الأسترا تيجيات التقليدية القديمة، بل عن طريق الجاذبية بالاعتماد بشكل اكبر على موارد ناعمة غير مادية، مثل الثقافة والقيم السياسية وشرعية: السياسات الخارجية لتحقيق النتائج المنشودة.

و من التعاريف الأخرى التي طرحها الباحثون حول القوة الناعمة:

+ تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعاية.[5]

+ القوة الناعمة، هي ما يتمتع به شخص أو جماعة أو دولة، من قوة قيمية ثقافية، وما يملكه من نماذج حضارية تغري الآخرين بتقليده والانجذاب اليه.[6]

تصنيفات القوة الناعمة:

طرح الباحثون آراء مختلفة حول تصنيفات القوى الناعمة، ونورد هنا نموذجاً من أحدى الدراسات، حيث صنف الباحث في دراسته

للقوى الناعمة لبلدان الشرق الاوسط إلى خمسة أصناف:
1- القوى الناعمة التقليدية (الثقافية والسياسية) وتعد مصر نموذجا.
2- القوى الناعمة الدينية (الاعتقاد على المكانة الدينية) المملكة العربية السعودية، نموذج.[7]
3-القوى الناعمة الثورية. ايران نموذج.
4- القوى الناعمة الأتصالية - تزايد الاهتمام بالاعمال والاتصالات التجارية والاقتصادية، الأمارات نموذج.
5- القوى الناعمة التقليدية المحدثة - تركيا نموذج.

و تختلف القوة الناعمة عن القوة الصلبة التي تعمل على تغيير ما يفعله الآخرون، فهي لا تقوم على الأرغام المستند إلى موارد مادية عسكرية أو اقتصادية، أنما للقوة الناعمة ثلاثة أنماط أو أشكال تمارس من حلالها وهي:
1-الاقناع.
2- الجاذبية.
3- وضع جدول الاعمال، وهي أن تضع أوليات الدول الأخرى بما يخدم أو يتفق مع أوليات الدولة التي تمارس القوة وللتميز بين القوة الناعمة والقوة الصلبة يمكن أن نضع الجدول التالي:[8]

جدول جوزيف باي يبين وجه المقارنه بين القوة الصبية والقوى الناعمة

نوع القوة	أنماط السلوك	الموارد الرئيسية	السياسات الحكومية
القوة العسكرية	الارغام الردع الحماية	القوة العسكرية العنف	الدبلوماسية القسرية الحرب التحالف
القوة الاقتصادية	الاغواء الارغام	الرشاوى العقوبات	المساعدة الرشاوى العقوبات
القوة الناعمة	الجاذبية وضع جدول	القيم الثقافة	الدبلوماسية العامة

	الاعمال	السياسات المؤسسات	الدبلوماسية الثنائية الدبلوماسية متعددة الأطراف

و بناء على ما ورد يمكن أن نستنتج أسس وأركان القوة الناعمة كما يلي:

1- القدرة على تشكيل تصورات و مفاهيم الآخرين، وتلوين ثقافاتهم وتوجيه سلوكهم.

2- القدرة على تشكيل جدول الاعمال السياسي للآخرين، سواء للاعداء أو المنافسين.

3- القدرة على جاذبية النموذج والقيم والسياسات وصدقيتها وشرعيتها،بنظر الآخرين.

4- القدرة على فرض أسترا يتجيات الأتصال مع الآخريين.

5- القدرة على تعميم الروايات وسرد الوقائع.

مقارنة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة.

1- تركز القوة الصلبة على الأدارة العسكرية، بينما القوة الناعمة تنصرف الى قضايا وتفصيلات أخرى وادوات غير القوة العسكرية، باساليب الجاذبية والاقناع، وفي مجالات التجارة والثقافة الدبلوماسية والسياسة المرنة.

2- القوتين (الصلبة والناعمة) مترابطتان معاً، لأن كلاهما من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين، وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة.

3- تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة في السياسة الدولية إلى حد كبير من القيم التي تعبر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته وفي مارستها الداخلية والسياسية. وقد تجد الحكومات أن من الصعب السيطرة على القوة الناعمة وأستخدامها أحياناً، لكن ذلك لا يقلل من أهميتها.[9]

4- أن اكثر ميادين القوة الناعمة أهمية هي الثقافية والسياسية

والاجتماعية، إلا أن أساليبها لا تبقى دائماً هي نفسها، بل تتبدل حسب الظروف والمعطيات وتطور القناعات، وتعمد القوى الدولية الى المزاوجة بين القوتين.

5- وتقوم القوة الذكية على فكرة الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة - بحيث تشكل أطاراً مناسباً لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية. وعليه يذهب أنصار هذا الفريق إلى أن القوتين (الصلبة والناعمة) تعزز كل منها الأخرى أحياناً وتتداخلان فيها أحياناً أخرى.[10]

6- يمكن القول أن الدول تحتاج وفي حالات معينة الى كل من القوتين (الصلبة والناعمة) وبالشكل الذي لا يمكن الاستغناء فيه عن أي منهما. ولكن نظراً للتطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية فان دور القوة الناعمة سوف يزداد ولا سيما في عصر المعلوماتية.[11]

دور القوة الناعمة في العلاقات الدولية:

هناك قناعة كبيرة لدى كثير من الباحثين والمفكرين بان القوة الصلبة في علاقاتها بالمقومات العسكرية واساليب العنف الأخرى، تبقى مكلفة ولم تعد ناجحة في تحقيق الاهداف والمصالح الأستراتيجية للدول. وهو ما يطرح أهمية استحضار آليات القوة الناعمة التي تقوم على الأغراء والجذب والأقناع بدل الاكراه والقسر، واستثمار مختلف القنوات الثقافية والفنية والروحية والعلمية والمساعدات[12]، التقنية والأنسانية في التأثير على صناعة الرأي العام العالمي والقرارات الدولية و يبرز دور القوة الناعمة الرئيسي في أنه إذا تعارض ما يرغب به المتلقي مع ما يريده المرسل - صاحب القوة - فما يكون الحل ؟ الحل هو بالتأثير لتغيير القناعات والمطالب. من هنا كانت أستخدام الادوات المؤثرة، وهذه الادوات يمكن أن تكون وسائل الاعلام أو الشركات التي تقوم ببرامج معينة، أو أقامة العلاقات الشخصية مع أفراد وجماعات سياسيين أو الوسائل المخابراتية أو التمويل السري للحفاظ على السيطرة وغيرها.[13]

و عليه وبما يمتاز بها القوة الناعمة عن غيرها جعلت من دورها في تزايد، وتشاهد في الوقت الحاضر الدور المؤثر في أسلوب ترسيم العلاقات بين الدول والاحتفاظ بالهيمنة من قبل القوى العظمى، وهو

أسلوب القوة الناعمة فبفضل الثورة المعلوماتية والاتصالاتية والاقتصادية المتبادلة وزيادة دور اللاعبين غير الحكوميين والتغيير في القضايا السياسية والتحول الديمقراطي، كلها عوامل تساعد على تزايد دور القوة الناعمة وتأثيرها و بالتالي تعتمد الدول والوحدات الدولية على القوة الناعمة اكثر من اعتمادها على القوة الصلبة .[14]

ولم تعد القوة الناعمة حكراً على الدول فقط بل هناك لاعبون آخرون يمتلكون القوة ويمارسونها مثل الدول، وقد يتفرقون أحياناً في قوتهم وتأثيرهم على بعض الدول وعلى سبيل المثال المنظمات الدولية والأقليمية: منظمة الامم المتحدة، منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، جامعة الدول العربية. ومن هنا لم تعد مصادر القوة محصورة في القوى الكبرى، أن مصادر القوة من ناحية النوعية والكمية و الثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا والمعرفة أصبحت اكثر انتشارا بين اللاعبين الدوليين.[15]

العراق، و دور القوة الناعمة

العراق دولة مثيرة للجدل، أرتبط هذا البلد خلال السنوات السابقة العام (2023) بالاستخدام الزائد للقوة الصلبة، ترتب عليها نتائج كارثية عليه و على البلدان المجاورة له.

أما بعد هذا التاريخ، فتبدوا علاقاته الدوليه متأرجحة وغير مستقرة نتيجة ضعف الدولة وتدمير الكثير من مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية، ترتب عليها خسارة كبيرة جداً، أنعكس سلباً على قدرته في حماية مصالحه وفرض اجندته على الأطراف الدولية الأخرى، وما فاقم هذه الخسارة هو الفشل شبه التام للحكومات المتعاقبة في أستثمار مصادر القوة الناعمة للعراق بطريقة ذكية وموجهة لحماية وتحقيق مصالحه.

لقد حولت الحكومات العراقية أو ساعدت على تحويل نفسها إلى نظام طائفي في محيطها الدولي بدلاً أن تحول نفسها إلى حكومة تمثل وتمتلك ثقل الدولة العراقية برمتها، وساهمت الصراعات الداخلية والارهاب الشرس والخطاب السياسي والاعلامي البائس والفساد

المالي والإداري والسياسي بتكريس هذه الصورة في عقلية الاطراف الخارجية.

مصادر القوى الناعمة في العراق:

1- الموروث التاريخي للعراق وحضاراته[16]. القديمة (سومر، بابل، اكد، آشور).

2- العراق لا زالت مدن العلماء والفقهاء ومراكزه الدينية (السنة والشيعية) حاضرة من حواضر العالم الاسلامي والعربي، كما أنه منبع الاديان الرئيسه في العالم.

3- الادب والفن العراقي له أيقاع وتأثير طيب لدى المستمع العراقي.

4- تجذب الشعائر الدينية مثل - عاشوراء - ملايين السواح الدينيين.

العوامل المؤثرة على مستقبل القوة الناعمة في العراق.[17]

أ- العوامل الداخلية:

1- الدعم الداخلي والقبول الداخلي، حل المشكلات الداخلية (سياسية، أجتماعية، اقتصادية) وتوفير فرص العمل للشباب، تحسين البنية التحتية، خفض التضخم وتقليل الصراعات العرقية والدينية (سنة شيعة، كورد)

2- التقسيم السياسي وتقاسم السلطة

3- سياسة خارجية متماسكة.

4- تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والقوة العسكرية.

5- حل المشكلات الاقتصادية.

ب- العوامل الداخلية:

1- أستقرار الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، أقامة علاقات مع الدول المعّرضة للازمات، منعاً لحروب عرقية وطائفية.

2- دراسة التواصل الثقافي الذي تنتهجه بعض دول الجوار.

3- اختراق من قبل قوات أجنبية. عامل خارجي مهم أعاقت جهود الحكومات العراقية لخلق سياسة متماسكة.

العراق والغزو الامريكي:[18]

الحرب الامريكية عام (٢٠٠٣) على العراق تقدم مثالاً مثيراً للاهتمام حول تفاعل القوة بشكليها الصلب والناعم، فقد كانت بعض تلك الحرب مبنية على الأثر الرادع للقوة الصلبة. (رامسفيلد، وزير الدفاع الامريكي عند تسلمه المنصب)، كان يعتقد أن العالم ينظر الى الولايات المتعدة على أنها نمر من ورق، عملاق ضعيف، وصمم على أن يقلب تلك السمعة إلى عكسها.

إلى جانب عوامل القوة الصلبة للذهاب الى الحرب، كانت هناك مجموعة أخرى من الدوافع لها علاقة بالقوة الناعمة. فقد أعتقد المحافظون الجدد أن القوة الامريكية يمكن استخدامها في تصدير الديمقراطية الى العراق وفي تحويل سياسة الشرق الاوسط.

لقد أصبح جزء من النزاع حول شن الحرب على العراق صراعاً حول شرعية تلك الحرب.

كانت هناك ردة فعل دولية مختلفة، فقد أغتاضت فرنسا وروسيا والصين من أحادية القطب العسكري الامريكي، وراحت تحث على عالم تتعدد فيه الاقطاب.

كما كان لغزو العراق أثر سلبي تماماً على الرأي العام في العالم الاسلامي والعربي.

+ تلفزيون الجزيرة (مورد القوة الناعمة لحكومة قطر) راح يعرض صوراً دامية لضحايا مدنيين في العراق.

+ البرلمان المصري، أعلن أن الضربات العسكرية لبغداد والمدن الأخرى كل ليلة تستفز مشاعر الناس.

+ في باكستان، أعلى دبلوماسي حكومي أن غزو العراق هدية كاملة للاحزاب الاسلامية.

و بعد الحرب أظهرت أستطلاعات الرأي أزدياداً في تأييد (أبن لادن) زعيم القاعدة، وهبوطاً في شعبية الولايات المتحدة.

دور القوة الناعمة في مكافحة الارهاب:[19]

أتسم الارهاب في العراق بعدة خصائص:

+ نشأ الارهاب في مجتمع يتصف بالتعددية المذهبية والطائفية وغلبة النزعات العرقية والعشائرية.
+ تميز الارهاب بارتكازه على البعد العقائدي (الديني) في الاعلان عن أهدافه وتبرير جرائمه.
+ تعدد الوسائل والاساليب والصور التي تمارسها الجماعات الارهابية داخل العراق.

أما الاستراتيجية العراقية في مكافحة الارهاب (في المرحلة الزمنية الأولى وبالاخص بعد عام (٢٠٠٣) فقد ركزت على أستعمال القوة الصلبة والقضاء على المجموعات والمنظمات الارهابية المتطرفة بالتعاون مع أطراف دولية.

لكن هذه الاسترا يتجية لم تتمكن من القضاء بصورة نهائية على الارهاب، وعملت الجهات الحكومية والأمنية وبالتعاون مع هيئة الأمن الوطني على وضع خطة أسترا يتجية اكثر شمولية وتجاوباً مع متطلبات مواجهة تنظيم - داعش - بعد هزيمته العسكرية وارتكزت هذه الإستراتيجية على اللجوء الى وسائل مكافحة الفكر المتطرف وسبله، أنطلاقاً من ملاحقة منابعه وجذوره وصولاً لتحقيق مواجهته للقضاء عليه.

ويمكن تلخيص أهداف الاسترا بتيجية الرئيسية للعراق لمكافحة الارهاب في ثلاث أسس رئيسية:

1- منع الارهاب عبر القانون الجنائي ومكافحة كل من عمليات التجنيد، التدريب، التمويل.
2- محاكمة الارهابيين قضائياً.
3- الحماية من الارهاب وتوفير الامن الوطني.

القوة الناعمة ومكافحة الارهاب في العراق:[20]

مع تواصل النجاحات العسكرية والأمنية العراقية تجاه الارهاب، فقد أهتم الخبراء والمهتمين بالشأن السياسي والأمني في الدولة العراقية، بمدى كفاية مكافحة الارهاب والتطرف بالوسائل العسكرية والأمنية، أم أن الأمر يتطلب اللجوء الى وسائل وادوات أخرى طبقت في العديد من دول العالم و من هذا المنطلق يضع المهتمين بالشأن

العراقي عدة أمور كوسائل وادوات (تعتبر من ادوات القوة الناعمة) لمكافحة الارهاب أو التقليل من شأنه، إلى جانب الاستمرار في أستخدام القوة الصلبة، ومنها:

1- بايصال رسائل واضحة باستعداد الاجهزة الأمنية والعسكرية، باستخدام القوة العنيفة، حيث يضع المهتمون بالشأن الأمني هذه الرسائل في خانة (القوة الناعمة أو اللينة).

2- التركيز على دور الأساليب الدبلوماسية، والاستفادة من منظمات المجتمع المدني أو الشخصيات الفاعلة، وعن طريق حملات أعلامية منظمة.

الخلاصة:

تعرض مفهوم القوة الناعمة إلى الكثير من الانتقادات، وأهم هذه الانتقادات:

1- القوة الناعمة ليست قوة على الاطلاق وأنها مستحيلة الرصد، فهي مجرد نشر للقيم، ولا تتم في أطار علاقة محددة للقوة.

2- عدم قدرة الدولة على أستخدام القوة الناعمة لحماية أمنها وبقائها أو تحقيق أهدافها.[21]

3-ان القوة الناعمة رغم مغريات شعاراتها وجاذبية أدائها، فإن نتائجها لا تقل خطورة عن النتائج المترتبة على استخدام القوة العسكرية والضغط الاقتصادي.

4- اذا كانت الغاية من القوة الناعمة تغيير الانظمة السياسية وأبدالها بنماذج جديدة، فان عملية التغيير هذه اكدت جملة معطيات منها، فشل مشروع بناء الدولة الوطنية والتي أصبح البديل عنها الدولة الاقصائية أو الفاشلة التي اكدت بدورها مسار التفكيك (تفكيك الدولة واعادة بناءها وفق

معايير جديدة).[22]

مصادر البحث:

1- سايت 5/ أيلول/ 2018 www.political Encyclopedia.
2 - أستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية - رسالة ماجستير - أياد خلف عمر - كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الاوسط -2019،ص17
3- مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية - علي جلال معوض – مصر، مكتبة الاسكندرية - ٢٠١٩. ص11.
4- أستراتيجية القوة الناعمة - مصدر سابق، ص25.
5- الحرب الناعمة هل تكون بديلاً للحروب المستقبل - عبد القادر رزيق المخادمي - المطبوعات الجامعية - الجزائر – ٢٠١٥، ص24.
6- الصحوة الاسلامية - صحوة من أجل الحق - عبد الكريم بكار – دمشق، دار المعراج، 2012، ص219.
7- مفهوم القوة الناعمة - مصدر سابق، ص104.
8- أثر التحول من القوة الصلبة الى القوة الناعمة في العلاقات الدولية. د. علي جاسم محمد - الجامعة المستنصرية - كلية العلم - بغداد - ٢٠١٩ (بحث).
9- جولة في العقل الاستراتيجي الذكي - محمد محفوظ - جريدة الرياض – العدد 15682- 2011.
10- النظام العربي - ماضيه ومستقبله - سمير أحمد الزين - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسترا يتجية - ٢٠٠١ - العدد ٤٧ - أبو ظبي.
11- أستراتجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ - مصدر سابق ص39.
12- القوة الناعمة في العلاقات الدولية - دراسة حالة تركيا (٢٠٠٢ - ٢٠١٧) رسالة ماجستير نفطية محمد - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي ص47.
13- الحرب الناعمة (الاسس النظرية والتطبيقية مركز الحرب الناعمة للدراسات - أيران - الطبعة الاولى / 2014، ص76.
14- أثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة... مصدر سابق، ص37.
15- القوة الناعمة - حسين عليه بحيري - بحث منشور على موقع المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتجية - www.lcfs thinkbank.org.

16- سايت ١٢/ كانون الثاني / ٢٠١٢
www.bayan center.org
17- العوامل المؤثرة في مستقبل القوة الناعمة في العراق - فرزاد رمزاني – غولدار آغي - سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات – ٢٠٢٣.
18-
- القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية - جوزيف ناي - ترجمة - د. محمد توفيق ا المملكة العربية السعودية ط1، 2007، ص53.
19- القوة الناعمة ودورها في تنفيذ الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب، أمجد زين العابدين طعمة - مركز البيان للدراسات، ص15.
20- القوة الناعمة - دعامة حروب المستقبل - فيديل سبيتي – أندببندنت عربية -30 تموز ٢٠٢٢.
21- الأمن ومستقبل السياسة الدولية - فرهاد جلال منشورات – أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر - العراق - السليمانية، 2010، ص297.
22- استراتيجية القوة الناعمة ودورها، مصدر سابق، ص141.

هەولێر نامەی کتێب

الفساد والفساد السياسي

الفساد، ظاهرة قديمة في المجتمعات، لايكاد يخلو عصر من العصور من هذه الظاهرة،وهو سبب كل تخلف يصيب المجتمع وسبب رئيسي لكل ما يتلوه من أمراض ونكسات تصيب الشعوب، علي أختلاف درجات تطورها، رُبما يكون الفساد اكبر المشكلات العالمية والتي تجمع المؤسسات المحلية والعالمية على أعتبارها العقبة الرئيسة أمام الأصلاح والتقدم، والفساد يقوض بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات،عليه فان محاربته تصبح مسألة أجتماعية.

للفساد تعريفات كثيرة، تشترك وصفه بأنه اساءة استعمال السلطة العامة، او الوظيفة العامة، ومن أبرز هذه التعريفات.

1-من الناحية القانونية:[1]

خروجٌ عن القوانين والانظمة أو أستغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أوأقتصادية مالية وتجارية، أو اجتماعية لصالح الفرد، أومصالح جماعة معينة.

أو السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية، مثل الاطماع المالية أو المكاسب الأجتماعية وأرتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية.

2- من منظور الأقتصاد السياسي:[2]

قدم البنك الدولي التعريف التالي: إساءة أستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة، لنتسهيل عقدٍ أو اجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء ووسطاء لشركات أو اعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج أطار القوانين العامة،

كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق أستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعين الاقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة.

3- الفساد من منظور علم الاجتماع السياسي:[3]

كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً، فهم يركزون على الحكم الذي يطلقه المجتمع على مختلف السلوكيات الفاسدة. ويتضمن الفساد وفق هذه النظرة أنحلال وأنهيار وعدم الاتفاق في التعبير عن السلوكيات الفاسدة وغير الفاسدة، فما هو فاسد لدى مجتمع معين قد يكون بمثابة عرف وسلوك مقبول لدى مجتمع آخرى فهناك مجموعة من الخصائص الاجتماعية تختلف من مجتمع عن مجتمع آخر.

وباختصار، يمكن أيراد هذا التعريف العام عن الفساد:

أنحراف سلطة ما، لفائدة خدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو قضائية أوادارية وأقتصادية. بمعنى آخر، الفساد عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس المصلحة العامة.

الفساد في مجال العلوم السياسية(:4

أذا كان مصطلح الفساد السياسي قد حظي بأهتمام علماء الفكر والقانون والأقتصاد، فقد كان له أيضاً قدر كبير من الأهتمام من طرف الباحثين في مجال علم السياسة وأنه من بين المصطلحات الأكثر تداولاً في مجال علم السياسة.

أنتقل الأهتمام بمفهوم الفساد الى حقل العلوم السياسية بعد أن كان محتكراً الى زمن طويل من طرف باحثي المدارس القانونية وعلمي الاجتماع والاقتصاد.

ويمكن توضيح هذه الاسهامات من خلال جهود كل من: (ارسطو، ميكيافيلي، ومونتسكيو).

1-أهتمامات ارسطو الفيلسوف:

اثناء تصنيفه للنظم السياسية، قدم أرسطو أهم النظم الفاسدة، حيث أعتبر النظم الملكية المطلقة والنظم الاوليغاوشية، من النظم الاكثر فساداً من بقية النظم والحكومات،وذلك من خلال هيمنة حكم الفرد ونزوعه الى ممارسة الاستبداد والطغيان على أعضاء المجتمع.

2-ميكيافيلي:

رَبَط أنتشار ظاهرة الفساد بفكرة الحرية التي أصبحت لصيقة بمفهوم الأنانية بحيث أن حرية الفرد لاتتجسد إلا إذا فعل مايشاء، مما يؤدي به في النهاي الى تحطيم القيم والاعراف السائدة في المجتمع.

3- مونتسكيو:

يعتبر مونتسكيو أن الفساد متأصل في الطبيعة الانسانية التي تمتاز بالنقص وعدم الاكتمال عليه نرى من خلال هذه النظرة الفلسفية السياسية، انها تركز على الانحاط الذي يصيب المؤسسات العامة وتحريف المباديء التي يستند إليها النظام السياسي.

صورة الفساد السياسي:[5]

الفساد السياسي تتعدد أبعاده السياسية والاقتصادية والأجتماعية والثقافية، وتعقد صورة وأشكاله وكثرة المتغيرات وعدم وضوع مؤشراته بدقه.

الأمر الذي جعل من عملية تصنيف أنماط وصور الفساد السياسي عملية صعبة، وبالرغم من ذلك، ساهمت العديد من الدراسات الميدانية في مختلف البلدان على وضع معايير اساسية

لتصنيف أنواع وصور هذه الظاهرة، ويمكن تصنيف الفساد السياسي وفق مجموعة من المعايير والمتغيرات، من أهمها:

1-حسب طبيعة الفساد، يصنف الى سياسي، أقتصادي، ادارى، ثقافي، أجتماعي، أخلاقي، بيئي.

2- حسب درجة خطورته، يصنف الى فساد كبير وفساد ضعيف.

3- حسب أمتداده ونطاقه الجغرافي، يتفرع الى فساد: أقليمي، وطني، وفساد عالمي.

4- من حيث النظام والترتيب: هناك فساد منظم،وفساد غير منظم.

أهم صور الفساد السياسي:

اولاً: فساد القمة (القيادة السياسية.[6])

من الضروري دراسة هذا النوع من الفساد والتركيز عليها، لأنها تشكل المرتكز الأساسي لفساد المستويات الدنيا، ويشمل هذا النوع من الفساد قمة الهرم السياسي في البلد، حيث يتعلق بفساد الرؤساء والحكام، الذين يستغلون سلطاتهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة وغير قانونية وهذا النوع من الفساد من أخطر انواع الفساد لأرتباطه بقمة الهرم السياسي.

ثانيا: الفساد في المؤسسات:[7]

أي فساد بعض اعضاء السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) فهو فساد المراتب التي تلي القمة من حيث الترتيب حيث تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في مؤسسات وهيئات الدولة نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار المسؤولين رشاوي و مبالغ مالية، أو لسرقتهم الاموال العامة واستغلال مناصبهم لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة.

ثالثاً: الفاسد الحزبي والانتخابي:[8]

يقصد به فساد قيادات الاحزاب السياسية في قضايا التمويل وتزوير الانتخابات من خلال شراء الاصوات، أضافة الى تدخل الاجهزة الحكومية وتلاعبها في نتائج الانتخابات (في الدول النامية خاصة) لضمان فوز مرشح الحزب الحاكم.

ومن مظاهر وصور هذا النوع من الفساد:

1-ظاهرة المرشح المستقل الذي ينسحب من الانتخابات في آخر لحظة لصالح مرشح الحزب الحاكم.

2- ظاهرة الدعم المالي من قبل الجماعات المسيطرة أقتصادياً للاحزاب والمرشح الحزبي.

3- ظاهرة شراء أصوات الناخبين.

رابعا: الفساد في الجيش والأجهزة الأمينة:[9]

هناك حالات وصور متنوعة من الفساد داخل هذه الاجهزة، منها الرشاوى التي يتقاضاها كبار الضباط، مقابل حالات الاعفاء غير القانوني من الخدمة العسكرية في الدول النامية)، كذلك تعيين كبار الضباط بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية في مناصب وزارية وادارية عليا واستغلالهم لهذه المناصب في تحقيق المصالح الخاصة.

كما هناك حالات أنتشار الرشوة داخل الأجهزة الأمنية، في التعامل بين المواطن العادي وصغار المسؤولين في هذه الاجهزة.

الاراء والنظريات المفسرة لظاهرة الفساد السياسي:

1-الأتجاه القانوني :[10]

يركز هذا الأتجاه على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، فالدراسة القانونية في هذا المجال تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة، أعدم شرعية ذلك. كما يهتم هذا الأتجاه

بالافعال والاجراءات. والتوجه القانوني لدراسة ظاهرة الفساد، يفترض وجود معايير وضوابط،ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل الى شرعية الفعل أو عدمه، كأن يحدد الاجراءات الواجب أتباعها في العملية الانتخابية وتأثير ذلك في العملية السياسية،سواءً تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي، أو بالعكس، كما يفيد في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية، وماهو أثر عدم الالتزام بتلك القواعد القانونية على اسقرار المجتمع.

2- الأتجاه المؤسسي:[11]

تقوم هذا النظرية على دراسة مختلف الاجهزة والهياكل التي تتكون منها الدولة أي المؤسسات الموجودة فعلاً. فهي تولي أهمية بالغة بالاجهزة والمؤسسات والأطر الرسمية ومدى التزام هذه المؤسسات بالقواعد القانونية والدستورية مثل (الحكومة والبرلمان والسلطات القضائية والمؤسسات العسكرية)..

3-مقولة تفسير التبعية:

أحد الاتجاهات والنظريات البديلة لدراسة مواضيع التخلف والتنمية والفساد،وذلك لعجز النظريات السلوكية والتنموية التي سادت منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، بالاضافة الى عدم قدرة الاتجاه الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في النظام الرأسمالي والمجتمعات التي خرجت من حقبة الاستعمار.

هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة التخلف والفساد، اشتهر على يد مجموعة من كتاب أمريكا اللاتينية، الذين تأثروا بشدة بالفشل الذي اصاب تحقيق الرفاه في العالم الثالث، وبوجه خاص في امريكا اللاتينية.

هؤلاء الكتاب لا حظوا ان بلدانهم تعاني من مشاكل التخلف وتزداد تبعيتها، كما لا حظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير الحالات آنفة الذكر، كانت تظريات تتميز بالتحيز والتمحور

حول الذات، وارجعت أسبابها الى العوامل الداخلية، كما أنهم عملوا على دحض ذلك بارجاع تخلف تلك البلدان الى طبيعة النظام الرأسمالى العالمي المهيمن الذي بسط تقوذه وسيطرته على أنظمة العالم الثالث الغارقة في ازمات التخلف والفساد وانتشار النظم الدكتاتورية والعسكرية.

4- نظرية النخبة (الصفوة:[13])(

يعتبر (سان سيمون) أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة، اذ تظر الى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية، حيث أن الصفوة تعتبر بشكل عام عن فئات صغيرة نسيباً وهي في الواقع ذات وضع رفيع، تمارس السلطة والتاثير السياسي وتدخل فيصراعات مباشرة في سبيل القيادة.

وتضم هذه الفئات أعضاء الحكومة والادارة العليا والقادة العسكريين وقادة المؤسسات الأقتصادية، وقد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب المعارضة وممثلي مصالح أجتماعية جديدة، كقادة النقابات ورجال الفكر والاعمال.

وتكمن أهمية هذه الأراء فيكون أن هذه الأثلية هي التي تمارس السلطة وهي التي تضع وتنفرد بالقارات.

ويقول عنها (الوسيان باي) بانها مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي.

وما يهم في هذا المجال هو الدور الاساسي الذي تلعبه الثقافة السياسية للنخبة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في ظل وجود فساد سياسي، فكلما كانت الثقافة السياسية للنخبة تميل الى العقلانية والتوافق والسلم المدني كلما قلت حظوظ تفشي الفساد السياسي.

5-نظرية التحديث السياسي:[14]

التحديث هو عملية التحول الشامل، ينتقل بها المجتمع (ماقبل الحداثة) من وضعه التقليدي الى وضع جديد وهو الحديث، أي نمط التكنولوجياوالتنظيمات الاجتماعية المرتبة بها، والتي الغرب مادياً والمستقر سياسياً الى حد كبير.

وفي هذا الصدد يعتبر المفكر الامريكي (صموئيل هنتنغتون) أبرز المفكرين الذين قدموا تحليلاً مهماً لعملية الانحلال والتفسح السياسي الذي يصيب المجتمعات الأنتقالية، فقد أهتم بفهم الظروف التي يمكن أن تؤدي بالدول التي تمر بمرحلة التغيير الأقتصادي والاجتماعي الممزق الى تحقيق الاستقرار السياسي فيها. وتوصل الى أن أغلب المجتمعات التي يوجدبها مؤسسات تقليدية تكون غير قادرة على التكيف، لذا فقد تؤدي مرحلة التحديث الى أنهيارها بسبب دخول فئات جديدة مشاركة وبفعل تحلل القيم الموجودة وتبلور قيم جديدة.

من هنا نلاحظ الاتجاه التبريدي في شرح ظاهرة الفساد وأعتبارها حتمية تمر بها المجتمعات المختلفة في مرحلة تأريخية معينة، فالفساد السياسي حسب هذا الاتجاه له أسبابه زظروفه البيئية، فهو سلوك غير رسمي بديل للسلوك الاداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.

فسحب هذا الاتجاه البراغماتي، يمكن اعتبار الفساد السياسي على أنه تصرف مقبول ومرغوب فيه، من قبل طرفين تعجز الطرق الرسمية والاساليب التقليدية عن تحقيق مصالحهما.

المصادر:

-1حمدي عبدالعظيم- عولمة الفساد وفساد العولمة (أداري، تجاري، سياسي، دولي) الاسكندرية- الدار الجامعية، ط1، 2008، ص16.

2-محمود عبدالفضل- مدخل مفاهيمي وتاريخي- أسماعيل الشطي وآخرون. ورقة عمل منشور. مقدمة الى ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص80.
3- فيتو تانزي، الفساد – الانشطة الحكومية والاسواق- مجلة التمويل والتنمية – كانون الأول 1995، ص26.
4-كريمة يقدي- الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا رسالة ماجستير- كلية لحقوق والعلوم السياسية- جامعة ابوبكر بلقايد، تلحسان –الجزائر، 2012-2011.
5- كريمة يقدي... المصدر السابق، ص30.
6- عماد صلاح عبدالرزاق- الفساد والاصلاح- دمشق- أتخاذ الكتاب العرب- 2003، ص92-91.
7-عماد صلاح- المصدر السابق، ص100.
8- اكرام بدرالدين- ظاهرة الفساد السياسي- ورقة عمل منشورة، مقدمة الى ندوة الفساد: النظرية والتطبيق- القاهرة، 1992، ص38.
9- جلال عبدالله معوض، الفساد السياسي في البلدان النامية – مجلة دراسات عربية- بيروت، العدد1، 1998، ص13.
ناصر عبيد ناصر، ظاهرة الفساد- مقارنة سوسيولوجية- اقتصادية- دمشق- دار المدى للثقافة والنشر، 2002، ص40-39.
10- جلال عبدالله معوض- الفاسد السياسي في البلدان النامية، مجلة دراسات عربية- بيروت، العدد1، 1998، ص13.
11- محمدمصطفى سليمان- حكومة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الاسكندرية، الدار الجامعية- ط1، 2006، ص117.
12-عبد مصطفى- تاثير الفساد، السياسي في التنمية المستديمة- حالة الجزائر، 2006-1995، رسالة ماجستير- جامعة باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2008، ص27.
13- طاشمة بومدين، المنهجية- محاضرات كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان، 2009، ص193.
13- ثروة مكي – النخب السياسية والتغير الاجتماعي – القاهرة، ط1، 2005، ص20.
14- سمير خطاب – التنشئة السياسية والقيم- القاهرة –ط1، 2004، ص45.

15-صموئيل هانتنغتون، النظام سياسي لمجتمعات متغيّرة- دار الساقي ترجمة سمية نلو عبود، ط1، 2005، ص17.

هەواڵنامەی کتێب

مفهوم الدولة العميقة
"العراق أنموذجاً"

تمهيد:

في الدراسات السياسية المعاصرة، كَثُرَ إستخدام مصطلح الدولة العميقة، إلا إن الكثير من الباحثين يُرجعون بدايات بلورة هذا المصطلح الى مراحل زمنية قديمة، ويؤكدون على ذلك بإرتباط المصطلح من حيث محتواه مع بعض اشكال العلاقات والتفاعلات السياسية القديمة. (أواخر أيام الدولة العثمانية).

وهناك من يؤكد على أن مصطلح الدولة العميقة حديثة النشأة، جاء مع التطور والتغيير في العلاقات الدولية، كذلك في الثورات الشعبية والأحوال المتجددة لدى مجتمعات القرن العشرين، أن مفهوم الدولة العميقة يمثل بعض الإلتباس والأشكالات في العلاقات السياسية (ان كان داخلياً أو في العلاقات الخارجية للدولة)، ليس فقط كونه مصطلح معقد وفضفاض إلى حد ما، ولكن تتشابه إلى حد كبير مع بعض المفاهيم الأخرى مثل مفهوم (الدولة الموازية)(*) أو (حكومة الظل)(**) ويستخدم المفهوم غالباً في وصف الأوضاع الفاسدة المتعلقة بإنعدام الشفافية وتعميق البيروقراطية والحد من المعالجات الديمقراطية في إدارات الدولة المختلفة.

ذهب بعض الباحثين إلى أن مظاهر الدولة العميقة ظهرت مع بدايات القرن العشرين وتحديداً في عام 1923 مع ظهور مصطفى كمال في تركيا(***)، وان كان هناك آراء تعيد ظهور مظاهر الدولة العميقة الى زمن أسبق من هذا التأريخ بكثير[1]. المصطلح مثير للجدل ولايوجد اتفاق على تعريفه بشكل محدد، مع وجود آراء متباينة حول أسسه وأدواته وأبعاده.

سنحاول خلال هذا البحث الموجز، القاء الضوء على قدر المستطاع على نشأة المفهوم، وعلى أهم سيماته وأدواته ومظاهره، ثم نأتي على حالة العراق كنموذج صارخ للدولة العميقة في العصر المعاصر.

تعريف الدولة العميقة:

ليست الدولة العميقة دولة داخل دولة فحسب، أنها الدولة ذاتها، بترتيباتها المؤسساتية وبتنظيمها العمودي والأفقي، بأجهزتها العميقة وبأدواتها في التجسس والتضليل وبتشكيلاتها الإعلامية والثقافية والدينية، وحالات شراء الذمم التي تبني لها الشرعية وتزين لها السلوك.

وبناءً على نُعَبّر-الدولة العميقة-المفهوم التقليدي-عن وجود مجموعات كامنة سرية وعميقة تتسلط على مقدرات الحكم من تحت السطح وتسيطر على المواجهة السياسية الظاهرة للدولة.

وما يمكن هذه –القوة الكامنة-من ذلك هو ما تمتلكه من قوة أرغام ووسائل عنيفة قهرية تسطيع بواستطها استخدام القوة الفعالة فعلياً عند الحاجة ضد تلك المواجهة السياسية التي من المفترض ان تحكم الدولة.

لقد قدم الباحثون في هذا المجال تعاريف مختلفة، باختلاف الأفكار والتوجه السياسي، سنحاول تقديم بعض هذه التعاريف بإختصار:

1-مجموعة من القوى الغامضة التي يبدوا أنها تعمل بعيداً عن القانون.[2]

2-يذهب كل من (دانا بريست) و (وليام أركن) إلى أن الدولة العميقة هي دولة غير مرئية وسرية وتوازي الحكومة العلنية الشرعية.[3]

3-الدولة العميقة تحالف عميق يجمع بين ظهرانية بنيات الدولة المختلفة من مركب أداري سياسي واعلامي ومؤسسة عسكرية

وإستخبارات، كذلك قضاة ورجال دين وأصحاب أموال يجمعهم رابط واحد، وهو الأبقاء على مصالحهم إمتيازاتهم وإستثنائهم منأية محاسبة أو مساءلة.[4]

4-الدولة العميقة بالإنكليزية (Deep State) أو الدولة المتجذرة، أو دولة داخل دولة. مفهوم شائع غير اختصاصي يستخدم لوصف أجهزة حكم غير منتخبة تتحكم بمصير الدولة.

5-الدولة العميقة عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعة من الأشخاص غير المنتخبين، الذين ينتمون الى تنظيم غير رسمي له مصالحه الواسعة وإمتداداته في الداخل والخارج.

وفيما يتعلق بنقطة القوة في هذا التنظيم، أن عناصره لها وجود في مختلف مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والسياسية الإعلامية والأمنية وغيرها.

من سمات وخصائص الدولة العميقة:

في مجال تحديد السمات والخصائص العامة لظاهرة الدولة العميقة، هناك اختلاف واضح بين العديد من المصادر والباحثين، لذلك حاولنا بقدر الإمكان بيان اهم هذه السمات والتي أتفق عليها معظم الباحثين.

1-الغموض والسرية: معظم التعريفات أقرت أنهما صفتان رئيسيتان للدولة العميقة، فهي غير موجودة بشكل علني مرئي (كالحكومة الرسمية) لكن ما تقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجه.[5]

2-كيان غير قانوني: فهي تعمل خارج إطار القانون، كما ان ممارساتها تخرق القانون بشكل واضح من خلال عمليات التزوير والفساد والإغتيالات للمعارضين لها، ولا تخضع للمحاسبة امام القانون على أفعالها بسبب نفوذها القوي داخل المؤسسة الحكومية.

3-الحالة الإدارية التقليدية للدولة، نظام وأنماط قديمة لا يمكن تغييرها بسرعة.[6]

4-تشابك المصالح بين أطراف الدولة العميقة، لأن ضمان استمرارهم يكون في تنظيمها الشبكي، بمعنى إعتماد كل طرف على الآخر لتحقيق المصلحة الذاتية.

أن أي نظام سياسي تتعرض لحالة الدولة العميقة، تظهر فيها ثلاث كتل تتصارع فيما بينها وتتشابك حالة الصراع بينهم، وهذه الكتل هي :[7]

أ-النظام السياسي الرسمي: السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وقد تضاف السلطة الدينية في بعض البلدان.

ب-المعارضة: الأحزاب والجماعات والأفراد المتضررة من النظام السياسي.

جـ-الموالاة: المجموعات المنتفعة والمستفيدة من تواجد النظام.

5-التحالفات: تحالف واسع النطاق، هذه التحالفات بالإضافة لما موجود في الجهاز البيرقراطي داخل الدولة، تشمل عناصر في القوات المسلحة (الجيش، الشرطة والأمن) والقضاء والإعلام، كما ان التحالفات تنشأ كذلك من عناصر أهلية غير رسمية، حيث تبسط نفوذها مثل: أفراد وعشائر وكيانات سياسية شخصيات دينية، أضافة الى بعض منظمات المجتمع المدني.

6-إزدواجية العمق: تشمل العمق الزمني، تحالفات سرية طويلة الأمد، كذلك عمق التحالف وقوتها(8).

هذه التحالفات تتغلغل في كافة مؤسسات وتشكيلات الدولة بشكل رأسي وأفقي.

أدوات الدولة العميقة:

تمتلك الدولة العميقة بشكل عام قدرات مؤسساتية، منها:

1-الجيش والأجهزة الأمنية: يقدم دعاة الدولة العميقة عدة أسباب تستخدم لتبرير هيمنة المؤسسة العسكرية والأمنية على الحياة السياسية في بلد ما،منها :[9]

أ-هناك من يعتقد أن مثل هذا البلد قام على أرث-سلطوي فردي في الحكم، أساسه التدخل المباشر للجيش والأجهزة الأمنية في عملية إقامة الدولة وبنائها من الأساس، ولذلك وأن حدث تحول في شكل الحكم وأستلم سياسيون منتخبون الحكم، فأن دور الجيش يبقى متجذراً لمكانتها التأريخية ومؤثراً لوضعيتها المركزية.

ب-هناك من يعتقد ان البلد المؤهل لحالة الدولة العميقة، تكون مستهدفة وتتعرض لخطر دائم (داخلي وخارجي)، وفي مثل هذه الحالة تنحسر الثقة بالحكومات المدنية وتتصاعد نحو المؤسسة العسكرية الأمنية.

جـ-هناك رأي ثالث يعتقد أن تسلط الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية لا يتوقف عند حد الدفاع عن المصلحة العامة للدولة والمجتمع وإنما يدخل حيز الحفاظ على أعضائها وإمتيازاتهم، وتحصنهم من بقية أفراد المجتمع.

د-ورأي رابع، يقول أن إستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية-الأمنية على الساحة السياسية في العديد من البلدان يعود الى ما تتلقاه من دعم أطراف خارجية، وتحديداً من دول لها مصالح فيها.

بإختصار، أن المؤسسة العسكرية-الأمنية قادرة ان أرادت على السيطرة من الباطن على الحياة السياسية في بلد ما، ولذلك تعد تقليدياً أساس الدولة العميقة ومرتكزها.

2-القضاء[10]: لا يتمتع القضاء في الدولة الدكتاتورية بالإستقلالية والنزاهة، فهو على الأغلب يبقى أداة بيد السلطة الفردية، هذا عدا عن مجالات الرشوة والمحسوبية.

3-طبقة رجال الأعمال والمنتفعين من النظام.

4-الإعلام: للإعلام قوة يمثل قوة السلاح، حيث يستطيع حشد التأييد الشعبي، خاصة ان الكثير من القنوات الإعلامية مملوكة لرجال الأعمال وبعض الأحزاب المتحالفة مع النظام، إضافة إلى مئات من المواقع الإلكترونية التي تنشأ من قبل جهات مختلفة.

5-وجود القائد المُلهم: بزوغ نجم أحد رموز النظام وتلميعه إعلامياً وتكريمه كبطل طني يستطيع القيام بمهام غير طبيعية.

6-الفوضى: مرت وتمر معظم بلدان العالم بشكل من حالات الثورة أو الفوضى وإنعدام الأمن، قد تكون فرصة للوصول الى مركز السلطة والهاء الجماهير من خلال الإعلام بأمور ثانوية غير حساسة عن مسك السلطة.

هذه الإستراتيجية تكلم عنها (ميكافيلي)[****] في كتابه الأمير، وكيف يواجه المستبد شعبه عندما يثور عليه، وخطته تقوم على التخلي عن الأطراف والإمساك بالمركز.

7-المؤسسات الدينية: توظيف الخطاب الديني من أجل معالجة ثورات وحركات الشعوب والوقوف بوجه الحكام، واطلاق موجة من الفتاوي تحرم ذلك.

الدولة العميقة، العراق أنموذجاً:

كان بلاد الرافدين (Mesopotamia) مهد أقدم الحضارات الإنسانية التي نشأت وتطورت على ضفاف نهري دجلة والفرات، حيث قامت مدن سومري أكد، بابل، آشور-ألخ.

وقد دلت الإكتشافاتت الأثرية العديدة، على أن أولى القرى الزراعية القديمة التي أستقر فيها الإنسان منذ سبعة الآف سنة، وجدت في يبلاد وادي الرافدين.

كما أن العراق كان محتضِناً للعديد من الطوائف والأقوام، الذين توافدوا عليه بمرور الزمن وأصبحوا جزاً من مكوناته وشكلوا التنظيمات الإدارية والعسكرية.

كان ملوك هذا البلد في عصر السلالات يلقب كل واحد منهم نفسه بلقب حاكم المدينة التي يحكمها بالرغم ن أنهم كانوا متحدين في علاقاتهم السياسية.[11]

أما حالة العراق السياسية في العصر الحديث فقد أنقلبت الموازين فيها رأساً على العقب، فقد شهد القرن العشرين من

تأريخ هذا البلد أحداث عنف وتوترات سياسية وحروباً أهلية غيرت الكثير من ملامح وخصائص الحكم فيها أن الحالة التي نحن بصدد (دراستها وعرضها)، لم تكن ظاهرة بشكل واضح في العهد الملكي (1921-1958)، فالسلطات الرسمية الشرعية كانت تمارس صلاحيتها وواجباتها بشكل جيد وشفاف الى حد كبير.

لكن مع إنهيار النظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري عام (1958) بدأت الامور تتغير وظاهرة الدولة العميقة تزحف رويد رويداً الى جسم مؤسسات الدولة.

ومع إستمرار ظاهرة الإنقلابات العسكرية، بدأت هذه الظاهرة بالإنتشار عمودياً وأفقياً، فكانت المؤسسات العسكرية-الأمنية، وبعض الأحزاب السياسية الموالية للسلطة، كذلك شخصيات سياسية وإجتماعية موالية للنظام، تزداد دورها وتقوى أذرعها داخل المؤسسات الرسمية للدولة الى حد كبير ومؤثر.

ويمكن القول أن الظاهرة في عهد صدام حسين، كانت قد بلغت أوجها وأنتشرت وأصبحت شبكة معقدة تغطي أكبر حيز في جسم مؤسسات الدولة وبشكل لا يقبل الجدال.

حالة الدولة العراقية بعد 2003.

كثرت البحوث والدراسات عن حالة الدولة العراقية بعد إنهيار نظام صدام حسين في نيسان 2003.

ويختلف الباحثون والكتاب فيما يخص تواجد أركان وظواهر الدولة العميقة في السلوك والقدرات والتفاعلات بين مؤسسات وأدارات الدولة العراقية من عدمه. حيث يرى أصحاب نظرية عدم وجود حالة ما يسمى الدولة العميقة، أن العراق في الأساس وفي الوقت الحالي هو في مرحلة اللادولة فكيف تظهر دولة داخل دولة.

وعلى سبيل المثال، يشير باحث الى ان العراق يسعى إلى بلوغ مكونات [12]الدولة، أي أنه دولة ضعيفة وهشة، فالعراق طبقاً لتكويناته الحالية، عبارة عن مجموعة هويات متنوعة ومتصارعة لكسب النفوذ والتحكم في مقدرات سلطة تعاني من الفساد المتنامي، هذه الحالة جعلت العراق يأخذ ترتيباً متقدماً بين الدول التي ينتشر فيها الفساد، وليس لها أي من مقومات الدولة القانونية والدستورية، وان حالة اللادولة ترتكز على استخدام العنف والفوضى، كما يعتمد على أن الأحزاب والمليشيات المسلحة هي التي تحرك هذا النموذج من اللادولة بالقوة.[13]

من جان آخر لايتفق الكثير مع هذه الرؤية ووصف الحالة العراقية بهذا الشكل، حيث ان مفهوم اللادولة يعني عدم وجود مكونات الدولة بمفهومها الحديث وحيث أن مجتمعات اللادولة لايحكمها العنف بل تحكمها عادات وثقافات خاصة بها وتناهض مجتمعات فكرة الدولة لكونها ترتكز وتعتمد على عنصر السيطرة السياسية في يد واحدة من حيث الهيمنة السياسية والإجتماعية فهناك فرق بين نظام يعيش الفوضى والصراعات السياسية وبين التعايش الاجتماعي بدون وجود مقومات ومرتكزات الأجهزة الإدارية.

لذلك فإن ما يحصل في العراق ما هو إلا صراعات سياسية تأخذ أشكالاً وتنظيمات طائفية، قريبة من حالة الحرب الأهلية.[14]

وبعد عام (2003) تغيرت الأوضاع في العراق بسقوط الدولة العميقة القديمة وبداية ظهور مقومات الدولة العميقة الجديدة والتي تتمثل في القوى العسكرية وأحزابها السياسية بمختلف أيديولوجياتها، وبالأخص أحزاب الإسلام السياسي (بشقيهِ السُنّي والشيعي) والمدعوم خارجياً.

بلا شك أن هذه الشبكة العميقة المعقدة على الساحة السياسية للعراق، تعتبر من العوامل الرئيسية في فشل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003.

كما يمكن القول أن بداية ظهور الدولة العميقة الجديدة على أرض الواقع ترجع الى عام (2008) أن الخطط التي طبقها السياسيون آنذاك عمدت الى تعيين جهاز إداري مقرب أيديولوجياً من السلطة واعلاء مصالحها في المقام الأول وتكريس النظام الديمقراطي للجهاز الإداري في العراق.

و إذا بقيت الأوضاع على ما عليه، أن الدليل على وجود عناصر ومكونات الدولة العميقة، أن القوى الشيعية نفسها تتصارع بين بعضها من أجل مصالحها الضيقة.

إن مظاهر الدولة العميقة في العراق تتضح من خلال ممارسات القوى السياسية الفاعلة على الساحة وبما لديها من أدوات، ومن آثارها فشل الحكومات المتعاقبة في إدخال إصلاحات سياسية وإقتصادية.[16]

إستنتاجات:

1=الدولة العميقة في العراق متأصلة ومتجذرة منذ ظهور حزب البعث العربي الإشتراكي للحكم.

2-ظهور الدولة العميقة الجديدة في العراق، جاء بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

3-ترتكز الدولة العميقة في العراق على العوامل الطائفية لنشر سطوتها.

4-القوى العميقة في العراق تتوزع ما بين جماعات سياسية مسلحة:

سنية، شيعية، كردية، ولكن الشيعية هي التي تسيطر على القرار السيادي والسياسي للعراق وبمؤازرة خارجية قوية.

5-أدى ظهور القوى العميقة في العراق الى ارتفاع معدلات الفساد السياسي والإداري، وكلاهما وجهان لعملة واحدة.
6-أن الخلاص من هذا الواقع يحتاج إلى جهود كبيرة وفترات زمنية طويلة.

تجربة الدولة العميقة في العراق:
نماذج.[17]

يكشف الدكتور حسن الجنابي(******) في كتابه-الدولة العميقة- تجربتي في حكومة العبادي-عن جوانب كثيرة ومثيرة للواقع السياسي في العراق، نورد بعض الفقرات منها بإختصار:

*تأسست دولة الوكالات، أي إستخدام الصلاحيات والأوامر الديوانية لتسيير أمور الدولة بالوكالة. وجرت التعينات في المناصب العليا الحساسة والأمنية وفق قائمة مقايس، كان معيار الكفاءة والمهنية ثانوية فيها وتصدرها معايير حزبية وطائفية ومحسوبية وفق مفهوم-أصحاب الثقة أفضل منأصحاب الخبرة-.

هكذا تحولت أسس المحاصصة الناشئة والضعيفة بعض الشئ الى بنيان مسلح أريد له أن تتأسس عليه دولة ما بعد (2003) وأنساقت معه القوى العراقية جهلاً أو أصراراً، عَدا بعض الإستثناءات التي تمسكت بالهوية الوطنية. ص107.

*لم يكن مجلس الوزراء، كأعلى تشكيل حكومي على علم بما يدور، وقد أصبح معها العضو الحزب المقرب من رئيس الوزراء أكثر نفوذاً من الوزراء أنفسهم.

كان مجلس الوزراء يقترب من أنه تجمع شكلي لأفراد يمثلون مصالح متناقضة وأحزاباً مختلفة تنعدم بينها المشتركات، وتحكمها توازنات ملتسبة لا يوجد بينها أي إنسجام سواء بين أعضاء لمجلس الوزراء انفسهم، أو بينهم وبين رئيس مجلس الوزراء.

أن الحكومة كانت عاجزة عن تقديم أي مستوى معقول من الخدمات، لكنها مثلت ميادين واسعة للفساد والأثراء، غير

المشروع، فتضخمت ثروات بعض أفراد مجالس البلديات أو المحافظات الى مستويات مخيفة، ضاعفت من حجم الغضب الشعبي والإحتجاجات. ص161.

المصادر والهوامش:

1-على الجرباوي، الدولة العميقة، محاولة لضبط المفهوم، مجلة دراسات سياسية عربية، العدد/34-أيلول 2018، ص7.

2-ريم عبدالمجيد، نحو تأصيل نظري لمهفوم الدولة العميقة، المركزي العربي للدراسات والبحوث، عن شبكة الأنترنيت، 28 كانون الثاني 2018.

3-موقع سي. إن. إن (CNN) 11/آذار/ 2017 (www.arabic.cnn.com).

4-عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة، بحث مركز بحوث للدراسات 2017 عن شبكة الأنترنت، ص6.

5-باستريك آونيل، ترجمة الحسن مصباح، الدولة العميقة، المفهوم الناشئ في علم الساسية المقارن، مجلة سياسات عربية، العدد 30 كانون الثاني 2018.

6-عباس شريفة، المصدر السابق.

7-مصطفى شقيق، الدولة العميقة، المفهوم والتجليات، المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان ص58، القاهرة 2015.

8-عبدالله الأشعل، خرافة الدولة العميقة في مصر، مقال على شبكة الأنترنيت (www.alhayat.com) في 24/أيلول 2017.

9-على الجرباوي، الدولة العميقة، المصدر السابق ص12.

1=عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة، المصدر السابق ص12.

11-إبراهيم الحيدري، العراق مهد أقدم الحضارات الإنسانية، مقال عن شبكة الانترنت في 17 كانون الأول 2009، (www.elaph.com).

12-مجاهد الطائي، هل هناك دولة عميقة في العراق، مقال عن شبكة الانترنيت 9شباط 2019.

13-بيار كلاستر، ترجمة محمد حسين دكروب، مجتمع اللادولة، ط3 1991، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر-بيروت.

14-خلود عبدالكريم المسعودي، الدولة العميقة في العراق ما بعد 2003 كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، المركز الديمقراطي العربي عن بكة الانترنيت –بحث-12/4/ 2022.
15-علي الكاشي، الدولة العميقة في الراق، مقال عن شبكة الانترنيت في 19/ آذار/ 2019.
16-حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة، دراسات عربية، المركز العربي للدراسات، الدوحة 9/2018 ص2.
17-حسن الجنابي، الدولة العميقة، دار المدى، ط1، بغداد 2021 ص107 و ص161.
(*)الدولة الموازية (Parallel state) مصطلح سياسي، صاغهُ المؤرخ الأمريكي (روبرت باكستون) لوصف مجموعة المنظمات أو المؤسسات التي تشبه في هيكلها وتنظيمها وأدارتها الدول ولكن لا تعتبر جزءً رسمياً من الدولة الشرعية اوالحكومة، تعمل في المقام الأول على تعزيز الأيدولوجية السياسية والإجتماعية السائدة في الدولة.
(**)حكومة الظل: عبارة عن حكومة غير رسمية ودون قوة فعلية، تضم أعضاء من الأحزاب المعارضة للحزب الموجود في السلطة، وتعمل على توجيه النقد للحكومة الحالية.
(***)مصطفى كمال أتاتورك: ولد عام (1881) وتوفى عام 1938، القائد العام للجيش التركي أبان الحرب العالمية الأولى وحرب الإستقلال و مؤسس وأول رئيس للجمهورية التركية.
(****) ميكافيلي: مفكر و سياسي إيطالي، ولد في مدينة فلورنسا (1469) وتوفى عام (1527) له العديد من الكتب والمؤلفات القيمة.
(*****) حسن الجنابي: وزير الموارد المالية في حكومة حيدر العبادي.

عدم الاستقرار السياسي في العراق
-الاسباب و التداعيات-

أصبح الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر من أهم التطلعات التي تسعى اليها الدول والمجتمعات الانسانية، لما له من انعكاسات أيجابية على الدولة و المجتمع معاً وعلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي يعتبر جزءً من الاستقرار المجتمعي، لا يتحقق إلا بتكاتف الدولة والمجتمع معاً.

وترتبط ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بحالة العنف السياسي، فعند ما يحظى النظام السياسي ومؤسساته بالرضا والقبول له من أطياف المجتمع لاحساسهم بان النظام السياسي يستجيب لمتطلباتهم وأحتياجاتهم المشروعة، فهذا يعني غياب العنف وتحقيق الاستقرار السياسية في البلد. وتعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي، من أهم المواضيع التي يتناولها البحوث السياسية في هذا العصر، بحيث أصبح الموضوع ركناً مهماً في المناقشات الفكرية والاكاديمية والسياسية.

ويَختلط الموضوع مع عدة مواضيع أخرى،مثل التهديدات الأمنية على الدولة، والتغيرات السياسية، والصراع والعنف السياسي، وكذلك مع حالة الشرعية السياسية للدولة، والهدف من كل هذا هو بحث الازمات التي تواجه الدولة. والعراق كونه من الدول غير المتقدمة، فلا زال يعاني من هذه الظاهرة بقوة منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي، لكن الحالة أزدادت على نحو غير معتاد في المرحلة التي أتت بعد عام (2003). وقد وقفت وراء استفحال هذه الظاهرة أسباب وعوامل متعددة، داخلية وخارجية.

والموضوع الذي نتناول هنا بالبحث، قُسمَ على قسمين، يتناول القسم الاول، مفهوم وتعاريف ظاهرة عدم الاستقرار بشكل عام و نشير كذلك الى أهم اسبابه وانماطه.

أما القسم الثاني من الموضوع، خاص بالعراق،حيث نشير الى أهم

اسباب الظاهرة في هذا البلد، والظروف الموضوعية المحيطة بحكومة السيد مصطفى الكاظمي، وأخيرا ندون أهم المقترحات والتوصيات لعلاج هذه الظاهرة والتي طرحت من قبل مختلف الباحثين.

أولاً: ظاهرة الاستقرار السياسي وانماطه(1)

عرفت المجتمعات الأنسانية حالات عديدة من عدم الاستقرار له باشكالة المختلفة سياسياً، أجتماعيا وأقتصادياً، تزامنت مع تعرضها لظروف سياسية أو أقتصادية أو أمينة كان العامل المشترك فيها التقلبات السياسية وكثرتها وانعكاسها على الواقع الاجتماعية، مع وجود الأزمات الاقتصادية التي تزامنت مع الأزمات السياسية لتنعكس بدورها على الواقع الاجتماعية.

ومن المؤكد أن الاستقرار والتقدم والنجاح السياسي والتنمية والنمو الاقتصادي الناجح سينعكس بالايجاب على أستقرار الواقع الاجتماعي وزيادة رفاهيته، لكن عادة ما يحصل العكس فتدفع الشعوب ثمن تلك الأزمات.

أن مفهوم ومعاني الاستقرار بشكل عام، والأستقرار السياسي بشكل خاص قد تعدد، والاستقرار في أحد معانية هو الشيء الثابت على حركة معينة، هي حركته الطبيعية، بمعنى أن الاستقرار لايعني عدم الحركة أو الجمود والثبات، بل هو التواتر والتكرار المنظم، مثلاً نقول (الارض مستقرة في دورانها) أي هي تتحرك وتدور ولكن تحركها ودورانها متكرر ومستمر(2).

الاستقرار السياسي هو مضي نظام من الانظمة السياسية في دولة من الدول على نهج معين، دون أن يصاحبه توقف أو تغيير مفاجيء في حركته بحيث يربك نسق منظومته العامة.

أما عدم الاستقرار السياسي فهي المعاكس لمعنى الاستقرار ـ أي أن تكون هناك هزات كبيرة وجذرية تخرج النسق على مساره المعتاد، فتربك النظام وتجعل عمله مشوباً بالخلل.

وتورد موسوعة العلوم الاجتماعية تعريفاً للاستقرار الاجتماعية كمايلي:

أستمرار الانماط الاجتماعية والثقافية في الجماعة أو المجتمع بدون أيّ تغير مفاجيء أو جذري في أي جانب من جوانبه لهذه الانماط.

ولايعني الاستقرار الأجتماعي بالضرورة أن المجتمع ساكن. ويعتبر المجتمع مستقراً اذا كانت تحدث فيه التغيرات تدريجياً وببطء كافٍ لأتاحة التكيف لباقي مظاهر الثقافة والبناء الاجتماعي بدون أي خلل أو تفكك خطير.

ولكن عندما يحدث عدم التوازن بين مختلف وحدات المجتمع كفقد التكيف أو التوافق بين هذه الوحدات، الأمر الذي يترتب عليه التوتر والصراع ومايصاحبها من كفاح للحصول على المركز والسلطة، عندئذٍ يكون المجتمع في حالة عدم الاستقرار.

وقد طرح الباحثون خلال ابحاثهم الكثير من التعاريف عن مصطلح – عدم الاستقرار السياسي،ومن هذه التعاريف(3):

1-تعريف ميرسون:

الحالة التي لم يَعد فيها الصراع الأجتماعي منظماً بصورة مناسبة بواسطة آليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي، مما يؤدي الى انحسار سريع ومتطرف في بينة العلاقات الاجتماعية.

2- تعريف هنتينكتون(4):

عدم الاستقرار السياسي يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسات السياسية، اي ببساطة أن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عن الاستجابة.

3-تعريف د. بن يمينة:

أخفاق النظام السياسي في التواصل الناجح مع الأزمات التي تواجهه، أو الاخفاق في ادارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الادنى من التوقعات المجتمعية، مما يؤدي الى تأكل شرعية نظام الحكم وتفجير العنف السياسي وفقدان مؤسات الدولة القادرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام واذا ما حاولنا التدقيق أو تحديد أهم الافكار الواردة في هذه التعاريف وغيرها، فاننا نصل الى فكرتين أو نقطتين رئيسيتين، وهما(5):

أ-فقدان النظام السياسي للشرعية والقدرة على تلبية تطلعات الشعب.
ب- وجود العنف كآلية لادارة الصراع الاجتماعية.

أنماط الاستقرار السياسي:

هناك يمكن التفريق بين نمطين اساسيين من أنماط الاستقرار السياسي،وهما(6):

النمط الاول:

الاستقرار السياسي الزائف أو الظاهري أو المؤقت، القائم في ظل انتشار القمع وتفشي الفساد والمحسوبية وفي ظل فقدان الحقوق وغياب العدالة والاحساس بعدم الطمأنينة والخوف المزمن من الدولة،ونجد هذا النمط قائماً في الدول والنظم الدكتاتورية و الثيوقراطية.

النمط الثاني:

الاستقرار السياسي الحقيقي أو الدائم القائم في ظل المبادرة الديمقراطية حتى وان تخللته بعض المظاهر الدالة شكلاً من عدم الاستقرار،ومن ذلك، الاحتجاجات والاضرابات والتي هي اصلاً من طبيعة الممارسات الديمقراطية.

متطلبات تحقيق حالة الاستقرار السياسي:

ان تحقيق الاستقرار السياسي في دولة مايتطلب جملة من الامور:

1-شرعية النظام وقبول الجماهير به، واسلم طريقة لذلك هو الانتخابات.

2- المشاركة السياسية والتبادل السلمي للسطلة.

3- الهوية الوطنية،أهتمام النظام بخصائص وقيم الشعب المادية والمعنوية.

4- التوزيع العادل للثروات.

5- تغلغل الدولة الأيجابي في حياة المواطن عبر الشرعية واالشركة والاهتمام بالحياة الديمقراطية والمدنية وروح المواطنة.

ثانياً: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق(7).

أ-بعض سمات وخصائص بنية النظام السياسي في العراق، والتي من شأنها أن تنعكس سلبا على العنف.

اولاً: مأسسة السلطة طائفياً واثنياً:

قيام سلطة التحالف المؤقتة بعد (2003) بأيجاد بنى سياسية أستناداً الى سمات مذهبية طائفية قومية، وقد ترتب على هذا الواقع مايلي:

1-الولاإت الفرعية تكون للطائفية والاثنية والقومية على حساب الهوية الوطنية.

2- توليد الاحساس لدى طوائف وجماعات معينة في المجتمع بأنها اصبحت مهمشة.

ثانيا: ثغيرات في الدستور العراقي (2005):

هناك الكثير من القضايا التي عالجتها النصوص الدستورية تثير مشاكل سياسية حقيقية وعنيفة، خصوصاً مايتعلق بالنظام الفيدرالي والخلافات حول تقاسم السلطة والثروة وتخطيط الحدود.

ثالثا: مبدأ تقاسم السلطة:

أستندت مؤسسات النظام السياسي العراقي في عملها على عملية سياسية قائمة على نظام المحاصصة (تقاسم السلطة) معتمدة على نظام أنتخابي ويشجع على ذلك (التمثيل النسبي والقائمة المغلقة).

ان الانظمة الانتخابية يمكن أت تلعب دوراً قوياً في تعزيز كلاً من العملية الديمقراطية والتنظيم الناجح للصراع، غير ان التطبيق العملي لهذا النظام في العراق قد أفرز نتائج خطيرة اضرت بالمجتمع العراقي وبالعملية الديمقراطية في آن معاً.

فعلى الرغم من ميزة هذا النظام الاساسية وهي العدالة في توزيع المقاعد النيابية وعلى الرغم من أنه يسمع بتمثيل جميع الاتجاهات والآراء والافكار (حالة العراق) في البرلمان، فان عيبه الاساسي هو أنه يشجع على تعددالاحزاب وظهور احزاب صغيرة بصورة مستمرة كما يسمع بتواجد تجمعات صغيرة ومتنافرة داخل المجلس النيابي ويؤدي بالتالي الى عدم الاستقرار.

التحديات التي تواجه حكومة مصطفى الكاظمي(8):

تواجه حكومة مصطفى الكاظمي، العديد من المشكلات والتحديات المتشابكة والمعقدة (سياسية،أمنية، خارجية، داخلية) والتي بمجملها تؤثر تأثيراً حاداً في عملية الاستقرار السياسي في هذا البلد، ويمكن تحديد أهم هذه المشكلات:

1-المحاصصة (تقاسم السلطة)

ولدت الحكومة وسط مشكلات بنيوية، وفي بيئة داخلية خارجية مضطربة من أهمها، المحاحصة التي تكونت في هيكل النظام ومبانية وتفاعلاته من خلال أقتسام السلطة وفق اسس طائفية عرقية، مما جعل النظام نخضع الى الوجوه نفسها ليكون قريباً من نظام أو توقراطي لا ديمقراطي، على الرغم من وجود الاسس الديمقراطية التي يرتكز عليها النظام.

2- ازمات مركبة:

رافق تشكيل الحكومة العراقية برئاسة الكاظمي أزمات مركبة، لا بد من مواجهتها دفعة واحدة لارتباط أحداهما بلاأخرى،وذلك في ضوء أمكانيات محددة، وعدم توافق داخلي، وفي مقدمة هذه الازمات:

أ-الاحتجاجات في بداية شهر تشرين الاول/2019، مدفوعة بمطالب أجتماعية أقتصادية، علاوة على السخط الشعبي من الحكومة بسبب الفساد المالي والادارى المستشري في دوائر الدولة.

ب- الازمات الأقتصادية الحادة وقلة الايرادات المالية بعد أنهيار أسعار النفط عالمياً.

3-خلافات عالقة:

هناك العديد من الملفات الخلافية، أن كان بين الحكومة الاتحادية وحكومة أقليم كردستان، أو الخلافات المستشرية بين الاتجاهات السياسية في البلد.

4- هشاشة أمنية وتهديدات أرهابية

في هذا الجانب يواجه الحكومة تحد بين اساسيين:

أ-حصر السلاح بيد الدولة
ب- عودة نشاط تنظيم داعش الارهابي وكذلك كبح جماح الجماعات المسلحة المنتشرة في البلاد.
5-لعبة التنافس وصراع النفوذ:
تكمن مهمة الحكومة العراقية اليوم في الموازنة بين قوتين متخاصمتين في الساحة العراقية،هما الولايات المتحدة الامركية وايران،وكذلك العمل للحفاظ على عراق بعبد عن أحتمالية التحول الى ساحة للصراع بين هذين القوتين.
6- تردي الاوضاع الاقتصادية، ومن مؤشراته:
أ-ارتفاع نسبة البطالة في قوة العمل، الوكالات الدولية تقدر عدد العاطلين ينحو (30-50%) من مجموع القادرين على العمل.
ب- ارتفاع نسبة السكان الذين تدنى مستواهم المعاشي الى تحت خط الفقر.
ج تفشى ظاهرة الفساد الاداري والمالي بشكل خطير.
د-فشل جهود الاستثمار الاقتصادي في مناطق كثيرة من العراق.

7- أحتواء الثقافة السياسية العراقية على عدد من الخصائص التي تدعم مظاهر العنف.
أ-منذ تأسيس الدولة العراقية (1921) والطابع الغالب للوصول الى السلطة تتمثل باستخدام العنف والقوة (انقلابات)، لذا يمكن القول أن الثقافة السياسية الى حد كبير في هذا المجال مرآة الواقع، حيث الصراع على السلطة والنفوذ.
ب- غياب ثقافة سياسية ديمقرطية، والمقصود بالثقافة الديمقراطية هي تلك القيم التي تشدد على الحوار والاعتراف بالآخر والتعددية، السياسية والتداول السلمي للسلطة،وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.
ج-هيمنة الايديولوجيات الاصولية:
أشتركت في العملية السياسية أحزاب وحركات أصولية لتلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية العراقية وأغلب هذه الحركات والاحزاب كان قد أتسمت أيديولوجياتها بالطابع الديني المذهبي، على الرغم من

محاولاتها التحول الى احزاب سياسية والمشاركة في العملية السياسية، إلان الطابع المذهبي لايزال يحكمها بشكل يخل بدورها السياسي.

أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي(9):

اولاً: الاسباب الداخلية:

1-اسباب سياسية:

أن النهجح الذي أتبعه النظام في العراق بعد (2003) عبر أتخاذه للمحاصصة والتوافق كوسيلة لتسلم السلطة مابين القوى والاحزاب السياسية قد أنعكس سلباً على كل أركان النظام وعلى أدائه وطريقة عمله،كون المحاحصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما أفقد النظام وحدة بنائه وأنسجامه.

2- اسباب أمنية:

أن الظروف الأمينة عقب (2003) تعد ظروفاً قاسية وغير مؤاتية، كونها قد حرمت العمل السياسي من البيئة، المستقرة ولآمنة،وصارت حياة المواطن في خطر.

3- اسباب أقتصادية:

أن مايشمده العراق من تحديات أقتصادية أثرت على أستقراره المجتمعي وانعكست على وضعه السياسي وواقعه الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل.

4-أسباب الثقافية:

أن البناء الثقافي في أي بلد يعتبر ركيزه أساسية لبناء كل المشاريع والاقتصادية والاجتماعية، وان مايميز الثقافة في بلادنا هي الأنغلاق والتقهقر والتقليدية والتخلف، أنها نقيض الحداثة والتطور حيث ينزع نحو التقليد والارتباط بالماضي. أن سلوك الفرد عندنا لاسيما، السياسي هو أستجابة لغرائز موروثة تراكم فوق بعضه عبر التاريخ.

5- أزمة الهوية الوطنية:

الهوية الوطنية يقصد بها الهوية التي تعلو على الهويات الفرعية التي يتكون منها المجتمع،والتي تساعد على تماسك المجتمع باكمله

وتخفف من حدة الانقسامات الفرعية بكل أنواعها.

ان عراق ماقبل (2003) قد أتخذت الهوية القومية العربية، وهي أضعاف للهوية الوطنية وبالتالي هي للمحافظة على الطائفية السياسية في الحكم، وبعد (2003) أنقسمت النخب السياسية المتمثلة للفئات الاجتماعية حول مفهوم الهوية الوطنية الى قسمين:

أ-فريق يحاول التأكيد على الهوية الوطنية الممثلة لكل فئات التنوع الاجتماعي.

ب- فريق يؤكد على هوية العراق العربية وظهر الصراع بين الفريقيين عند كتابة الدستور،وقد حسم هذا الصراع بالتوافق لحفظ رؤية الطرفين في الهوية الوطنية من خلال المادة(3) من الدستور الدائم.

ثانيا: الاسباب الخاجية:

1-الاسباب الاقليمية: لقد نمى ونشأ النظام العراقي وسط بيئة معادية لاتنسجم معه،كما أستمر التدخل الاقليمي عبر جماعات مسلحة وفي أوقات متفاوتة مما سهل عدم الاستقرار السياسي في البلد.

2-اساب دولية: أن التغير الذي شهده العراق كان في الكثير من جوانبه تغيراً تم بأشراف دولي (بالاخص الولايات المتحدة) والتي تمكنت من أزالة نظام صدام حسين ومع ذلك لم تدعم العراق، كفاية في ارساء دعائم النظام الجديد،وأستمر التدخل الدولي وباشكال متعددة في حين كان العراق بحاجة للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لتثبيت نظامه الجديد.

الخاتمة والاستنتاجات(10).

في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي و أيجاد حلول للقضاياو الازمات التي تمر بها العراق، قدم الباحثون العديد من المقترحات والتوصيات، نوجزها كمايلي:

اولاً: دور القادة والنخب السياسية في البلد:

1-اتصافهم بقدر من التسامح يفوق أتباعهم.

2- قدرتهم على حمل أتباعهم على مجاراتهم.

3- أن يمتلك قادة النخب مايلي:

أ-ثقافة سياسية ديمقراطية،ولم تعش مدة طويلة في ظل النظام الاستبدادي.

ب- وعي تام بمخاطر الانقسامات بين فئات المجتمع.

ج- القدرة على أيجاد الحلول المناسبة.

ثانياً: على المستوى السياسي:

1-العمل في سبيل الاصلاح السياسي مع مراعاة مايلي:

أ-تأسيس نظام سياسي يؤمن بالتعددية السياسية والحقوق والحريات السياسية والمدنية لكافة أفراد المجتمع.

ب-اعادة التوازن بين المكونات الثلاث (السنة - الشيعة – الكرد) في المجتمع العراقي.

ج- العمل من أجل وضع حد للظواهر السلبية التي تحدث بين أفراد المجتمع: (صراعات طائفية، والاهتمام بالمصالح الشخصية والاساليب اللاديمقراطية).

د-عقد حوار وطني في سبيل صياغة مشروع وطني بناء – يحقق الثقة المتبادلة بين مكونات المجتمع.

ثالثاً: معالجة الثغرات والنواقص الموجودة في العديد من مواد الدستور الدائم،والتي ظهرت من خلال تجربة سنوات الحاكم الماضية.

رابعاً: على المستوى الأمني للبلد: تقوية مؤسسات الأمن والشرطة وكذلك اعادة تنظيم الجيش العراقي وفق اسس وضوابط وطنية مهنية.

خامسا: على المستوى الدولي: تفعيل دور العراق السياسي وتقوية العلاقات مع دول العالم والحد من التدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية للبلد.

سادساً: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

1-أيجاد خطط شاملة وأستراتجية وفق اسس أقتصادية واضحة للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي.

2-تنظيم وتطوير مصادر الدخل والواردات،وعدم الاعتماد على مصدر النفط فقط.

3- علاج مسألة البطالة والهجرة الكبيرة للخارج،خاصة لفئة الشباب وخريجي الجامعات وحملة الشهادات ومثقفي البلد، عن طريق أيجاد مشاريع وكذلك استثمارات متنوعة.

4- تطبيق نهج العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات الوطنية على مختلف مناطق ومحافظات العراق.

5- الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي المستشري داخل مؤسسات الدولة.

6- الاهتمام بدور المجتمع المدني في الحياة السياسية،وكذلك دور المرأة، وتفعيل دور المنظمات الاجتماعية والثقافية.

مصادر البحث:

1-عدم الأستقرار السياسي في العراق بعد عام، 2003، د. سعدي ابراهيم، بحث نشر في، 1/شباط/2018، على شبكة الانترنيت.

2-موسوعة المصطلحات الاجتماعية،د. أحمد زكي بدوي، القاهرة، 1970، ص369.

3-د. سعدي ابراهيم، المصدر السابق.

4- أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤثرات التنمية البشرية في العراق بعد عام،2003، د. حسين احمد،جامعة كربلاء.

5-بحث ديناميكيات النزاع في العراق، تقيم أستراتيجي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، اربيل، 2008، ص8.

6-مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، عزو محمد، عبدالقادر ناجي، سايت الحوار الوطني، العدد (2189)،شبا:2008، من شبكة الانترنيت.

7- العنف السياسي في العراق (رؤية اجتماعية – سياسية) د. شاكر عبدالكريم، جامعة كربلاء، كلية القانون والعلوم السياسية.

8- السياسة والأمن في العراق،تحديات وفرض، د.عادل عبدالحمزة،تموز/ 2020، مؤسسة فريد يدرش، عمان، الادرن.

9- د. سعدي ابراهيم، المصدر السابق.

عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد، 2002، د. أحمد فاضل جاسم

(بحث).
10- المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.
(بحث) د.بن يمينة شايب الذراع،كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
د. أحمد فاضل جاسم، المصدر السابق.
العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات.
الناصر دريد، طارق كاكه رش،مجلة جمعة التنمية البشرية، العدد2/.
النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الرئيسة- د. عدي فالح حسين، 2014، ص347.

فكرة الديمقراطية التوافقية وتطبيقاتها في العراق

1-مفهوم الفكر الديمقراطي

ازدهرت الديمقراطية أول ما ازدهرت في دولة المدينة عند الاغريق القدامى، وبلغت أوج تعبير لها في أثينا القديمة، ففيها كان المواطنون أعضاء في جمعية –دولة المدينة- يسهمون مباشرة في سن القوانين، كما وجد نظام دوري في السلطة التنفيذية يتيح لكل المواطنون دورهم، ومثل هذا النوع من الديمقراطية ممكن عندما تكون الدولة صغيرة حيث يمكن تربية أبناءها تربية سياسية وحيث تكون القوانين بسيطة واضحة.[1]

وتعود تطور الديمقراطية الحديثة إلى تداعيات الثورتين الامريكية (1776) والفرنسية (1789) وإلى اعتماد المباديء والاصول الديمقراطية في دول أوروبية غربية عدة في القرن التاسع عشر.

ومع أن فكرة الديمقراطية جميعها تعتمد على مبدأ حكم الأغلبية لكن يمكن تمييز أنماط مختلفة من الديمقراطيات في العالم ومنها:[2]

1- الديمقراطية المباشرة: حيث يمارس الشعب فيها بنفسه مهام السلطة التشريعية والقيام بمهام السلطة التنفيذية كذلك.

2- الديمقراطية شبه المباشرة: حيث ينتخب الشعب نواباً لمناقشة القضايا والقوانين العامة، ويعيّن السلطة التنفيذية ويحاسبها على أعمالها، ولكن بشرط أحتفاظ المواطنين بحق تقرير المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء.

3- الديمقراطية التمثيلية حيث ينتخب الشعب النواب لممارسة السلطة باسمه بدون تحفظ عدا احترام الدستور ودورية الانتخابات.

تعاريف للديمقراطية:

أن تعريف مصطلح الديمقراطية فيه شيء من الصعوبة والغموض لأن لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي، وعليه لا يمكن أن

يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية، لأنها شكل غير جامد وليست مضموناً عقائدياً ثابتاً، فالديمقراطية لا تنفي عقائد وقيّم الشعوب، بل أن الديمقراطية تساعد على تنمية الثقافات الوطنية مما زاد الطلب عليها من قبل شعوب العالم.

من أهم التعريفات التي ظهرت للديمقراطية هي:

1- الديمقراطية مفهوم تاريخي، أتخذ صور وتطبيقات متباينة وأن كان في جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للانسان أن يطور أمكاناته وأطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.[3]

2- نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير مؤسولي الحكومة، وميكانيكية أجتماعية، تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان للتأثير على القرارات الرئيسية من خلال أختيارهم للمتنافسين للفوز بالمناصب السياسية.[4]

3- ويقدم الفكر الماركسي تعريفاً للديمقراطية وهي: مجموعة المباديء والقواعد والمؤسسات التي ترتكز عليها الانظمة الاشتراكية مستمدة قواعدها من نظرية الماركسية اللينينية للدولة .[5]

ان الديمقراطيات الجديدة التي نشأت بعد أستقلال المستعمرات عقب الحرب العالمية الثانية تواجه عدداً من الصعوبات والمشكلات التي تمنع من تحقيق التنمية والتطوير وأقرار السلام والأمن الداخليين، مثل: ضعف الارادة السياسية وندرة الكفاءات وعدم القدرة على القيادة والمبادأة وتغليب المصالح الخاصة وعدم وضوح مفهوم المواطنة بقدر كافي وعدم الاستقرار السياسي والامني والميل إلى العنف بدلاً من التفاهم وأنعدام الثقة بين الجمهور والحكومة.

هذا بالاضافة إلى تغير السياسات بتغير المسؤولين الذي يشغلون الموقع نفسه، وكذلك قلة التواصل وتواضع كفاءة ممثلي الشعب وسوء أختيارهم وعدم وضوع الرؤية المستقبلية وبالتالي سطحية التخطيط.

هناك أربعة شروط لازمة ومهمة لأنجاح النظام الديمقراطي[6]:

1- يجب أن تبني جميع الدول الديمقراطية مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسات التعسفية للسلطة السياسية (مثل النظام

القضائي)، وكذلك وجود مؤسسات ومنظمات عامة مستقلة يخلقها المواطنون ولا تسيطر عليها الدولة (مثل الأحزاب السياسية والنقابات والصحافة).
2- يجب أن يحصل المواطنون على معلومات حول عمل النظام السياسي في مجتمعهم، لكي يكون بأمكانهم الاختيار الموضوعي بين الأحزاب السياسية المتنافسة وكذلك تقييم السياسيات واعمال الحكومة.
3- يجب أن تعمل الحكومة على أن يتمتع المواطنون بالعدالة الاجتماعية.
4- يجب أن تتسم جميع المجتمعات الديمقراطية بالاتفاق بين المواطنين على المثل العليا الأساسية التي تجمع بينهم.

2- الديمقراطية التوافقية.[7]

ظهرت نماذج التوافقية عملياً في نهاية القرن التاسع عشر ومع بدايات القرن العشرين في بلدان أوروبية غربية، بداية في بلدان هولندا، بلجيكا، سويسرا، أي تحديداً في بعض الدول المتعددة القوميات واللغات سعياً لتحقيق الاستقرار، وذلك بعد فشل بعض هذه الانظمة من الديمقراطية الاكثرية فيها، وهذا النموذج يكون في اطار سياسي لا يحصر نفسه في ديمقراطية الاغلبية التي قد تهمّش فيها الاقليات العرقية والدينية فيها.

وعلى هذه التجارب العينية وتطورها في تلك البلدان وغيرها فيما بعد، بنى مفكرون سياسيون منذ خمسينات القرن الماضي وستينياته فكرة الديمقراطية التوافقية: (Consociational Democracy)، ومن أبرزهم، غيرهارد ليمبروخ، غابريل الموند، ارنت ليبهارت.

ويعود المصطلح الى كتابات الفيلسوف الألماني (يوهان التوسيوس) الذي أستخدم المصطلح اللاتيني (Consocition).

ويبين ليبهارت أن هذا المصطلح قد أستخدم أيضاً في كتابات السياسيين الماركسيين النمساويين من أمثال (أوتو باوه ر) و (كارل رينر) في بداية القرن العشرين وتتمثل مساهمة الماركسية النمساوية المهمة في بداية القرن الماضي عند (باور، رينر) على نحو خاص

بضرورة الاعتراف بالقوميات في اطار الدول المتعددة القوميات ومنحها أدارة ذاتية ثقافية على أساس شخصي وليس على أساس أقليمي (أي على أساس انتماء الافراد الى القومية).

وبحسب نظرية عالم السياسة الامريكي (ليبهارت) تقوم الديمقراطية التوافقية على ما سماه (تحالف النخب)[8] ، الممثلة لجماعاتها الأثنية أو الدينية أو العرقية وعلى نحو يضمن ما يلي:

1- أستيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات.

2- القدرة على تجاوز الانقسامات والدخول في اطار برنامج مشترك مع النخب المتمثلة للجماعات الاخرى.

3- الألتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب بوصفه السبيل المثلى للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي.

4- أن تكون تلك النخب مدركة لمخاطر الانقسام السياسي وفشل الوصول الى توافق.

5- أستقلالية الجماعات الفرعية عن بعضها يُعَد أمراً ضرورياً لنجاح النظام التوافقي.

بوجه عام طورت النظرية التوافقية آليات وأطر مؤسساتية لضمان تمثيل الجماعات المختلفة في المؤسسات الحكومية وأعطاء الاقليات القدرة على كبح جماح الأغلبية ونزعتها إلى الهيمنة.

وتميل النظام والأسس التوافقية الى تفضيل النظام البرلماني على النظم الرئاسية وشبه الرئاسية، لأنه يسمح بتشكيل تحالفات عريضة تقوم عليها الحكومة ويقلل من حدة المنافسة بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

وقد أعتبرت التوافقية النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي أيضاً أحد أهم مقوماتها لأنه يمثل النظام الأمثل لتجسيد التنوع الداخلي وفق الاوزان والاحجام الحقيقية للجماعات، ويقلل من هدر الاصوات التي قد يحدث في الانظمة الانتخابية الأخرى.

كما دعم ليبهارت وبقية منظري التوافقية فكرة الفيدرالية (اللامركزية الشديدة) لانها تسمح بقدر كبير من الاستقلال الذاتي للجماعات الاثنية والطائفية والدينية بزيادة ادارة شؤونها، وتقلل تمركز

السلطة لدى الحكومة والسلطات المركزية.

دواعي الديمقراطية التوافقية.[9]

الديمقراطية التوافقية لم تنشأ في الدولة التي أعتمدتها بصورة أعتباطية ولم تتأسس بعامل الصدفة وبمعزل عن الظواهر السياسية والاجتماعية التي رافقت نشؤها، بل كانت هناك عوامل وأعتبارات أمنت قيامها واستمرارها وتطورها، هذه العوامل تكون عادة من المعطيات والوقائع الموضوعية التي تكونت على مدى التأريخ أو لاسباب خارجية وبفعل عوامل خارجة عن أرادة الانسان.

هنا يقدم منظروا التوافقية عدد من العوامل ومن أهمها

1- التجزئة الجغرافية: وجود جماعات أثنية في بقعة جغرافية تخصها وتنتمي إليها سياسياً وجغرافياً وتأريخياً منذ عصور.

2- التنوع الاثني: وجود أعداد كبيرة من الأعراق والطوائف المتنوعة في بلد ما.

3- العامل الخارجي: التأريخ يشهد أن العامل (أو الضغط) الخارجي لم يلعب دوراً أيجابياً في الأزمات الواقعة في الدول النامية.

4- تخفيف الصراع: تأتي التوافقية السياسية بين الجماعات المتنوعة والمتصارعة في أطار مخرج لتخفيف الصراع فيما بينها وفتح منفذ للتعايش والحوار وبناء دولة تكون فيها المسؤولية على عاتق الجميع.

5- التكوين العمودي للجماعات: أتباع سياسة ديماغوغية وهي سياسة الأفساد كأسلوب في الادارة وضبط المجتمع، وتعميم العلاقات الشخصية وأنعاش البنى الاجتماعية ذت الطابع التفتيتي في المجال السياسي والاجتماعي.

6- مطلب شعبي: العيش والاتفاق مع المقابل تصبح قناعة، ولابد من تجاوز عقدة الصراع والعمل المشترك لبناء الوطن.

خصائص النظام الديمقراطي التوافقي[10]:

1- الديمقراطية التوافقية فن لادارة أزمة، وتحتوي على أهم عنصر من عناصر القدرة على الأستمرار، وهي القدرة على التكيف مع المستجدات الجديدة.

2- نموذج يحاول ايجاد علاقة أيجابية بين الديمقراطية والانتماءات الاثنية داخل المجتمع المنقسم.
3- هي احدى طرق الضبط الاجتماعي في المجتمعات المنقسمة بصورة حادة بين مكوناتها المختلفة.
4- العمل على احترام وتوثيق المصالح المختلفة والمتنوعة للجماعات العرقية والطائفية والدينية المختلفة.
5- توصف بالتسويات بين النخب السياسية في المجتمع وهذا يؤدي إلى تسوية الصراعات الاجتماعية والسياسية عن طريق التفاوض والاتفاق.
6- هي آلية سلمية لتداول السلطة، وتطبق هذه الآلية في مجتمع متنوع ومتصارع.
7- تعمل على أخضاع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الناخبين على مستوى المكونات الاجتماعية.
8- تستند في اختيار الحكام الى قاعدة التمثيل العرقي أو الطائفي أو الديني.

أنتقادات موجهة الى الديموقراطية التوافقية

تعرضت الديمقراطية التوافقية في العراق لأنتقادات عدة، منها ما هو موجه نحو الأساس الفكري للديمقراطية التوافقية، ومنها ما يناقش قدرة الديمقراطية التوافقية على بناء التجانس السياسي داخل المجتمعات المتعددة، وهذا ادى الى أختلاف المواقف حول الديمقراطية التوافقية بين ماهو مانع عنها و رافض لها بصورة مطلقة، ومن هذه الأنتقادات:
1- أن التسليم بالدور الحاسم للنخبة السياسية وتفويضها قيادة البلاد يتنافى مع المباديء الرئيسية للديمقراطية، أنه يتنافى مع مباديء المساواة والشفافية.
2- أن الاعتماد على دور النخب السياسية أن لم يؤدي إلى الدكتاتورية فانه سوف يؤدي الى سيطرة مجموعة تتمتع بميزات على السلطة السياسية.

3- أن الديمقراطية التوافقية توفر المساواة السياسية للجماعات مهما كانت نسبتها، وتكون متساوية للجماعات الأخرى وان كانت أكثر منها نسبياً، كما أن الديمقراطية التوافقية لا تهتم بالمساواة بين الافراد بقدر الاهتمام بين الجماعات.
4- عدم وجود معارضة فاعلة في الديمقراطية التوافقية كما يمكن رؤيتها في الديمقراطية الأغلبية.
5- حق الاعتراض من جانب الاقلية مقابل رأي الاكثرية.
6- ان الاستقلال الذاتي في منطقة (أقليم) يثير مخاوف قد تؤدي في النهاية الى تقسيم البلد بدلاً من وحدتها.
7- وعن حالة التمثيل النسبي في المؤسسات، فان هذه النسبة التي تعتمد عليها الجماعات من أجل تحديد حصة كل واحدة منها في الشؤون الأدارية هي أيضاً لا تتمتع بصفة الثبات، فتلك النسبية قابلة للتغيير، حيث تستوجب ضرورة تغيير حصة كل طرف من أطراف المشاركة في النظام السياسين وإلا تؤدي إلى تصعيد المواقف السياسية واللجوء إلى العنف.

3- العراق ونظام الديمقراطية التوافقية[11]

بدأ مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بالتداول بعد تغيير النظام السياسي الذي جرى في (9/نيسان/2003) أثر الاحتلال الامريكي للعراق، وبدأ الحكم الامريكي المباشر للعراق من (9 نيسان-16 آيار/2003)، وقد حدث في تلك الفترة تغييرات عدة في العراق.

كما واعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي زمن (بول بريمر) في (13/تموز/2003) والذي يعد أول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد تغيير نظام الحكم.

أستمد مجلس الحكم هذا شرعيته من الفقرة (9) قرار (483) الصادر من مجلس الامن الدولي في (22/آيار/2003).

ويبدو أن السفير الامريكي (بول بريمر) قد حسم أمر العراق السياسي والمؤسسي بالتعاون مع ممثلي الامين العام للامم المتحدة، بأعلانه عن تشكيل مجلس الحكم العراقي.

بدأ مجلس الحكم بسلسلة من الاجتماعات، بحث خلالها النظام الداخلي للمجلس والاعداد للدستور العراقي الدائم وتحديد عدد الوزراء والاتفاق على نظام الرئاسة التداولي.

بعد شهر ونصف قام المجلس بشتكيل أول حكومة عراقية توافقية في (1/ أيلول/2003)، وجاء في النظام الداخلي للمجلس أنه ينتخب رئيس بين الأعضاء البالغ عددهم (25) عضواً، وتكون رئاسة المجلس دورية شهرية، تكوّن المجلس من (13) عضواً من الشيعة، و (5) أعضاء من العرب السنة و (5) أعضاء من الكورد وعضوين من الأقليات (تركماني وآشوري)، هذه التشكيلة لمجلس الحكم دليل على التأسيس الفعلي لنظام الديمقراطية التوافقية ويمكن عد تأليف مجلس الحكم بتوليفته الطائفية- العرقية المعروفة، على أنه انتصار لفكرتين متشابهتين بخصوص معنى الهوية، الفكرة الاولى غربي تركز على أولية المجموعة على الفرد وفهم الصراع في العراق الحديث على أنه صراع مجموعات دينية وعرقية، والفكرة الثانية كانت عراقية شيعية، مفادها الاغلبية المظلومة التي حان الوقت لحصولها على الاستحقاق الطبيعي في أدارة الدولة.

كيفية تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق :[12]

حول هذا الموضوع تثار العديد من الأسئلة، منها:

- كيف تعامل السلوك السياسي العراقي لتطبيق الديمقراطية التوافقية؟

- ألى أي حد يمكن وصف النظام السياسي ما بعد (2003) بأنه نظام توافقي؟

- أي نوع من التوافقية سادت خلال العقد الأخير منذ أقرار الدستور العراقي عام (2005)؟

للاجابة على هذه الاسئلة وغيرها، نوضح الأمور وباختصار وكما يلي:

أولاً: واقع السلوك السياسي العراقي التوافقي

من خلال متابعة السلوك السياسي العراقي منذ عام (2003) الى

اليوم، يتضح أن النهج السياسي العراقي غير واضح من حيث آلية وممارسة الديمقراطية الى الدرجة التي يصعب وصفه بأنه نهج ديمقراطي توافقي، وللمبررات التالية:

أ- الجانب الدستوري:

أن الاشارة إلى الديمقراطية في الدستور العراقي جاءت بعمومية مطلقة دون أن تصدر أو تصاغ الأسس ونوعية هذه الديمقراطية، الأمر الذي لا يعطينا الحق في القول بأن الديمقراطية التي أقرها الدستور هي الديمقراطية التوافقية، كما لايمكن أنكارها، وهذا ما يدفع الباحث نحو البحث في المضامين والمواد الدستورية الأخرى لتقصي التوافقية في العراق.

1- هناك غموض واشكاليات بين بعض النصوص الواردة في الدستور، ومنها (أن الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساسي للتشريع، لا يجوز سن قوانين يتعارض مع ثوابت أحكام الاسلام، ولا يجوز سن قوانين يتعارض مع مباديء الديمقراطية، المادة/2، أولاً، وهذا يثير أشكاليتين وهما:

+ هناك اختلاف بين الطائفة السنية والطائفة الشيعية حول أحكام الاسلام.

+ هناك تناقض بين مباديء الديمقراطية وأحكام الاسلام.

2- أن أركان الديمقراطية التوافقية في التجربة العراقية خاضعة لأمرين هما:

أتصالها بمده زمنية محددة كما هو الحال في مجلس الرئاسة والمجلس السياسي للأمن الوطني (مادة 92) أو أنها تكون معرضة للتعطيل كما هو الحال بالنسبة إلى استخدام الفيتو (مادة 93-ثالثاً).

او تشكيل السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس النواب والمجلس الاتحادي، (الذي لم يتم تشكيله) (المادة 48).

3- أن الدستور العراقي يأخذ بالديمقراطية الأكثرية، أكثر من الديمقراطية التوافقية، ومن جوانب الأخذ بالديمقراطية الاكثرية:

+ انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه الأول والثاني.

+ أعتماد الأغلبية البسيطة في أتخاذ القرارات داخل مجلس النواب.

+ أعتماد الأغلبية المطلقة في أنتخاب رئيس محكمة التمييز الاتحادي.
+ مساءلة رئيس الجمهورية أو أعفائه من التهم المؤجهة أليه، بأغلبية مطلقة داخل مجلس النواب.
+ القاء القبض على عضو من أعضاء مجلس النواب ورفع الحصانة عنه بالأغلبية المطلقة.
+ سن قانون المجلس الاتحادي بأغلبية ثلثي مجلس النواب.
+ منح الثقة لأعضاء مجلس الوزراء بأغلبية مطلقة.
+ تكوين المحكمة الأتحادية بقانون يسن بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.
+ سن قانون أنشاء الأقاليم باغلبية بسيطة.
وبالمقابل يحتوي الدستور على مجموعة من المواد تدخل ضمن مضامين التوافقية السياسية ومنها:
+ تكوين مجلس النواب من مقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة من سكان العراق.
+ مراعاة تمثيل كافة مكونات المجتمع العراقي في مجلس النواب.
+ تكوين القوات المسلحة بصورة ينعكس فيها جميع مكونات المجتمع العراقي بصورة نسبية.
+ اللجنة التي تكلف بتعديل الدستور يجب أن تضم في عضويتها جميع مكونات المجتمع العراقي.
+ ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة، الكتل الكردية والشيعية والسنية العربية.
+ تعيين نواب لرئيس الوزراء مع مراعاة تمثيل الجماعات الفرعية الرئيسية.
+ أتخاذ نظام النقاط لتوزيع الوزراء في السلطة الأتحادية على الكتل الرئيسية.

ب- العلاقة بين أقليم كردستان والحكومة المركزية[13]

لقد أختار الشعب الكردي العيش مع العراق من خلال نظام ديمقراطي تعددي فدرالي موحد، وبشرط أن يتمتع، بحقوقه العادلة، وبدون هذه العلاقة لن تبقى وسيلة إلا أن يتركوا العراق العربي

ليؤسسوا دولة مستقلة على أرض وطنهم كردستان.

أن الكتل السياسية الكردية على أختلاف توجهاتها، تشكل محوراً مهماً في عراق ما بعد (2003) سواءً أكان ذلك على المستوى السياسي والأمني، أو أهمية الجانب الاقتصادي للاقليم بشكل عام.

والملاحظ ان السياسة الداخلية العراقية تجاه العلاقات الكردية-العربية لم تعهد أستقراراً أو توافقاً كما كان يفترض بها أن تكون، وهي السمة الأبرز لمجمل العمل السياسي في العراق بعد عام (2003)، وما مرت به من تفاهمات مؤقتة يمكن أن يقال عنها: أنها مرحلة تأجيل المشاكل أو محاولة تخديرها الى أجل غير مسمى.

كانت العلاقة بين الأطراف الفاعلة فيما تُسمى بالمعارضة العراقية منذ مرحلة ما بعد تحرير العراق من نظام صدام حسين، قائمة على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة، وكانت كردستان تمثل ملاذاً آمناً لتلك المعارضة وآخر الفعاليات المشتركة بينهم تمثلت بانعقاد مؤتمر صلاح الدين للمعارضة في محافظة أربيل.

وبعد سقوط النظام في (9/نيسان/2003) أستمرت العلاقة بين الحكومة المركزية والكرد على أساس المصالح المشتركة، وكان للكرد دور بارز في عراق ما بعد (2003)، ولكن مع ثبات النظام السياسي الجديد وضمان سيطرة القوى الشيعية على مقاليد الحكم، بدأت القضايا والمشاكل التي لم تحل جذرياً وبصورة عادلة تلعب دورها في أثارة وتأجيج العلاقات بين حكومة الأقليم والحكومة المركزية، وكأن دورة جديدة من هذه الصراعات عادت ولكن بأسلوب جديد غير ما عرف عنه زمن نظام صدام.

وكان زعماء وساسة الكرد بعد أنهيار النظام يخططون ويسعون لتحقيق أهدافهم من خلال الاسهام في قيادة الدولة العراقية، وقد أستخدم الكرد في ذلك وسائل متعددة:

1- أستخدام أسلوب القوة الناعمة في التعامل مع جميع الأطراف وتجنب التصعيد والمواجهات.

2- ترتيب البيت الداخلي الكردي على جميع المستويات.

3- الضغط على الحكومة العراقية لأتخاذ قرارات تحقق أهداف الكرد

ومصالحهم.
4- تأييد فكرة –جوزيف بايدن- الخاصة بتقسيم العراق على أسس التكوين الديمغرافي.

وعلى الرغم من بعض صور التعاون القائمة بين بغداد وأربيل في مرحلة ما بعد سقوط النظام، لكن هذه العلاقة لم تتضح على حقيقتها هل هي علاقة شراكة حقيقية قائمة على مصلحة البلد والمجتمع، أم هي علاقة تعاون مرحلي مؤقت.

بعض صور الشراكة بين أربيل وبغداد:

1- دخول الكرد كطرف فاعل في العملية السياسية وحصولهم على مكاسب.

2- مشاركة الانتخابات ووصول ممثلي الكرد الى البرلمان العراقي.

3- منصب رئاسة الجمهورية.

4- منصب أحد نواب رئيس الوزراء.

5- منصب نائب رئيس البرلمان العراقي.

6- وزارة سيادية.

7- عشرات المناصب في عموم الوزارات المدنية والعسكرية.

8- المشاركة في صياغة دستور عام (2005).

9- دور رسمي لقوات البيشمركة في الحفاظ على أمن البلد.

أهم نقاط الخلاف الجوهرية بين بغداد وأربيل:

أ- المناطق المتنازع عليها (مادة -140- من الدستور).

ب- عقدة الموازنة المالية.

جـ- أنتاج وتصدير النفط.

د- موازنة قوات البيشمركة.

هـ- واردات المنافذ الحدودية.

من معوقات التحول الديمقراطي التوافقي في العراق:[14]

1- بعض القوى الفاعلة في العراق تعمل من منطلقات دينية وتعود لمرجعيات دينية، وهذا ساهم في تقبل حالة الديمقراطية الهشة.

2- غياب الثقافة الديمقراطية عند أغلب الأحزاب والتيارات السياسية

وقلة الخبرة السياسية.
3- تقاسم السلطة على أسس حزبية وعرقية، وبات ذلك نهجاً و عرفاً في العمل السياسي.
4- غياب ثقافة المواطنة لدى الجمهور العراقين ووصول غير الديمقراطيين إلى السلطة.
5- قلة من القيادات الحقيقية تؤمن بالنظام الديمقراطي والممارسات والسلوكيات الديمقراطية.
6- أزمة أنفصال الفكر عن الواقع، أذ يكون الفكر أما سلفياً أو غربياً، وكلاهما وليد واقع ليس واقع الحاضر وهنا تصبح الأيديولوجيا وعياً زائفاً بالواقع.
7- بقاء الدستور العراقي بصيغته الحالية، فالدستور يميل إلى الأخذ بديمقراطية الأغلبية، أكثر من الديمقراطية التوافقية.
8- الصراع بين الشخصيات والأحزاب المتنافسة بغض النظر عن برامجهم الانتخابية وضعف الثقة بين الكتل السياسية.
9- الفساد الاداري والسياسي والاستغلال السيء للوظيفة العامة.
10- الدور السلبي للاعلام العراقي، بعد أن أخذت الصراعات السياسية والطائفية تروج لها علناً.
11- وجود مجموعة من القضايا والمشاكل والتي تعد من تراكمات العهد الماضي والتي لم تحل بصورة كلية ومنها:
أ- أشكالات متعلقة ببناء هوية وطنية.
ب- أشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة للبلد.
جـ- عدم الوصول الى حل جذري للكثير من القضايا العالقة بين أقليم كردستان والحكومة المركزية.
د- عدم وجود أستقرار سياسي نتيجة للاشكاليات السابقة الذكر.
12- مجموعة من المشاكل أفرزتها عملية الديمقراطية التوافقية ومنها:
أ- تأخر أصدار القرارات لكونها تخضع إلى توافقية سياسية بين الأحزاب والكتل السياسية داخل مجلس النواب.
ب- أعتماد آلية المحاصصة بين المكونات المختلفة للمجتمع العراقي لغرض تولي المناصب الرئاسية.

جـ- مشاكل متعلقة بالنظام الفيدرالي، أن كان يمكن حلها من خلال الدستور أو من خلال تطابق الحدود الجغرافية للقومية أو الطائفة.

مصادر البحث:

1- موسوعة عالم السياسة، جزء(15)، دار نوبلس، بيروت، 2011، ص5.

2- موسوعة السياسة، جزء/2، أشراف د. عبدالوهاب الكيالي، ط4، 2000، بيروت ص751.

3- www.wikipedia.com.

4- حسين جميل، نشأت الاحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1978.

5- وليد شبيب الحلي، التربية على حقوق الانسان، معهد العراق، الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ط1/2007، بغداد، (بحث).

6- أستراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، أريك دينس، معهد السلام الأمريكي، بحث من شبكة الأنترنيت.

7- مجلة سياسة عربية- العدد/30، كانون الثاني/2018، بيروت- مقالة، عزمي بشارة.

8- مجلة سياسة عربية، العدد/23 تشرين الثاني/2016، بيروت- مقالة، حارث حسن.

9-الديمقراطية التوافقية في الدول النامية- د. سردار قادر محي الدين، السليمانية، 2009، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ص128.

+ الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني- سلسلة الدراسات والمعلومات، العد/16- كانون الثاني/2007، مجلس النواب اللبناني – بيروت.

10- الديمقراطية التوافقية في العراق بعد (2003)، الفرص والتحديات- رسالة ماجستير، عمر حاج سليمان، جامعة الشرق الأدنى- قبرص، سنة 2020، ص5.

+ الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي العراقي –نور عيسى حمد- كلية القانون والعلوم السياسية-2016- العراق، بحث.

11- العرب والكرد، المصالح والمخاوف والمشتركات، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بحث.

12- دستور العراق عام (2005).
+ www.boohsgoogle.com.
13- مركز الرآي للدراسات –بحث- www.alria.cenber.com.
+ www.ultra.iraq.ultrasuat.com .
14- الديمقراطية التوافقية في العراق، عمر حاجي سليمان، المصدر السابق، ص16.

تطـور الفكـر الديـمقراطـي

يمكن القول بأن مصطلح الديمقراطية كان و مايزال من اكثر المصطلحات استعمالا" و تداولا" و بحثا" في مجال السياسة و علوم الاجتماع، هذا المصطلح كان و مايزال مكان اهتمام المثقفين و السياسيين و علماء الاجتماع في كتاباتهم و بحوثهم على مدى و عصور مختلفة.

الديمقراطية هذه الكلمة السحرية عند فئات واسعة في المجتمع، قديما و حديثا، تتخذ اشكالا عديدة، وتتنوع مظاهرها ويختلف مفهومها من ثقافة الى اخرى. ففي حين ينصب التركيز في بعض الديمقراطيات على فصل السلطات كل واحدة عن الأخرى، كان مفهوم المشاركة و التوافق يغلب في بعضها الآخر.... وتعزى كل تلك التميزات أساسا" الى تفاعل مختلف العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية ولانظمتها المختلفة عموما".

للديمقراطية كانت وما زالت قوة هائلة في تحريك المجتمعات الانسانية، فهي ارضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم و واجباتهم وتحقيق مصيرهم. وقد كتب الكثير ومازال عن الديمقراطية وجوانبها المختلفة و بدايات ظهورها، وتتغير اسلوب معايشتها في اماكن وبلدان اخرى، لاسباب كثيرة منها تاريخية وأجتماعية وثقافية.

أثينا (مهد أولى الديمقراطيات):

عام (527) ق.م، توفي في أثينا ـ دولة المدينة ـ حاكم البلاد ـ بيسترانس ـ وقد ورث بعده أبنه الحكم، وحدث أثناء حكم الابن ـ هيباس ـ صراع قوي دموي على السلطة والادارة، إلا أن هيباس تمكن من السيطرة على الحكم والفتك باعدائه، لكن لم يستمر الامر له طويلا" وأخيرا" أجبر على التخلي عن الحكم. وبعد صراع عنيف بين الجماعات المختلفة، أختير ـ كليشثنيز ـ ليكون الحاكم في البلاد، وفي عهده حدث تحول في اسلوب الحكم وظهرت بوادر الحكم الديمقراطي.

كان أول عمل أصلاحي له، هو دك قواعد الارستقراطية الأثنية، فقد الغى هذا الحاكم التقسيم الاجتماعي للحكم، القائم على صلات القرابة وأستبدل به تقسيما" آخر أقليميا"، جعل الاهالي بمقتضاه عشر قبائل تتألف كل منها من عدد من المراكز باختلاف القبائل. واراد ان يمنع التكتلات الجغرافية أو المهنية (احزاب الجبل والشاطيء والسهل) الموجودة سابقا" في أثينا، فألف كل قبيلة من عدد متساو من اقسام المدينة و سواحل البحر و داخل البلاد.

وعوض كل الاقسام الجديدة عن القداسة التي كان يخلعها على الاقسام القديمة فاوجد لكل قسم أو قبيلة حفلات دينية وأختار احد الابطال القدماء وجعله الها" قديسا" راعيا" للقسم أو القبيلة. وأصبح الاحرار الذين ولدوا من أصل أجنبي مواطنين من تلقاء أنفسهم في القسم الذي يقيمون فيه، وقلما كان هؤلاء يتمتعون بحق الانتخاب في العهود الارستقراطية التي كان حق المواطن فيها يعتمد على حسبه و نسبه وبهذا العمل وحده تضاعف عدد الناخبين وأصبحوا عونا" جديدا" للديمقراطية التي اضحت من ذلك الوقت اقوى اساسا من ذي قبل. و خولت كل قبيلة جديدة حق ترشيح احد القواد العشرة الذين اشتركوا من ذلك الوقت مع القائد الاعلى في قيادة الجيش كما خولت ايضا" من اختيار خمسين عضوا" من اضاء المجلس الجديد المؤلف من (501) عضوا"، وجعلت له السلطات الهامة، وكان هؤلاء الاعضاء يختارون مدة عام واحد بالقرعة لا بالانتخاب من قوائم تحوي اسماء جميع المواطنين الذين بلغوا سن الثلاثين و الذين لم يكونوا قد قضوا في المجلس القديم دورتين.

وفي هذا النوع من انواع النظام النيابي، أستبدل بالمبدأ الارستقراطي القائم على شرف المحتد، وبالمبدأ البلوقراطي القائم على الثراء، مبدأ الانتخاب بالقرعة، فأتيح لكل مواطن فرص متكافئة للاقتراع و لشغل منصب في أهم فرع من فروع الحكومة، كان المجلس يعين جميع المسائل و الاقتراحات لرفضها أو اقرارها، كما كان يحتفظ لنفسه ببعض السلطات القضائية وكثيرا" من الشؤون الادارية والاشراف على موظفي الدولة. على أن هذه الديمقراطية لم تكن كاملة لأنها لم

تكن تطبق إلا على طبقة الاحرار، وظلت تضع قيدا" خفيفا" من الملكية على حق الانتخاب للمناصب الفردية. غير انها اعطت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الى جمعية والى محكمة تتكون من المواطنين والى حكام كبار تعينهم الجمعية و يكونون مسؤولين أمامها. (1)

خصائص النظام الديمقراطي الأثيني:

مثل باقي المجتمعات القديمة، انقسم المجتمع في أثينا الى طبقات، حيث انقسم المجتمع الأثيني بشكل عام الى أربع طبقات، وهي:

طبقة المواطنين الأحرار، تميزت هذه الطبقة بالسيطرة الكاملة على كل الامور بدون استثناء، طبقة العبيد، وهم يخضعون لاسيادهم من الملوك والامراء، وطبقة الاجانب المقيمين، وهم احرار أجانب يعملون في المدن البحرية واعمال تجارية، والطبقة الاخيرة، طبقة العتقاء، الذين نالو حريتهم بعد الاسترقاق.(2)

أمام هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتكوين الطبقي في المجتمع االأثيني، لم تجر تطبيق الديمقراطية بشكل متساوي وعادل بين جميع الطبقات ولم تكن كاملة فكانت تطبق فقط على طبقة الاحرار، أما باقي الطبقات فكانت محرومة ولم تغير النظام الجديد في وضعهم من شيء، مع هذا، فقد أستطاعت اثينا ان تسجل قفزة فكرية حضارية رائعة في تاريخ البشرية، وأوجدت نظاما لايزال المفكرون حتى الآن يتخذونه مثالا" عند بحثهم في الحرية والديمقراطية.

إلا أنه في المقابل يوجد الكثير من المفكرين ممن انتقدوا النظام الأثيني، وأهم تلك الانتقادات تمثلت في النقاط التالية: (3)

أن النظام الديمقراطي سمح للناس بأن يعيشوا على هواهم وأن يتكلموا بحرية عن كل مايريدونه.

ان النظام الديمقراطي عمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بشكل سمح فيه لكل فرد بأن يكون له نصيب من المساواة في العدالة وخاصة أمام القانون، ورأى المنتقدون بأن المساواة التامة مابين

الجاهل والمتعلم قد أذت المجتمع بسبب تخل الجاهل في الامور العامة ومشاركته في الهيئات القضائية.
اصبحت الجماهير في الجمعية العامة بموجب الحكم الديمقراطي الأثيني هي الحاكمة الفعلية بدل القانون، وبما أن البعض منهم كان من الخطباء المحنكين القادرين دوما" على تحريك عواطف الناس فانه كان بمقدورهم توجيه الناس نحو اتخاذ القرارات المتسرعة بدل الخضوع للمباديء و القواعد القانونية.
عمل النظام الديمقراطي على تقوية وسيادة الطبقة الفقيرة على حساب مصلحة الطبقة الثرية.
سعى النظام الديمقراطي الى السيطرة على المدن الأخرى، باتباعه مبدأ مفاده أن القوة هي الحق، دون أية نرة الى مصالح الدول والشعوب الأخرى.

ماهية الديمقراطية:

الديمقراطية كلمة مركبة من كلمتين يونانيتين، وهما (Demos) و تعني الشعب، و (Kratia) وتعني الحكم، وبجمع الكلمتين تخرج كلمة (Demokratia) أي سلطة الشعب أو الحاكم.
والديمقراطية بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يعتبر أرادة الشعب مصدرا" لسلطة الحكام، كما تشمل كل نظام سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه، باختياره الحر لحكامه، وبخاصة القائمين منهم على التشريع ثم برقابتهم بعد أختبارهم. وبغض النظر عن الاشكال الرسمية للتطبيقات الديمقراطية، هناك درجة من الاتفاق على أن العناصر الثلاثة التالية تشكل الحد الادنى لمكونات الديمقراطية في أي نظام سياسي: (4)

1. حقوق الانسان، بما فيها الحريات العامة، و من المهم هناك التأكيد على ثلاث جوانب لهذه الحقوق.
2. تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.
3. ضمان الحقوق الأجتماعية للمواطنين.

4. الممارسة الايجابية لهذه الحقوق.
5. التعددية السياسية.
6. التداول السلمي للسلطة.

الديمقراطية من الناحية السياسية: نظام في الحكم يجعل الافراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة (5) يساهم في تصريف شؤون الدولة وسن القوانين، ويساهم فيها بذاته أو بواسطة ممثله الذي ينوب عنه.

الديمقراطية من الناحية الأجتماعية: عرف لنكولن الديمقراطية بأنها (حكم الشعب بواسطة الشعب لصالح الشعب). وان من واجب الحكومة ألا تضطهد جماعة و تناصر جماعة أخرى وانما تلتزم بروح الاعتدال والتسامح وأن تراعي شعور الأخاء نحو الاقليات لأنهم جزء الشعب.

الديمقراطية من الناحية الاقتصادية: ان الديمقراطية الحقيقية هي حريات أقتصادية تقترن بالحريات السياسية، ومعناها اذن أن كل انسان يحمل مصيره بيديه و يكون الحكم في مستقبله وهذه الفكرة كامنة في الوعي الانساني.

أنواع الديمقراطية:(6)

يمكن تمييز أنواع مختلفة من الديمقراطية، أما أنواع الديمقراطية والتي تعتمد جميعا" على حكم الاغلبية فهي:

الديمقراطية المباشرة، حيث يمارس الشعب فيها بنفسه مهام التشريعات والقيام بمهام السلطة التنفيذية، (نموذج ـ نظام الدولة المدنية ـ عند الاغريق) وهذا النوع صعب التطبيق في المجتمعات الكبيرة.

الديمقراطية شبه المباشرة، ينتخب الشعب نوابا" لمناقشة القضايا والقوانين العامة، ويعين السلطة التنفيذية ويحاسبها على أعمالها، أما المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء.

الديمقراطية التمثيلية، حيث ينتدب الشعب النواب لممارسة السلطة باسمه بدون تحفظ عدا احترام الدستور والانتخابات الدورية.

الديمقراطية الشعبية:

أطلقت عبارة ـ الديمقراطية الشعبية ـ من قبل بعض الاحزاب الشيوعية على بعض (7) الانظمة السياسية الجديدة التي ظهرت بعد

الحرب العالمية الثانية في اوروبا الشرقية (بولونيا ـ جيكوسلوفاكيا ـ يوغوسلافيا ـ البانيا ـ بلغاريا ـ رومانيا ـ المجر ـ المانيا الشرقية). وفي قارة آسيا (كوريا الشمالية ـ فيتنام الشمالية ـ الصين الشعبية) إلا أن العبارة تدل بشكل خاص على الدول الأوربية الشرقية.

ولدت الديمقراطيات الشعبية الاوربية بواسطة حركات المقاومة ضد النازية التي كانت الاحزاب الشيوعية تقودها، وكانت الانظمة الاقتصادية والسياسية التي نشأت هناك بعد الحرب تشبه النظام الاشتراكي من ناحيتين:

على الصعيد الاقتصادي، تأميم المؤسسات الكبرى، توزيع الاراضي، ادارة الدولة للاقتصاد.

على الصعيد السياسي، قيادة الحزب الشيوعي لسياسة الدولة.

وقد مرت الديمقراطيات الشعبية بمرحلتين:

المرحلة الاولى، دامت حتى 1956 وكانت الانظمة كلها تتبع النموذج الاشتراكي السوفيتي.

المرحلة الثانية، بدأت فيها كل دولة تتبع سياسة تتفق مع واقعها القومي والخاص ولكن ضمن اطار السياسة الشيوعية العالمية.

الديمقراطية والثقافات:

كتب العديد من البحوث والدراسات ومن قبل مفكرين وعلماء اجتماع في بلدان مختلفة حول مسألة تطور واستقرار ومسار الفكر الديمقراطي والنظام الديمقراطي للعديد من المجتمعات، بعكس ما نشاهده من حالة عدم الاستقرار السياسي والثورات والمعارضة السياسية في بلدان اخرى، كما تناولت بعض هذه البحوث والدراسات مسألة العلاقة بين الثقافات المختلفة ومسألة النظام الديمقراطي. تناولت هذه الدراسات، اوضاع المجتمعات التي مازالت في طور النمو والتي يطلق عليها تسمية ـ البلدان النامية (في آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية) والتي لم تشهد تطورا" اجتماعيا" او استقرارا" سياسيا" مطردا" يمكن مقارنته بالتطور الذي لحق بالمجتمعات الاوربية والغربية، وذلك بسبب تخلف أنظمتها السياسية والتي انعكست سلبا" على أداء اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتقد بعض الباحثين أن نجاح الديمقراطية في المجتمعات النامية لن يتحقق إلا بتحييد الدولة وابعادها عن تأثير وسيطرة المصالح التي تمليها قوى الترسب القبلي أو الطائفي أو العشائري، وهذا يعني اخراجها (الدولة) من دائرة تجاذب المصالح لهذه الفئة أو تلك بحيث تبقى الدولة ضمانة لكل المواطنين.
وهناك اعتقاد بان الديمقراطية لايمكن أن تزدهر إلا في بيئات (8) ثقافية أو دينية معينة، وقد كتب (ماكس فيبر) في هذا المجال وزعم أن الرأسمالية والديمقراطية تتطلبان الاخلاقيات المسيحية البروتستاتينية.
وفيما يتعلق بالاسلام فقد قارنه ـ فيبر ـ مع اليهودية وأستنتج أن الاسلام يفتقر الى شرط المعرفة الشاملة للقانون والى التدريب الفكري في تطبيق المباديء الأخلاقية العامة على حالات محددة تتعلق بالضمير والسلوك اللذين يغذيان العقلانية اليهودية أما (مكسيم رودنسون) فيناقض ـ فيبر ـ ويصل الى استنتاج مفاده أن القرآن يمنح العقل مكان اكبر من الذي تمنحه العقل الكتب المقدسة اليهودية و المسيحية.
ويخالف (فرانسيس فوكوياما) رأي فيبر بقوله (رواية فيبر للديمقراطية كالعادة غنية تأريخيا" وثاقبة، لكنه يصور الديمقراطية بوصفها شيئا" ما كان يمكن لها أن تنشأ إلا في وسط ثقافي واجتماعي محدد لزاوية صغيرة من الحضارة الغربية).
ويرفض فوكوياما، الحجج التي تقول أن هناك شروطا" ثقافية مسبقة للديمقراطية ويدعو الى التعامل معها ببعض الشك، لان الثقافات ليست ظواهر ثابتة مثال قوانين الطبيعة بل هي اختراعات بشرية تخضع لعملية مستمرة من التطور.

تقييم بعض المفكرين للفكر والنظام الديمقراطي:
ازدهرت الديمقراطية اول ما ازدهرت في دولة مدنية عند الاغريق، وبلغت اوج تعبير لها في أثينا القديمة. في هذه المدينة كان المواطنون

كأعضاء في الجمعية يسهمون مباشرة في سن القوانين، كما وجد نظام دوري في السلطة التنفيذية يتيح لكل المواطنين دورهم.
مثل هذا النوع من الديمقراطية ممكن عندما تكون الدولة صغيرة حيث يمكن تربية أبنائها تربية سياسية، وتكون القوانين بسيطة و واضحة.
لكن لمثل هذه الديمقراطية مساوئها من الناحية العملية، كشف عنها ماقام به افلاطون و ارسطو، فرفضها افلاطون كلية" ورأى فيها أرسطو أقل الشرور الممكنة، وقد سقطت الديمقراطية أمام فكرة الاستبداد التي أطاحت أيضا بالمظاهر القديمة الأخرى والتي ظهرت في المدن الايطالية وفي العهد الاول للكنيسة. ومن المحتمل لو أن فكرة التمثيل النيابي طبقت تطبيقا" كاملا" في العالم القديم لكان في مقدور الديمقراطية أن تنافس النظام الاستبدادي. لكن التمثيل النيابي ظهر كفكرة في اطار استبدادي بدلا" من اطار ديمقراطي و أسهمت في فترة العصور الوسطى من خلال نظام الاقطاع بفكرة العقد الذي لعب دورا" هاما" في تطوير فلسفة الديمقراطية، فطبقا" لهذا الرأي الأخير فإن الحكام والشعب ملتزم كل منهما تجاه الآخر بمقتضى عقد يتضمن التزامات متبادلة، فاذا لم يف صاحب السلطان بما عليه من التزامات سحب الشعب منه السيادة التي منحوها اياه.
وبلغت فكرة العقد اكمل عرض لها في نظرية العقد الاجتماعي التي قال بها جان جاك روسو والتي وجدت الثورة الفرنسية فيها التسويغ الفلسفي لقيامها، وتزايدت سلطة الشعب في انكلترا تدريجيا" من خلال وسائل برلمانية، وكان جون لوك هو الزعيم الفلسفي لهذا التطور الدستوري. (9)
تطور النظام الديمقراطي في بعض بلدان العالم:
انكلترا:
بدايات النظام الديمقراطي البرلماني في هذا البلد تعود الى القرن الحادي عشر الميلادي (10)، حيث كان الملك يدعو مجلسا" استشاريا" مكونا" من النبلاء و رجال الدين لأخذ رأيه في بعض الموضوعات، وكانت أجتماعات هذا المجلس تنعقد ثلاث مرات في السنة، واستمر هذا النموذج من الحكم حتى بدايات القرن السابع عشر.

إلا أن هذه الفترة كانت حافلة بالثورات والانتفاضات التي تهدف الى الحد من تسلط الملوك و محاولة انتزاع الحقوق.
عام (1215) م ثار النبلاء و أجبروا الملك على اصدار العهد الاعظم، هذه الوثيقة تركت اكبر أثر في تاريخ أنكلترا واحتوت على نصوص كثيرة من الحقوق والواجبات.
عام (1261) انقسم المجلس الى مجلسين، أولهما: مجلس اللوردات (يشمل الأشراف ورجال الدين)، والثاني: مجلس العموم (يتكون من ممثلي المدن).
عام (1646) اثر الحرب الاهلية الداخلية في انكلترا بقيادة (كروموبل)، الغي النظام الملكي وأعلن الجمهورية و استمر الحال حتى عام (1660) حيث أعيد النظام الملكي مرة اخرى.
عام (1689) صادق البرلمان على وثيقة ـ قانون الحقوق ـ بعد ثورة عارمة في البلاد تضمنت تقيدا" لسلطات الملك دستوريا"، ودعم االبرلمان مع ضمان الحريات الشخصية.
عام (1714) عندما تسلم الملك جورج الأول الحكم، حدث تطور دستوري مهم، حيث الهيئة المصغرة لملوك انكلترا والتي تسمى ـ لجنة الدولة ـ والتي يستعين بها الملك لتصريف شؤون الدولة، تطورت لتصبح مجلس الوزراء، ثم أصبحت الوزارة خاضعة لاشراف البرلمان بعد محاولات دامت طويلا" لهذا الغرض.

فرنسا:
مرت فرنسا في تطوراتها الدستورية الديمقراطية بمراحل عديدة، أهمها:
بين سنوات (1789-1814)
انعقدت الجمعية الوطنية في 5/نيسان/1789 وأهم انجازاتها(11):
اصدار وثيقة حقوق الانسان والمواطن، وضع دستور فرنسا الاول 1791، ونتيجة حصول تغيرات سياسية كثيرة خلال الفترات التاريخية اللاحقة، عدلت الدستور مرات عديدة. فبعد أول قرار للجمعية التأسيسية (1792) بالغاء النظام الملكي و اعلان الجمهورية

وضع دستورا" جديدا" في (1793) لتنظيم الجمهورية، ثم دستورا" جديدا" عام (1795) واستمر اربع سنوات وانتهت بانقلاب نابليون بونابرت حيث وضع دستور عام (1899) وقرر الغاء الجمهورية وتحويل البلاد الى امبراطورية، وتعين نابليون قنصلا" مدى الحياة، وقد انتهت هذه الفترة بهزيمة فرنسا في الحرب عام (1814).
فترة (1814 – 1848): عودة النظام الملكي الى فرنسا و اعلان دستور جديد للبلاد وقيام نظام برلماني على اساس مجلسين (الشيوخ – النواب).
فترة (1848 – 1870): بعد نشوب ثورة (1848)، أعلن النظام الجمهوري الفت جمعية تأسيسية كما سن دستور جديد للبلاد، انتهت هذه المرحلة عام (1870) بسقوط نابليون في الحرب امام بروسيا.
فترة (1870 – 1946): تألفت حكومة مؤقتة للدفاع الوطني، ثم تم انتخاب جمعية تأسيسية دامت حتى عام (1875) حيث تم وضع دستور جديد، عام (1940) انهارت فرنسا امام هجوم المانيا، عام (1944) تحررت فرنسا وتم تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية.
فترة (1946 – حتى اليوم): تم استفتاء للشعب الفرنسي على دستور جديد للجمهورية الرابعة اساس نظام برلماني.
الولايات المتحدة الامريكية:
كانت الولايات المتحدة قبل استقلالها تتألف(12) من ثلاث عشر مستعمرة تقع جميعها على الضفة الغربية للمحيط الأطلسي وتابعة في علاقاتها ببريطانيا.
شعرت المستعمرات بأهميتها وبضرورة استقلالها، وهكذا نشب النزاع مع بريطانيا في عام 1765. وفي 4/تموز/1776 صدر اعلان الاستقلال عن مؤتمر يضم المستعمرات الثلاث عشر، وبغية المحافظة على الانتصار والاستقلال عقدت المستعمرات تحالف بينها في (14/تشرين الثاني/1777)، ونتيجة هذا التحالف تكون مجلس ـ مؤتمرـ، وهي عبارة عن مجلس سياسي يتكون من ممثلي الدول المتحالفة.

كان المؤتمر (الكونطرس) يتكون من ممثلين بنسبة (7-2) لكل دولة حسب مساحتها و عدد نفوسها، عى أن لايكون للدولة سوى صوت واحد، كانت القرارات الهامة يتطلب اجتماع الاصوات لقضايا هامة مثل (اعلان حرب، ابرام معاهدات، عقد تحالفات، سك العملة، تأليف جيوش،.....). وفي ايلول (1787) اعلن عن مشروع الاتحاد وانشأت الولايات المتحدة، وفي (1/كانون الثاني/1789) صدر أول دستور، وبعدها انتخب الكونطرس و انتخب أول رئيس للولايات المتحدة.

الفكر الديمقراطي في العصور الحديثة:

بعد أن كان الظهور المتقطع للديمقراطية عبر القرون الغابرة وفي وسط النماذج السلطوية(13)، واهم ظهور كان في أثينا في القرن الخامس (ق.م)، يعود تطور الفكر الديمقراطي الحديث الى الثورتين الامريكية و الفرنسية (1776، 1789) و الى اعتماد المباديء و الاصول الديمقراطية في دول اوربية غربية عدة في القرن التاسع عشر، وكانت الانظمة الملكية التقليدية التي سادت القرن التاسع عشر معظم اوربا و انحاء واسعة من العالم، المنافس الاهم للنظم الديمقراطية، ثم أن انهيار النظام العالمي القديم بعد الحرب العالمية الاولى، شرع الأبواب أمام تحد جديد للديمقراطية، تمثل هذه المرة في الحركات الفاشية من اليمين و الحركات الاشتراكية الشيوعية من اليسار.

وبعد هزيمة دول المحور (في الحرب العالمية الثانية) وانتصار الحلفاء، أدى هذا الانتصار الى تحرير المزيد من الشعوب التي دشنت استقلالها السياسي الحديث باعلان مباديء ديمقراطية و انشاء مؤسسات ديمقراطية، إلا أن الكثير من هذه الديمقراطيات الحديثة قد انهارت أمام الانقلابات العسكرية، أو سيطرة الحزب الواحد في فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين لاسباب و ضغوط سياسية و اقتصادية.

وفي السبعينات من القرن الماضي، ظهرت مؤشرات في بعض الانظمة الدكتاتورية في تحرك نحو الديمقراطية. ففي عام (1974)

استبدل النظام العسكري في اليونان بنظام منتخب من قبل الشعب، وفي عام (1976) حلت حكومة اشتراكية منتخبة محل النظام العسكري في البرتغال، وفي (1977) حلت حكومة منتخبة محل نظام فرانكو السلطوي في اسبانيا.
وفي قارة اسيا، عادت تركيا الى الحكم المدني في (1983)، واعتمدت باكستان النظام الديمقراطي رغم تعثره لاحقا"، كما اطاحت ثورة شعبية ديمقراطية في (1986) بنظام ماركوس في الفليبين، وتنازل الجنرال (دتشون) عن حكم كوريا الجنوبية، مفسحا" المجال أمام انتخابات شعبية حرة، واختارت الصين الشعبية طريق اللبرالية الاقتصادية في اوائل الثمانينات (القرن العشرين) مع حفاظها على نظام الحزب الواحد السلطوي، وأخذ الاتحاد السوفيتي في التفكك عام (1991) ونجم عن تفككه قيام دول مستقلة عدة اعتمدت في معظمها المباديء الديمقراطية وتبعتها في هذا الاتجاه دول اوربا الشرقية.
وفي قارة امريكا اللاتينية، اخذت الانظمة الديمقراطية تحل بشكل سريع محل الانظمة السلطوية في الثمانينات من القرن العشرين. بدأ ذلك في بيرو عام (1980) و ارجنتين عام (1982) و اوروغواي عام (1983) و البرازيل عام (1984) ثم بعد ذلك في الباراغواي وشيلي.
وفي القارة الافريقية انتقلت بلدان عدة مثل بوتسوانا، غامبيا، سنيغال، زامبيا، كينيا، ليسوتو، وغيرها من الانظمة السلطوية الى النظام الديمقراطي في ثمانينات و أوائل التسعينات من القرن العشرين.
أما في جمهورية جنوب افريقيا، فقد بدأت عملية اصلاح سياسي أجتماعي كبير، بدأ بالافراج عن الزعيم نيلسون مانديلا عام (1990) و توجت العملية السياسية بإجراء انتخابات حرة وقيام نظام ديمقراطي، أمن المساواة بين السود والبيض.

المصادر:

موسوعة – قصة الحضارة – ول ديورانت – ترجمة محمد بدران – المجلد التاسع – ط 1/2008 دار نوبلس. ص256.

الفكر السياسي في العصور القديمة – د. عمر عبدالحي – ط 2/2006 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر /بيروت.
المصدر السابق – د.عمر عبدالحي – ص66.
التحول الديمقراطي والمجتمع المدني – د. عبدالوهاب حميد رشيد – ط 1/2003 – دار المدى للثقافة والنشر – ص41.
التطور التاريخي للديمقراطية – حسن ظاظا – ط 1/2007 – دار الرؤية – دمشق – ص10.
موسوعة السياسة – اشراف د. عبدالوهاب الكيالي – الجزء الثاني بيروت – ط 4/2001 – ص752.
د. عبدالوهاب الكيالي – المصدر السابق – ص751.
سايت – عدلي الهواري – 2016 ((www.oudnad.net
الموسوعة العربية الميسرة – مجموعة من العلماء والباحثين – المجلد الثالث – المكتبة العصرية – بيروت ط 1/2010 – ص1580.
النظم السياسة – د. محمد كاظم المشهداني – دار العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة – 2008 ص136.
د. محمد كاظم المشهداني - المصدر السابق – ص193.
د. محمد كاظم المشهداني - المصدر السابق – ص159.
موسوعة عالم السياسة – أسعد مفدح – جزء/15 – ط 2/2011 – دار نوبلس – بيروت – ص 7.

ملاحظات أولية
عن مفهوم الحرية

التاريخ لأي مفهوم من المفاهيم الفكرية بشكل خاص وعلوم الاجتماع بشكل عام، أمر عسير ومعقد في جميع الثقافات تقريباً، ذلك ان هذا المفهوم يتغير متأثراً برؤى دينية وسياسية واجتماعية متباينة بل ومتصارعة في بعض الاحيان، و كذلك بسبب الظروف المكانية والزمانية التي يتولد فيها المفهوم.(1)

وموضوع الحريات العامة ليس وليد العصر الحاضر، أنما هو قديم قدم تاريخ الانسان، ويشكل جزءً من هذا التاريخ ويتأثر سلباً وايجابا بالتغيرات والتطورات الزمانية والمكانية للمجتمعات البشرية وكذلك يتأثر بالتيارات الفكرية والتقاليد السائدة فيها وبالشرائع الدينية، لذلك نجد الاختلاف في المفهوم وفي الضوابط التي تحكمها وفي الاساليب التي تنظمها.

نعود ونقول ان دراسة مصطلح الحرية ليست بالعمل الهيّن، بسبب استعماله في مجالات وعلوم عدّة، فقد استعمله الفلاسفة وعلماء الاجتماع وكذلك منظري السياسة، كل حسب رأيه وقناعته وبشكل متباين، ولم يتفقوا على تعريف واحد للحرية وبخاصة لدى مفكري الغرب، كما تطور المفهوم وأخذ أبعاداً أعمق واوسع في الحياة مع تطور وتقدم الحياة البشرية عبر الزمن الطويل.

فعند الفلاسفة؛ الحرية هي ملك لإرادة الانسان، أن كان للفرد أرادة مستقلة، او حدّد له اعمال معيّنة، وهذا التعريف واضح على انّه يعتمد على مدى الفهم لطبيعة الانسان نفسه، بل والاهم من ذلك يعتمد على فكره وعلى عقلانية هذا الانسان.

وعند علماء الاقتصاد والاجتماع، يكون الحرية (الى حد بعيد) عبارة عن علاقة اجتماعية، ولكن الذي يتبادر الى الذهن، هو الى اي حد يكون الفرد ممثلاً أو وكيلاً عن الحرية في الحياة الاجتماعية، والى اي

حدٍ بإمكانه تطبيق اختياراته والحصول على امتيازاته من خلال علاقاته مع غيره؟ (2)
أما من جهة منظري السياسة، وبخلاف هذا الاتجاه، فهم غالباً ما يتعاملون مع الحرية كظاهرة مثالية أخلاقية أو مبدأ قياسي وهو اهم المبادئ.
اننا نلاحظ أن اكثر الكلمات والشعارات تداولاً في العالم، هي الكلمات المتعلقة بالحرية والديمقراطية والحديث عن الحرية مليء في الثقافات المعاصرة ولكن أكثره يدخل في نطاق أدبيات السياسة، ويدور حول مسألتين لا يجاوزهما:
الاولى؛ هي حرية الفرد في مخالفة ونقد الحكومة، والثانية حق المجتمع في تقرير مصيره السياسي بإرادته، المستقلة عن ضغوط الآخرين.
مفهوم كلمة الحرية لغةً:
يقترب وضع كلمة الحرية في اللغة العربية من وضعها في اللغات الاوروبية، أذ نجد في اللاتينية، انّ الحرية هي الاسم (libertas) المشتق من صفة (حُر) (Liber)، وفي الانكليزية نجد لفظان يحملان معنى الحرية، وهما:
Freedom))، المشتق من صفة (Free) أي حر و(liberty) وهما يستعملان في القواميس لشرح الواحدة بالأخرى، وفي اللغة الالمانية الحرية (Freihit) مشتقة من صفة حر (Frei)، وهي جميعاً تشير الى وضع اجتماعي يفيد منزلة رفيعة.
وجاء في ــلسان العرب- عن ابن منظور: الحُر بالضم نقيض العبد، والجمع أحرار وحرار... والحرة نقيض الأمة، والجمع حرائر.(3)
الحرية من منظور فلسفي:
الحرية، هي أن يقوم الفرد على اتخاذ القرارات أو تحديد وجهة نظره دون اية شروط أو قيود من أحد، وهي التخلص والتحرر من كل الضغوطات التي تقيد طاقات الانسان. (4)
السفسطِائيين: تعتبر الحرية عند السفسطائِيين حرية عقيدة وسياسة وفنون وأخلاق. وقد ركزوا في المفاهيم التربوية التي وضعوها على

مفهوم الشعور بالحرية والاعتزاز بالنفس وقد جعلوها قائماً على العقل الانساني وهم ينظرون الى الحياة على أنها مجموعة من الافعال الحرة التي يقوم بها الانسان من أجل تحقيق ذاته.
أما افلاطون فيرى ان الحرية هي انطلاقة الانسان نحو كماله دون عوائق أو حواجز مرتبطة بشوائب الارض والجسد. (5)
ويعتبر سقراط أن الحرية تقوم على فعل الأفضل وبالتالي فهي تعني قدرة الانسان على تحديد تصرفاته بنفسه تبعاً للرؤية التي يتبناها فيختار بين الاخلاقي واللاأخلاقي.
أما ارسطو فقد آمن بالحرية الانسانية الى حد كبير ويؤكد على بناء شخصية الانسان من أهم الاشياء التي يجب على الانسان الاهتمام بها. ويقول بان الرذائل والفضائل التي نفعلها هي مسؤليّة شخصية.
ويذهب كانت، الى أن الحرة هي خيار أخلاقي مع أو ضد الخير، مع أو ضد العقل مع أو ضد الكونية.
ويحلل –الموسوعة الفلسفية المختصرة- رأى الفلسفة في موضوع الحرية كما يلي:(6)
حرية الارادة، المشكلات الكثيرة التي تثار حول حرية الارادة، أنما تنشأ عن تنافر – سواء أكان حقيقياً أم ظاهرياً- بين مجموعات من المعتقدات التي لا نرضى التخلي عن واحدة منها. فنحن نعتقد من ناحية أننا نستطيع أحياناً أن نختار بين أن نتصرف على صورة ما أو ان نمسك عن التصرف بهذه الصورة وأننا مسؤولون في الحالتين وكذلك أن تبعية تلك الاجزاء من تاريخنا التي لم تكن في حدود اختيارنا يستحيل أن تقع على عاتقنا، لكننا نؤمن من ناحية أخرى بان الطبيعة مطردة وان كل ما يحدث ناتج عن مجموعة من العلل والظروف ويمكن تفسيره بها، ونؤمن على الارض بان أفعالنا تصدر عن طبيعتنا الموروثة بعد أن تقوم البيئة بتعديلها، ولكن إذا كان كل ما سيحدث يحدده سياقه الخاص فقد يبدو أذن أن أفعالنا تتجدد بواسطة سياقها وان اختياراتنا يحددها سياقها أيضاً، وقد يبدوا على الأخص أنه اذا كانت أفعالنا تنشأ عن طبيعتنا الموروثة مع تعديل البيئة لها، فلسنا

بمسؤلين عن أفعالنا كما أننا لسنا بمسؤولين عن طبيعتنا الموروثة وبيئنا.

الحرية من منظور قانوني:(7)
يرى - مونتسكيو- أن الحرية تتمثل في قدرة المرء على أن يعمل ما تمليه ارادته، ولكن وفقاً لما تنص عليه القوانين العادلة. فالقوانين هي التي تنظم العلاقات داخل المجتمع وتضمن الحريات.
ويعرفها – ريفيرو – بأنها مجموعة من الحقوق والمعترف بها والتي اعتبرت أساسية في مستوى حضاري معين، ووجب بالتالي أن نتمتع بوصفها هذا بحماية قانونية خاصة تكفلها الدولة وتضمنها بعدم التعرض لها وبيان وسائل حمايتها. ويعرفها الفقيه العربي – عبدالرزاق السنهوري – بأنها: رخصة أو اباحة، فالرخصة هي مكنة واقعية لأستعمال حرية من الحريات العامة، وهي اباحة يسمح بها القانون في شأن حرية من الحريات العامة، ذلك أن الشخص في حدود القانون له حرية العمل والتنقل والتعاقد والتملك وغير ذلك من الحريات العامة.
أما – موسوعة السياسة – فقد أورد تعريفاً شاملاً، في محاولة للربط بين التعاريف السابقة من منظورها اللغوي والفلسفي والقانوني او السياسي، ننقلها بإيجاز: (8)
الحرية مفهوم سياسي واقتصادي وفلسفي وأخلاقي عام، ومجرد ذو دلالات متعددة ومتشعبة، كل مدلول منها يحتاج الى مستوى معين من التعريف والتحديد، ويمكن تميز ثلاث مستويات مختلفة في تعريف الحرية:
المستوى الاول؛ هو المستوى اللغوي والعادي والمتعارف عليه، والذي يعني انعدام القيود القمعية أو الزجرية.
فالحرية هنا هي الصفة التي تعطى لبعض الافعال البشرية التي يقوم بها الانسان بدون ضغط أو اكراه وعن سابق قصد وتصور وتصميم، كما أنها نقيض العبودية والتبعية.

اما المستوى الثاني، فيقع في نطاق التفكير الاخلاقي والسياسي... وترتفع الى مستوى الواجبات والحقوق والقيم.
اما المستوى الثالث، فهو مستوى الفلسفة الخالصة، هنا يطرح السؤال التالي: كيف ينبغي أن يكون تكوين الواقع في كليته حتى يصبح من الممكن أن يشتمل على شيء ما يشبه الحرية؟ وهذا يقودنا الى التساؤل عن ماهية الواقع الذي يكون فيه الانسان هو صاحب أفعاله والمسؤل عنها.

مفهوم الحرية في الاسلام:(9)
لقد عرف الفقهاء المسلمون، الحرية تعريفات مختلفة؛ وهم يؤكدون على أن الاسلام قد جاء بمباديء دقيقة تحقق السعادة والمساواة والعدالة في بناء المقاصد الشرعية وهي التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. واذا تصرف الفرد تصرفاً يؤدي الى تحقيق المقاصد الشرعية التي كانت الفرض من التشريع كان تصرفه صحيحاً ومحققاً للمصلحة ودافعاً للضرر فيستطيع أن يتصرف بحرية تامة.
وان الحرية في الاسلام هي الأصل وانه لا يجوز تقييدها إلا للضرورة وبقدر هذه الضرورة ولِمصلحة المجتمع، أي المصلحة العامة، فإذا تعدت تلك الحدود تكون اعتداء على الآخرين.(10)
والأصل في أحكام الشريعة الاسلامية أنها جاءت لحماية مصالح الناس الضرورية ودرأ للمفاسد والضرورات الخمس، هي: حفظ الدين، وحفظ النفس، والعقل، والعرض، والمال. فالإنسان حر منذ ولادته، قال عمر بن الخطاب (رض) (متى استعبدتم الناس وقد ولدتم أمهاتهم أحراراً).
وكتب باحث آخر على أن الحرية في الاسلام ترتكز على الركن الاول، وهو التوحيد، فمن منطلق هذا الركن الاول من أركان الاسلام يؤمن الفرد وتؤمن الجماعة أيضاً بان الله هو وحده المعبود في الارض وان الناس – هم جميعا – أشباه وأنداد.

ويورد الباحثون بعض الخصائص للحريات العامة في الاسلام وهي: (11)

1- انها أصل عام يمتد الى كل مجالات الحياة.

2- الحرية تكتسب في لحظة الولادة ولا حاجة لاعتراف الحاكم بها، يقول الامام علي (رض) - لاتكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً-.

3- انها صالحة لكل زمان ومكان، فالشريعة الاسلامية غير قابل للتعديل والتبديل.

4- جاء الاسلام ليحترم الشخصية الاسلامية فالا خيرة لا تكون إلا مع الحرية وبأنواعها المختلفة.

5- المصدر العقلاني للحرية في الاسلام مستمد من العقل، وميزان العقل والعدل والمساواة، ولهذا أقامت الدعوة الاسلامية نفسها على اساس العدل.

6- الحرية في الاسلام منظمة، فهي محدودة بما يكفل لكل فرد في المجتمع أن يتمتع بحريته في مواجهة الآخرين.

7- الحرية في الاسلام متوازنة، فالإسلام عندما أقر الحريات العامة أقام توازناً بين متطلبات الفرد والمجتمع.

مفهوم الحرية في الفكر الماركسي أو الاشتراكي:(12)

يذهب الفكر الاشتراكي، أن الاهم والأولى بالنسبة إليه هي الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية وعلى الدولة أن تتحمل التزاماتها الايجابية في مجال تحقيقها وضمان ممارستها.

إلا أن هذا النوع من الحريات – حسب رأي الفكر الماركسي – لن تتحقق إلا كثمرة من ثمرات النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل الركيزة والدعامة الاساسية لهيكل الدولة الأساس، بما يقوم عليه من اشتراكية وعدالة في توزيع الناتج القومي وملكية الجماعة لأدوات الانتاج وسيطرة كاملة من الدولة على كل وسائل الانتاج.

كما يؤكد منظروا هذا الاتجاه على ان الفرد ان لم يتحرر من الجوع والفقر فان جميع عناصر الحرية الأخرى لا تعني شيءً وانه لا يجوز النظر الى الحرية من الناحية السياسية فقط، لأن أغفال الحرية

الاقتصادية يجعل جميع الحريات الأخرى عديمة الجدوى، فالحرية الاقتصادية ليست مجرد أمر ممكن أن يضاف الى الحرية السياسية، وانها هي الشرط الضروري لكفالة الحريات الأخرى فهي التي تحقق هذه الحريات وتحدد مداها.

وكتب ماركس في كتابه الاساسي – رأس المال – ما يلي: (14)

أن مملكة الحرية لا تبدء في الواقع إلا حينما ينتهي العمل الذي تفرضه الحاجة والضرورة الخارجية لذا توجد بالطبع خارج دائرة الانتاج المادي ذاته وينبغي على الانسان المتحضر كما هو الشأن تماماً بالنسبة للمتوحش أن يدخل في صراع مع الطبيعة لأرضاء حاجاته وللمحافظة على حياته وتجديد قواه الحيوية، وهذا الالزام يوجد في كل الاشكال الاجتماعية وكل نماذج الانتاج أياً كانت. وكلما تطور المتحضر أتسعت مملكة الضرورة الطبيعية طرداً مع نمو الحاجات ولكن في آن واحد تزداد قوى الانتاج التي توفر تلك الحاجات. ومن هذه الوجهة لا تنحصر الحرية إلا فيما يلي: أن ينظم الانسان الاجتماعى والمنتجون المتجمعون بصفة عقلية عملية التكيف هذه التي تربطهم بالطبيعة وأن يخضعوها لرقابتهم المشتركة – عوض أن يستسلموا لها وكأنها قوة عمياء- وأن ينجزوا هذه العملية في نفس الوقت بأقل الجهود الممكنة وفي الظروف التي تكون أكثر تلاؤماً مع كرامتهم وطبيعتهم الانسانيتين، ولكن هذا الميدان يبقى دائماً ميدان الضرورة وفيما بعد، يبدأ ازدهار القوة الانسانية التي تشكل غاية لذاته، أي تبدء المملكة الحقيقية للحرية ولكن هذا المملكة لا تزدهر إلا أستناداً الى مملكة الضرورة، ان التخفيض في اوقات العمل اليومية هو الشرط الاساسي لذلك.

باختصار:

تُظهر الأحداث اليومية في مختلف أرجاء الكرة الارضية والتي تتناقلها الأعلام بأنواعها، أن أهم قضية تشغل بال الشعوب والانسان معاً والتي تتفاعل أحداثها باستمرار وعلى مر الايام، هي قضية الحرية باختصار.

للحرية أهمية كبرى في حياة كل المجتمعات البشرية وفي مجالات عدة، ربما تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والفنون والعقائد وحتى العلاقات الاجتماعية، كما أنها تساهم في تحرير الفرد من العوائق النفسية والاقتصادية والسياسية والتي تعيق من ممارسة حقيقية لنشاط الانسان بشكل عام وخلاق.
أود أن أشير الى أن الغاية من كتابة هذا المقال، وكما يظهر من العنوان الرئيسي، هي طرح لمفهوم الحرية بإيجاز، والتي هي مسألة قديمة قدم الانسان ذاته بحيث يرجع بدايات ظهوره الى الحضارات الانسانية من المجتمعات القديمة التي سادت فيها العبودية ونظام الرق والمجتمعات الاقطاعية والى المجتمعات الحديثة والمعاصرة، فهي أجمالاً موضوع لمادة يحتاج الى دراسة عميقة وواسعة.
كما أن مفهوم الحريات بشكل عام ذات طابع معقد نسبياً، وهناك تداخل فيما بينها واختلافات في الرأي والتعبير والفكر حول شرح مضمونها وأنواعها وعلاقاتها والاسس التي تنظمها وخاصة بين الفلسفة وعلم الاجتماع والسياسة والقانون.
وعليه هذه المقالة عرض بسيط وموجز لموضوع واسع وعميق.

المصادر التي أعتمد عليها:

1- مجلة العربي (العدد 603) شباط 2009- الكويت. ص 20.
2- تيؤرى سياسي، ئاندرؤ هيَيورد – وةرطيَرانى طؤران صباح – دةزطاى ئاراس – هةوليَر – ص411.
3- مجلة العربي –المصدر السابق.
4- سايت https//maudoo3.com.
5- محاضرات في الحريات العامة. د. بلقاسم أحمد – كلية الحقوق – الجزائر سنة الطبع – 2016. ص5.
6- الموسوعة الفلسفية المختصرة – أشراف الدكتور زكي نجيب محفوظ – دار القلم – بيروت. ص182.
7- مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان – خضر خضر – المؤسسة الحديثة للكتاب – بيروت. ط3 سنة 2008 ص 23.

8- موسوعة السياسة – أشراف د. عبدالوهاب الكيالي – الجزء الثاني – ط4 سنة 2001 بيروت. ص442.
9- الاسلام وحقوق الانسان دراسة مقارنة – القطب بن طبيلة – ط1 1976 ص332.
10- حقوق الانسان بين الاسلام والنظم العالمية – توفيق علي وهبة – القاهرة 1976 ص332.
11- أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي – د. صباح حسن سميع – ط1 سنة 1989- القاهرة. ص189.
12- الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الاسلامي – رسالة دكتوراه – بحث –علي قريشي – جامعة الأخوة منتوري – قسنطينة كلية الحقوق – الجزائر – سنة 2005 ص161.
13- مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيض – بسكرة – د. رشيدة العام الحد العاشر 2006. ص156.
14- كتاب – رأس المال – الجزء الثالث – كارل ماركس. سايت الحوار المتمدن في 23/ آذار /2018

العولمة..
مالها وماعليها

العولمة لغةً، لفظٌ مشتق من كلمة عالم أو كلمة عِلم، ولها العديد من الكلمات المرادفة، مثل: الكوكبية نسبةً لكوكب الارض و العالمية نسبةً للعالم والكلوية نسبة الى الكل والكونية نسبة الى الكون.
العولمة اصطلاحاً: مصطلح يشمل حرية انتقال السلع والخدمات والافكار بين الناس دون وجود الحوجز والحدود الجغرافية ودون التقيد باية قيود دينية او عرقية او وطنية، فالكرة الارضية هي ملك للجميع ويمكن تداول مايحتاجه الناس فيها بكل سهولة. (1)
يُعرِّف معجم ويبستر العولمة (Globalization) بأنها – اكسابه الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. (2) كذلك يستخدم البعض مصطلح (International) التي تعني التدويل او العالمية للتعبير عن هذا المفهوم.(3)
أما في الموسوعة العربية الميُسرة، فجاء تعريف العولمة كما يلي: في المجال الاقتصادية ألغاء القيود على الحركة للناس والأموال والسلع والخدمات والمعلومات بين الدول على النطاق الكوني، بحيث تصبح الكرة الارضية أقرب ماتكون الى سوق واحدة، ويتزعم الدعوة الى العولمة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي و اليابان ومجموعة من الشركات دولية النشاط، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي كمحور للنظام الرأسمالي في صياغته التقليدية وتطبيقه على مستوى العالم ككل. (4)
ويفرق آخرون بين العولمة (Globalization) والنظام الدولي (SystemInternational)، الذي هو تعاون بين دولة ودولة او بين دولة وعدة دول، بينما العولمة هي تعاون بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها.
ويرى بعض الباحثين أن هناك اربع عمليات اساسية للعولمة وهي على التوالي:

1. المنافسة بين القوى العظمى.
2. الابتكار التكنولوجي.
3. انتشار عولمة الانتاج والتبادل.
4. التحديث.

وفي ظل هذا كله تصبح مهمة ايجاد صيفة مفردة تصف كل هذه الانشطة تبدو عملية متعبة وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه ان يتم قبوله واستعماله بشكل واسع. (5)

النشأة التاريخية للعولمة:

كثرت الابحاث والاراء حول الفترة الزمنية أو التخاريخية لنشوء ظاهرة العولمة وتطورها، ويمكن أن نأخذ الدراسة الجادة التي انجزها كل من الباحثين (بوك هيرست وهراهام تومبيون) كنموذج لهذه الجهود والابحاث، وحسب دراسة هذين الباحثين تحت عنوان – مالعولمة – فان ظهور الظاهرة كان في القرن الرابع عشر الميلادي، بدليل ظهور الشركات المتعددة القومية باوروبا الغربية، كما نجد ذلك في كل من المانيا ويطاليا الى بلغت عدد شركاتها التجارية متعددة الجنسيات عند نهاية القرن الرابع عشر الميلادي نحو (150) شركة تربط اوربا بالشرق.

ويؤكد هذان الدارسان ان الشركات متعددة الجنسيات اكتمل نضجها قطعاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وأصبحت عملاقة مع الحرب العالمية الاولى، لكنه تباطأ في الثلاثينات (قرب العشرين) بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929، ولينطلق مابعد الخمسينات بكشل قوية. (6)

وقد قسم بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نشأة مصطلح العولمة وتطورها الى ثلاث مراحل تاريخية متتابعة على النحو التالي:

1- مرحلة التعليم 2- مرحلة ميلاد العولمة كمصطلح 3- مرحلة النمو والتطور

وحسب رأي بعض الباحثين، فان النشأة التاريخية للعولمة تبرز من خلال المراحل الاساسية التي مرت بها الرأسمالية العالمية خلال تطورها، وهذه المراحل تتضمن:

1- الرأسمالية التجارية، نظراً للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة المشتغلين بالتجارة البعيدة.
2- الرأسمالية الصناعية، ترافقت هذه المرحلة مع الثورة الصناعية التي اوجدت الآلة التجارية والتي شكلت المحرك الاساسي للطاقة والانتاج، بذلك فتحت الآلة اسواقاً لم تكن موجودة من قبل.
3- الامبريالية، وترافقت مع سيطرة الدولي الاستعمارية على مساحات واسعة من القارات ونزوع الرأسمالية نحو الاحتكار. (7)
وفي رأي – روبرتسون – فان العولمة مرت خلال نشوئها و تطورها تاريخياً بخمس مراحل:
4- المرحلة الجنينية، (1400 – 1750)م، وشهدت نمو المجتمعات القومية في اوربا، وأضعاف القيود التي كانت سائدة، كما عمقت الافكار الخاصة بالفرد والانسانية.
5- مرحلة النشوء (1750 – 1870)م، في هذه المرحلة حدث تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، كما تبلورت المفاهيم الخاصة، بالعلاقات الدولية وبالافراد كمواطنين.
6- محلة الانطلاق (1870 – 1920)م، ظهرت فيها مفاهيم متعلقة بالهوية القومية والفردية.
7- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (1920 – 1965)م، حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول قضايا وافكار خاصة بعملية العولمة، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وتم التركيز على الموضوعات الانسانية وبروز دور منظمة الامم المتحدة.
8- مرحلة ما بعد عام (1965)، تم فيها ادماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية وانتمت خلالها الحرب الباردة وازدات المؤسسات العالمية والحركات العالمية وزادت الاهتمام به لمجتمع المدني والمواطنة العالمية وتدعيم نظام اعلامي عالمي. (8)
بما كان من أسباب اختلاف تعريفات العولمة وصعوبتها، تعدد أنواع العولمة نفسها، فمن الطبيعي ان تختلف تعريفات العولمة بأختلاف أبعادها وتجلياتها ومؤشراتها على ارض الواقع، ويمكن حصر

العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة في مستويات ثلاثة متداخلة ومترابطة، وهي: الاقتصاد والسياسة والثقافة.

والعولمة تنقسم الى أقسام متعددة منها:

1) العولمة السياسية:

يقصد بها الانتشار السريع للأفكار والاحداث والاخبار التشريعات والسياسات بين الناس على المستوى العالمي، حيث يتم من خلالها رفع شعارات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، فاعتماد على مفهوم العولمة السياسية يتم تطبيق العقوبات على الانظمة السياسية المستبدة، وهذا يهدد طبعاً، السيادة الوطنية للدولة.

2) العولمة الاقتصادية:

يقصد بها حرية انتقال رؤس الاموال والسلع والخدمات بين دول العالم بلا حدود، بهدف زيادة العرض و الطلب عليها وتوفيرها للناس وأعتماداً عليها نشأت التكتلات الاقتصادية العالمية.

3) العولمة الثقافية:

يقصد بها حرية انتقال وانتشار الافكار والاتجاهات القيمة والسلوكية فيما بين الثقافات، وتعد هذا النوع من العولمة أخطر انواعها، نتيجة دخول الافكار وسلوكيات دخيلة وغريبة على المجتعمات.

4) عولمة الاتصالات:

هي العولمة المرتبطة بالتواصل الانساني، السريع من خلال بث التلفزيوني عن طريق الاقمار الصناعية وشبكة الانترنيت. (9)

أهداف العولمة:

1- الوصول الى سوق عالمي بدون حواجز أو فواصل كمركية او ادارية او عرقية.

2- الوصول بالعالم الى جعله وحدة واحدة مندمجة و متكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية أو من حيث الاحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعاً، وتحقيق الأمن الجماعي.

3- الوصول الى شكل من أشكال التجانس العالمي سواءً من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الانسان بجوانبه المختلفة.
4- تنمية الاتجاه نحو ايجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج الى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواءً بالتخاطب بين البشر أو بين الاجهزة الالكترونية.
5- الوصول الى وحدة الانسانية جمعاء، ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من النشاط والحراك الحضاري لتاكيد الهوية العالمية وتحقيق جوانب اصلاحية في الوجدان وفي الضمير العالمي، وتنمية الاحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل شخص.
6- تعميق الاحساس والشعور بالعام بالانسانية البشرية وأزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصري، وصولاً الى عالم أنساني بعيد عن العتجب والتناقضات.
7- بعث رؤية جديدة بمثابة حركة تنوير كبرى تبصير فاعل، يسري ويداعب طموحات البشر باختلاف الشعوب والدول. (10)

الاثار الايجابية لظاهرة العولمة:

1) اعادة تشكيل العالم انتاجاً وتسويقاً وتمويلاً وتنمية بشرية من خلال مؤسسات اقتصادية عالمية بالغة الضخامة.
2) ايجاد بيئة ملائمة القطاع الخاص ولعمل اقتصاد السوق بكفاءة، ويتضمن ذلك تعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد الناجح والمؤهل للمناقسة واكتساب الاسواق العالمية.
3) تساهم في بلورة قيم و مفاهيم جديدة تحفز على المبادرة الفردية، وبروز وعي وادراك مفاهيم وقناعات من القاضايا ووسائل ثقافية جديدة.
4) احلال مجموعة مختلفة من القاضايا السياسية العالمية محل قضايا السياسة الدولية القائمة الان والتي ترتبط بفكرة الوحدة العالمية.
5) بروز مجتمع حضاري مدني يحقق فكرة النسان العالمي بحاله من حقوق وماعليه من واجبات.

6) تحفيز الدولي على اعادة تنظيم وتكييف مؤسساتها، العامة والخاصة على حد سواء،
7) فتح خيارات جديدة للبلدان التي حصرت حاضرها ومستقبلها في نطاق اقتصاد بعينة او انتاج وتصنيع سلع واحدة أو خدمات محددة، وقد توفر معطيات اقتصاد جديدة تساعد على اعادة التوزيع الاجتماعي، والارتقاء بمستويات المعيشة لاكثر الفئات الاجتماعية احتياجاً. (11)

الاثار السلبية للعولمة: (12)

حين نلتفت الى الوجه السلبي للعولمة نجد مواقف الشك في جدواها والتردد في قبولها والنقد اللاذع لها، وينتشر هذا الواقع بين فئات الناس وفيما يلي أهم الجوانب السلبية للعولمة.
1- سحق الهوية والشخصة الوطنية المملية وأعادة صهرها وتشكيلها في أطار الهوية العالمية بحيث يفقد المرء مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه.
2- سحق الثقافة والضحارة المحلية الوطنية وايجاد حالة اغتراب ما بين الانسان والفرد وتاريخه الوطني.
3- فقدان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي وخضوع الاوضاع الاقتصادية الرئيسية للتقلبات والتأثيرات الخارجية المتمثلة في تدفق الاموال والمضاربات والاستثمارات الاجنبية، وفي تدخلات حكومات الدول المتقدمة.
4- تحويل جزء كبير من ثمار النمو الاقتصادي في البلدان المتجهة نحو العولمة الى الدول الرأسمالية من خلال الارباح التي تحققها شركاتها غير الوطنية، نتيجه عمليات الاستثمار والانتاج والتسويق في البلدان النامية.
5- تعرض الدول المتجهة نحو العولمة الى ضغوط وتأثيرات سياسية من الدول الرأسمالية الرئيسة بما يضمن مصالحها.
6- هروب الاموال الوطنية للخارج وخاطر دخول الاموال القذرة (غسيل الاموال).

7- تشجيع المضاربة والاستثمار في الاموال والعقارات اكثر من استثمارها المباشر او غير المباشر في حركة التجارية في السلع والخدمات مما يضر باقتصاديات الدول النامية.
8- تراجع الاهتمام بتوفير الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والاسكان والحماية الاجتماعية.

مصادر البحث:

1- سايتhttp//www.mawdoo3.com
2- القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية (انكليزي، فرنسي، عربي) دار الكتب العلمية – بيروت، اعداد مجموعة مؤلفين.
3- العولمة، مضمومها، مظاهرها، سبل التعاون معها، ماجد محمود – دمشق ص14.
4- الموسوعة العربية الميسرة - المجلد الرابع – المكتبة العصرية – بيروت ص 2311.
5- العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، رسالة ماجستير – حسن لطيف الزبيدي (2000) ص82.
6- سايتhttp//www.mawdoo3.com
7- ماجد محمود، المصدر السابق ص22.
8- مجلة المستقبل العربي – العدد – 228 – 1997، ص 8 موضوع مفهوم الدولة.
9- سايت المصدر السابق
10- سايتhttp//www.Lazemetefham.com
11- سايتhttp//www.enssea.com
-العولمة وتأثيراتها على الموارد البشرية – معالي فهمي – بحث – القاهرة – 1999 – ص5.
12-
-نحو اطار عام لستراتجية التعامل مع العلوم الاقتصادية، د. فائق علي عبدالرسول ص117.
-العولمة وتأثيراتها على الموارد البشرية – بحث – مصدر سابق

الاستفتاء
وحق تقرير المصير

مصطلح الاستفتاء يعبر عن حالة معينة تتطلب ان يؤخذ فيها رأي الشعب بشكل مباشر ويكون الجواب محصورا بكلمتي (نعم) و(لا). والاستفتاء الجماهيري جزء من الوسائل الديمقراطية والتي تتمثل في التصويت العام المباشر حيث يطلب من المصوتين ان يتخذوا قرارا حاسما حول عدد من القضايا القانونية والدستورية او ما يتعلق بالارض والوضع الاقتصادي والاجتماعي والتي تتعلق بشكل مباشر بحياة ومعيشة المواطنين والتي تؤثر على الاجيال المقبلة.
وهذه تعتبر احدى دعائم واعمدة النظام الديمقراطي البارزة حيث يتجاوز الاستفتاء مجالس النواب ويتجه مباشرة الى الناخبين للحصول على رايهم.

بدايات ظهور فكرة الاستفتاء:

لقد جرى اول استفتاء جماهيري في سويسرا خلال القرن الخامس عشر حيث قامت مجالس الكانتونات في سويسرا باعداد اسلوب اجراء الاستفتاء من اجل حسم عدد من القضايا والمشكلات الداخلية والعامة رغم ان الكانتونات احتفظت بحقها في اتخاذ قرار نهائي بخصوصها.
وقد توسعت البلدان في الاوقات اللاحقة في اجراء الاستفتاءات بشكل اوسع وتحول الى وسيلة لمشاركة المواطن العادي في اتخاذ القرارات المهمة التي تتعلق بالمجتمع منها الاستفاء الذي جرى حول منع تناول المشروبات الكحولية عام 1904.

تطور فكرة الاستفتاء:

مع الانتقال الى القرن العشرين تحول الاستفتاء الى شكل رئيسي ومركزي من اشكال الديمقراطية المعمول بها بشكل مباشر لحسم

قضايا الاصلاحات ذات الطابع المصيري والتي تعذر التوصل الى اجماع حولها من خلال اللجوء الى رأي المواطن البسيط.
ولعل الاستفتاء والتصويت حوله على مستوى البلاد بالكامل او جزء منها يتعلق بنوع موضوع الاستفتاء والتغييرات وهو بذلك يستشير القاعدة الجماهيرية التي هي هدف الاستفتاء ومصدر الشرعية السياسية في البلاد.
وتأتي سويسرا في مقدمة البلدان الديمقراطية في هذا المجال حيث تمثل الاستفتاءات التي جرت في سويسرا 90% من افضل استفتاءات العالم تنظيما خلال القرن العشرين.

اشكال الاستفتاء:

يقام الاستفتاء الجماهيري بناءا على طلب من السلطة التنفيذية وذلك من اجل تمرير قانون ما او تعديل فقرات في الدستور تتعلق بحل مشاكل اقتصادية واجتماعية هي موضع خلاف حيث يدلي المواطنون الذين يمثلون الرأي العام الداخلي. ويتضمن اقدام الحكومة على تنفيذ الاستفتاء عددا من الاهداف بينها ربما تعزيز موقف السلطة التنفيذية والاطلاع على توجهات الرأي العام وذلك لكي تنآى بنفسها عن اي معادلة سياسية في اتخاذ القرارات، ولكن اذا رفض المستفتون الموافقة على القضية وصت بـ (لا) فان السلطة التنفيذية سوف تتخلص من اي تبعة ومسؤولية سياسية، كما ان الاستفتاء يمكن ان يجرى بناءا على طلب البرلمان او حركة جماهيرية او الاثنين معا.
وعلى سبيل المثال فان اغلب الاستفتاءات التي جرت في سويسرا كانت نتيجة مبادرات جماهيرية حيث تجمع تواقيع من اجل هذه المسألة او تلك وفق النسبة والعدد الذي يحدده القانون وترفع على شكل مقترح الى الحكومة التي تقوم بتحويل المقترحات الى المجلس الدستوري في البلاد لكي يتخذ به قرارا فيما اذا كان الطلب دستوريا ام لا ليحدد بعد ذلك موعد الاستفاء اذا ما اقر المجلس بدستوريته.
وفي حالة طرح مشروع الاستفتاء من قبل البرلمان فانه يكون بحاجة الى تأييد اعضاء البرلمان وفق ما يحدده القانون ويحدد شكل واسلوب

وموعد الاستفتاء، وتحرم على البرلمان مناقشة المسائل المتعلقة بموضوع الاستفتاء الى ان يحدد القانون ذلك.

الاستفتاء وحق تقرير المصير:

ان مصطلح حق تقرير المصير هو عبارة في القانون الدولي تشير الى منح شعب او سكان منطقة معينة حق تقرير شكل السلطة التي يريدونها كما يحدد كيفية تحقيقه بشكل حر وبدون تدخل خارجي. هذها المصطلح ورد على لسان الرئيس الامريكي ولسونكما ورد في اتفاقية فرنسا عام 1919 التي وقعت بعد الحرب العالمية الاولى حيث اتخذ قرارا بتشكيل عدد من الدول القومية الجديدة في اوربا، وتحول بعد ذلك الى اساس لمطالب الشعوب المطالب بتحررها من الاستعمار(مثل دول اسيا وافريقا) وبالاخص في فترة الستينات من القرن الماضي مع اعلان تشكيل هيئة الامم المتحدة حيث اعتبرت سنة 1960 سنة التحرر.

الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا استنفذت الحرب العالمية الثانية قوتها وخرجت منهكةوتضاءل دورها على الصعيد العالمي مع بروز قوى جديدة شكلت قطبي العالم الجديد وهما امريكا والاتحاد السوفيتي.

وقد طرحت فرنسا عام 1958 امام الدول التي تستعمرها في افريقيا سلطات الحكم الذاتي كخطوة اولى على طريق الاستقلال التام. ورأت فرنسا ان طرح موضوع الاستفتاء على شعوب المنطقة وسيلة مشرفة من اجل التخلص من مشاكلها والصراعات معها وفي هذا الاطار وقعت مع جبهة التحرير الجزائرية عام 1962 اتفاقا لاجراء الاستفتاء الذي قاد الى تحرر واستقلال الجزائر.

ان القرارات الدولية فيما يخص حق تقرير المصير كثيرة ومنها القرار رقم (637) الصادر عن الامم المتحدة في 16 كانون الثاني عام 1952 الذي اقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

كما جاء المصطلح في البند الاول من ميثاق الامم المتحدة اضافة الى اعلان المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في حزيران عام 1993

وبالاخص في فقرتيه (3-2) الخاصتين بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وصدرت بعد ذلك العديد من المشاريع والقرارات المختلفة للمنظمات الدولية تضمنت حق تقرير المصير.
وهنا يتضح ان حق الشعوب في تقرير مصيرها هو من اهم الحقوق التي اقرتها القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية وهو حق لكل شعوب العالم وان على كل دول العالم الالتزام بهذا الحق ازاء شعوبها وازاء الدول الاخرى وشعوبها. اذ ان هذا الحق جرى اقراره لكل الشعوب في العالم بدون تمييز وان الاستفتاء افضل الوسائل الديمقراطية لتحقيقه.

الكاريزما والسلطة في العراق
1921-2003

تعتبر القيادة شكلاً من أشكال العمليات الإجتماعية التي وجدت منذ قديم الزمان، وتعد شيئاً مهماً في الحياة البشرية، حيث كان للشعوب منذ بدايتها قادة يوجهون الأفراد ويخططون للعمل ويتقدمون الجماعة فهي ظاهرة من الظواهر الإنسانية المعقدة وأكثرها غموضاً.
وكثيرون من بحثوا في موضوع السلطة والقيادة وأبعادها وحجم تأثيراتها ولكل منهم وجهة نظر غالباً ما كانت تنطلق على وقف قناعات شخصية برؤيته للأحداث أو التأثيرات الناجحة من جراء البيئة التي عاشو فيها(1).

أولاً: مفهوم السلطة

يصعب تعريف السلطة بسبب تعدد وظائفها وصفاتها، وقد كانت ظاهرة السلطة من أقدم العصور موضوع عناية وإهتمام المفكرين والفلاسفة، ومع ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل الجميع.
إن السلطة بمعناها الواسع هي شكل من أشكال القوة، فهي الوسيلة التي من خلالها يستطيع شخص ما أن يؤثر على سلوك شخص آخر.
فالسلطة (Authority) هي ذلك النمط من القيادة البشرية النابعة من نظام الشرعي(2).
ويصنف ماكس فيبر السلطات إلى ثلاثة أنواع: السلطة التقليدية، السلطة الملحمية (الكاريزما)، السلطة القانونية، ونحن هنا نركز على موضوع السلطة الملحمية.
في هذه السلطة يكون الأساس فيها وجود شخص يتمتع بصفات أو مؤهلات خارقة يتمكن من خلالها إستفهام الآخرين عبر تمتعه بصفات ينفرد بها أو يتمكن من طرحها بصورة جيدة، فهي تقوم على أساس وجود شخص يمتلك صفات إستثنائية غير إعتيادية وهذه الصفات يعتقد بها أفراد الشعب ويخضعون له على أساس هذا الإعتقاد.

من هنا فالشرعية التي يتمتع بها حكم هؤلاء الأفراد تنبع من إعتقاد النّاس بصفاتهم الخارقة التي قد تستمد جذورها من شئ غيبي مثل الإعتقاد بالقوى الروحية التي يتمتع بها الحاكم أو التي قد تظهر بواسطة المعجزات أو بواسطة إنتصاراته المتوالية في الحروب أو في مختلف المجالات التي هي في صالح أفراد الشعب.
أن مثل هذه السلطة قد تتلاشي إذا لم يكن هناك شئ من الدلائل على صحة الصفات الخارقة أو غير الإعتيادية التي يتمتع بها الحاكم(3).

محاولة لفهم دور القائد –الكاريزما:
في البداية نودُ التطرق الى تعريف درو القائد ضمن دائرة المؤسسة القيادية السياسية ووظيفته، فهو:
1-رأس المؤسسة، المفروض على الجماعة بحكم البنى الإجتماعية، القائمة في البلد.
2-الشخص المركزي الذي يتركز إهتمام الجماعة فيه.
3-الشخص المفضل بمعنى القياسات الإجتماعية.
4-الشخص الذي يلتزم مهام القيادة لجعل الجماعة تبلغ هدفها.
5-هو الشخص الأوسع نفوذاً(4).
هنا القيادة مبنية ومتمحورة حول شخصية القائد، حيث يكون القادة فائقي التأثير بسبب الكريزما القياديه التي يتمتعون بها وهي صفات تعتبر متميزة جداً ومؤثرة جداً، فهم بارعون ومتفوقون في كل شئ، إبتداءً من الرؤية التي يمتلكونها إلى طريقة التواصل، والإقناع التي يستخدمونها مع الإتباع، مروراً بالأساليب التي يتبعونها في التأثير في الأتباع والوصول إلى الإنجازات.
يشق قادة الكاريزما بأنفسهم وبأتباعهم وبتأثيرهم بشكل كبير وواضح، فهم في نظر أتباعهم أبطال وعُظماء وخارقون يتعمقون في فهم نفسية أتباعهم حتى يصلوا إلى درجة أن يصبحوا يفهمونهم أكثر مما يفهمون أنفسهم ويتركون الإنطباع الذي يعلق بالذهن في عمل يؤدونه وكل مهمة يقومون بها، يتميزون بقدرة على الإلهام ويوقطون الحماسة المشتعلة ويكونون قدرة ومثال لأتباعهم، لا يمكن إجبارهم على إعطاء

الوعود وإنما هم يوجهون الإتباع الى الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق رؤيتهم وتحويلها إلى واقع(5).

ثانياً: القيادة والسلطة في العراق،

منذ تأسيس الدولة الحديثة (1921) وعلى مدى أكثر من مائة عام، تناوب على السلطة وأستلم مقاليد الحكم في هذا البلد، العديد من المسؤولين البارزين والقادة التأريخين، وفي مراحل وظروف مختلفة.
هؤلاء القادة الذين أستلموا السلطة كان لهم دور واضح على الأحداث ومجريات الأمور، وتوجيه السياسة العامة للعراق على المستويين الداخلي والخارجي، كما كان لهم مواقع إجتماعية عشائرية واضحة، أو مدعومين من جماعة سياسية أو قوى عسكرية.
ويمكن هنا حصر أسماء البارزين من هؤلاء القادة مع كثرة أعدادهم، ومنهم فيصل الأول (أول ملك نصب على حكم العراق)، نوري سعيد (الشخصية السياسية البارزة والمؤثرة في العهد الملكي)، كامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني) عبدالكريم قاسم (قائد ثورة 14 تموز 1958)، صدام حسين (الذي كان رئيساً للجمهورية بين عامي 1979-2003)، مصطفى البارزاني (مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني وقائد ثورة أيلول 1961)، جلال الطالباني (مؤسس الإتحاد الوطني الكردستاني، رئس جمهورية العراق بين 2005 - 2014).
إن القيادة السياسية في أي بلد من بلدان العالم، تلعب دوراً محورياً في الإرتقاء بأوضاع الشعوب وكذلك دفع عجلة التنمية، وهي في جوهرها ليست ظاهرة فردية تتعلق بشخص القائد الذي يمارس السلطة السياسية في المجتمع، إنما تتضمن عنصرين، هما القائد والنخبة السياسية، وهي الى جانب هذين العنصرين تضم الموقف والقيم والمستوى الفكري.
كتب الباحث –زهير الجزائري-تحليلاً عن الواقع العراقي، فيما يخص دور وإشكالية القيادة السياسية، نقتطف من البحث(6):
من الخطأ القول أن تقاليد عبادة الفرد، هي صناعة بعثية خالصة فقد إستمدها البعث من تقاليد عريقة ممتدة من الدين، حيث يميل الإنسان

العاجز عن مواجهة الطبيعة وجور المجتمع إرادته لأمام معصوم يكون وسيطاً بينه وبين الخالق، وكذلك من تقاليد القبيلة التي تقوم على تعاقد أبدي بين الأفراد والشيخ الذي يتصرف نيابة عن الجماعة، كما نجد إمتدادها في الحياة السياسية المعاصرة حيث تلعب شخصية القائد الحزبي دوراً يفوق دور الأفكار في ضمان لحمة القاعدة، ويأخذ القائد مكان الأب في العائلة:

أ-تجربة الحكم الملكي(7):
هذه الفترة من الحكم في العراق تستمر بين (1921-1958)، والنظام أطلق عليه تسمية-نظام دستوري ديمقراطي برلماني- ووفق الدستور في تلك الفترة، فإن البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الأعيان، وبالنسبة لمجلس النواب كان يتشكل بعد إنتخابات عامة تجري في أنحاء البلد، وقد رافقتها الكثير من المخالفات والتجاوزات وربما أعمال شغب وتزوير وشراء للذمم وإستغلال أصوات الناخبين والأميين، كذلك الإستفادة من نفوذ وسطوة الإقطاعيين والوجهاء ورؤساء العشائر، لتأثيرهم على الآلاف من الفلاحين الفقراء.
إن تلك الإنتخابات صارت مثالاً للإستهزاء والسخرية وتركت صورة مشوهة عن النظام الديمقراطي وحالة مخزية عن الحكم الفردي، ربما كانت أحد الأسباب المباشرة والحقيقية للإنقلابات والتمردات العسكرية.
دامت هذه التجربة حول (37) عاماً، تناوب على الحكم فيها رجال مرتبطين سياسياً بالبلاط الملكي وموجهين من قب السلطة البريطانية، أكثرهم ذوي أصول عشائرية وربما كانوا ضباط في الجيش العثماني السابق. ومن هؤلاء: عبدالرحمن الكيلاني (نقيب أشراف بغداد) عبدالمحسن سعدون (رئيس عشيرة المنتفك)، جعفر العسكري (ضباط سابق في الجيش العثماني) نوري سعيد (ضابط في الجيش العثماني) رشيد عالي الكيلاني (ياسين الهاشمي، محمد الصدر (رجل ديني) (8).

إن نظام الحكم في العهد الملكي كانت السلطة فيها تتداول بين فئة صغيرة وأعداد محدودة من الشخصيات وغالبيتهم من النخق العسكرية والزعماء التقليدين في البلد، والوزارة هي المسرح السياسي لغرض فرض القوة والسيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية.
إن الحالة السياسية في هذه الفترة من الحكم يمكن وصفها بأنها كانت صراع مستمر بين أعضاء النخب من أجل نفوذهم الشخصية على حساب القيم والكفاءة، وكانت المعايير الشخصية هي الأساس وليست الموضوعية، (أي الحسب والنسب) (9).

ب-تجربة الحكم في العهد الجمهوري:
على أثر قيام ثورة (14 تموز 1958)، أطيح بالنظام الملكي وتأسست الجمهورية العراقية، ويمثل قيام الجمهورية إنعطافة مفصلية في تأريخ العراق الحديث، حيث قام ضباط من الجيش وبقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم بتغيير النظام، من الملكية الدستورية إلى نظام جمهوري.
ورغم الإنقلابات العسكرية المتوالية والتغيرات السياسية الكبيرة التي حدثت منذ ذلك الحين، والعراق يعاني من الإستقرار السياسي ومن تثبيت نظام دستوري ديمقراطي.
أن الكثير من الكتاب والمفكرين أعتبروا سقوط النظام الملكي في العراق، نهاية حلم تحقيق الدولة المدنية الحديثة في العراق، حيث توجهت الدولة ونظامها الحاكم نحو العسكرة في جميع مفاصل الحياة، لا سيما بعد عام 1968، ليكون الحكم الشمولي المستبد الذي إستمر لغاية 2003(10).
وفي موضوع بحثنا عن القيادة والسلطة في العراق، سنركز على إثنين من أكثر القادة برزوا ومثاراً للجدل وهما: عبدالكريم قاسم وصدام حسين، هما شخصيتان في مركز القيادة العليا في البلد مازالا موضوع بحث عند الكثير من مراكز الدراسات السياسية، في مختلف البلدان:

أ-عبدالكريم قاسم:

1-ولد عبدالكريم قاسم في عام (1914) بمدينة بغداد، من عائلة فقيرة. رب العائلة عامل في ورشة للنجارة، عاش فترة شبابه في بيت لازمته الحاجة والعوز المادي لفترة طويلة نسبياً.
هذه الوضعية الإجتماعية وواقع عمقها القاسي ستؤثر لاحقاً في نشوء وماهيات أفكار قاسم، ومن خلال تبنيه الهوية الوطنية وفكرة المساواة والعدالة الإجتماعية.
كان قاسم يعتز بالإنتماء إلى هذه الفئة الإجتماعية ويكرر قوله: أني إبن فقير، شخص فقير وجدت وعشت في حي الفُقراء وقاسيت زمناً طويلاً مرارة العيش، ولكننا نملك غنى النفس.
أكمل تعليمه الإبتدائي والثانوي، عين معلماً، ثم دخل الكلية العسكرية عام 1932، وتخرج ضابطاً، تدرج في رتبة إلى أن وصل إلى رتبة زعيم ركن.
شارك في العديد من العمليات العكسرية، مثل: حرب فلسطين 1948، حركة مايس 1941، قاد ثورة 14 تموز 1958، أصبح رئيساً للحكومة المؤقتة، بين 14 تموز 1958 وحتى يوم 8 شباط 1963 نتيجة إنقلاب عسكري، قتل على أثر ذلك(11).

2-مسيرته السياسية(12):
عام (1956) عندما كان عبدالكريم قاسم برتبة (زعيم ركن) فاتحه المقدم وصفي طاهر وبتكليف من قبل (لجنة الضباط الأحرار) بالإنظام للحركة، وفي إجتماع اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار في (آب 1957) أصبح عبدالكريم قاسم مسؤلاً عن اللجنة العليا، وذلك بسبب كبر رتبته العسكرية.
بعد نجاح الثورة في 14 تموز 1958، أصبح قاسم رئيساً للحكومة المؤقتة ووزيراً للدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وبذلك أصبح في الموقع الأول للدولة
تعرض خلال فترة حكمه لعدة محاولات إنقلابية فاشلة، كما تعرض لمحاولة إغتيال فاشلة في 1959، قتل أثر نجاح إنقلاب 8 شباط 1963.

3-تجربة عبدالكريم قاسم في الحكم والقيادة(13):
أول لقاء للعراق مع ظاهرة القائد –كاريزما- كان عبر شخصية عبدالكريم قاسم، الذي قاد ثورة تموز 1958، ضد النظام الملكي. ظل عبدالكريم قاسم طيلة سنوات حكمه يوصف بكونه –زعيم ملهم-من قبل أتباعه.

ومن الطريف أن هناك ن قام بإحصاء (55) أسماً ولقباً حظي بهما الزعيم عبدالكريم خلال فترة حكمه، ومن هذه الألقاب:
الزعيم الأوحد، الزعيم العبقري، الزعيم الحبيب، الزعيم الغالي، الزعيم القديس، الزعيم الذي لا ينام، الزعيم المعجزة، الزعيم الشريف، زعيم العراق الأوحد، الزعيم الغضنفر، الزعيم الفذ، الزعيم الذي يهابه الموت، زعيم الملايين، الزعيم معجزة السماء، الزعيم اللوذعي، الزعيم الألمعي، الزعيم الأوحد والأوحد، زعيمنا المنقذ، زعيم العالم كله، بطل الثورة، بطل 14 تموز، مفجر ثورة 14 تموز، قائد الدنيا الجديدة، الأسد الهصور، زعيمنا العظيم، المهدي المنتظر، الرجل الرجل، الرجل المعجزة، عملاق العالم الجديد، أمل الشعوب الخيرة والمحبة للسلام، القائد الملهم، حامل مشعل راية تموز، صانع التأريخ، البطل المغوار، أبو الأحرار، رجل أقوى من الموت، القائد الى كل نصر، عملاق تموز، إبن الألهة، إبن الفقراء، نصير الفقراء، إبن الشعب البار، إبن تموز، المعلم الأول، نصير العمال والفلاحين، نصير السلام، حبيب الملايين، رسول السلام، مهندس ثورة 14 تموز، البطل الحر الشجاع، مفجر الثورات.
هذه بالإضافة إلى مجموعة من الخرافات التي نسجت حول شخصيته والأساطير التي أشيعت عن صفاته، حيث أسهمت العديد من المؤسسات الرسمية والقطاعات الشعبية بترويج ما كان يتردد بين العامة والخاصة من الناس، حول ظهور الزعيم على صفحة القمر أو على بيض الدجاج أو حبات القمع...ألخ، ناهيك عن كون عبدالكريم قاسم كان يعتقد بأن العناية الآلهية هي التي حفظته وجعلته على قيد الحياة، أثر محاولة الإغتيال التي تعرض لها في شارع الرشيد عام

(1959)، ولذلك وضع بدلته العسكرية الملطخة بالدماء في حافظة، يطلع زواره على هذه البدلة، وهكذا عوضاً عن التحرك صوب تكوين وتمكين مؤسسات الدولة، أعتمد قاسم على مبدأ الزعامة الشخصية.
4-العوامل الرئيسية لمصدر الزعامة والقوة لدى عبدالكريم قاسم(14):
أ-كفاءته ونزاهته التي أصبحت قوة جماهيرية.
ب-سعة قاعدة حكمه الإجتماعي-جماهير الكسبة والفلاحين-.
ج-أدارته للصراع السياسي.
د-أعترافه بالحقوق الإجتماعية لكل مكونات المجتمع.

5-عوامل سلبية في قيادة عبدالكريم قاسم(15):
يمكن القول أن عبدالكريم قاسم كان يتملك في شخصية طاقات كامنة وإمكانات كبيرة لسياسي ورجل دولة، لكن الظروف السياسية العاصفة وتداعيات الصراع الإقليمي بعد الثورة، لم تسمح بإبرازها في السياسة والإدارة.
ومن الجوانب السلبية في قيادة عبدالكريم.
1-نظرته الخيالية الثورية الى الصراع الإجتماعي.
2-إعتماده على الكثير من عناصر السلطة القديمة وخاصة الأمنية والعسكرية.
3-لم يستوعب عمق عملية التغير الإجتماعي وتناقضاتها.
4-الأبطاء في إستكمال الأسس الدستورية للسلطة.
5-لم يكن حاسماً بما فيه الكفاية، وغلب شعاره (عفا الله عما سلف) نشاطه السياسي.
6-دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا خلل كبير في تنظيم الدولة بعد الثورة.
7-إحترام الصراعين الداخلي والخارجي، أفرغتا الثورة من محتواه.
8-فشله في تكوين قاعدة من المثقفين لما لهم من دور في عملية بناء مؤسسات للدولة ومنظمات المجتمع المدني.
9-سعيه من أجل ترضية القوى السياسية المتناقضة.

6-تقيم تجربة حكم عبدالكريم قاسم(16):
1-موقفه من العراقيين، كان موقف المساواة بين المواطنين.
2-لم يكن حاسماً كفاية لإيقاف تلك الصراعات أو إيجاد مخرج للأزمة السياسية.
3-لم يكن النظام ديمقراطياً، إذا كانت القوانين والأنظمة تشرع بمراسم صادرة من مجلس الوزراء.
4-لم يكن عبدالكريم قاسم يلجأ الى إجراءات قمعية إلا عندما يشكك في من يتآمرون ضده مباشرةً.
5-أتبع الفردية في الحكم وخاصة في الفترة من عهده، ورافق ذلك إتباع الأسلوب-الميكيافيلي-في أمور أمن الدولة (إستخدام الأضداد).
6-كانت إدارته للدولة أشبه بإدارة (اللواء العسكري) الذي كان يقوده قبل الثورة.

ب-صدام حسين:
نشأته وسيرته(17):
ولد صدام في قرية (العوجة) القريبة من مدينة تكريت عام (1937). ترك بيت أهله في القرية وتوجه إلى بغداد وهو ما زال في أول عمره، دخل المدرسة الإبتدائية وأكمل دراسة الثانوية في بغداد، حيث كان يعيش في بيت خاله خير الله طلفاح.
إنخرط في أنشطة سياسية في مطلع شبابه، عام 1959 وهو في الثانية والعشرين من عمره، شارك في محاولة إغتيال عبدالكريم قاسم، عام 1964 كان له مسؤليات في حزب البعث، عام 1968 عندما وصل حزب البعث العربي للحكم، أصبح لصدام مركز قوي بسبب القرابة التي تربطه بأحمد حسن البكر (رئيس الجمهورية).
بدأ في بناء شبكة علاقات ليشكل لنفسه سلطة ونفوذ قوي داخل الحزب والدولة.
في تموز 1968 عين نائباً لرئيس الجمهورية وعمره لم يتجاوز (31) سنة، ومع أنه لم يدخل في أية كلية عسكرية إلا أنه منح رتب عسكرية عالية.

كان صدام يشعر على الدوام بأنه محاط بأعداء، ووقعت محاولات عديدة لإغتياله، كان يخيف من يلتقون به ومن يقابلونه، بتلميحه إلى أن بإمكانه أن يقرأ ما يدور بخواطرهم وأن بإمكانه أن يعرف أن كانوا معه أو ضده، كان يراقب الجميع.
تأججت مشاعر جنون العظمة لديه وإنعدام ثقته بأي شخص، حدثين أثر فيه كثيراً، إنتفاضة آذار 1991، وفرار حسين كامل إلى الأردن عام 1995.

تجربة حكم صدام:
صدام حسين، خلال فترة حكمه الذي أمتدَ ما بين (1979-2003)، شغل أهم وأعلى المناصب والمسؤليات في السلطة والدولة والحزب، بشكل كان بإمكانه الإشراف على كل المؤسسات والسياسات الحكومية من هذه المسؤليات:
1-رئيس جمهورية العراق للفترة ما بين (1979-2003).
2-أمين سر قيادة قطر العراق، لحزب البعث العربي الإشتراكي.
3-القائد العام للقوات المسلحة.
4-لفترات معينة، أصبح رئيساً لمجلس الوزراء.
5-الإشراف على كافة الأجهزة الأمنية والإستخبارية في البلد، وذلك عن طريق هيئة (مجلس) تضم رؤساء هذه الأجهزة، بحيث أصبح الوضع في العراق، أنه لم تكن هناك مؤسسات حقيقية لصنع القرار، والقرار الحقيقي كان قرار صدام حسين، حيث كان محور الحياة السياسية بإعتباره قائد الأمة.

شخصية صدام حسين في الحكم(18):
تناول العديد من الكتاب والباحثين في دراساتهم، شخصية صدام حسين بالتحليل، فمنذ سبعينات القرن الماضي، والعراق يمضي بخطى مسرعة لأن يصبح دولة شمولية يحكمها ديكتاتور عصري.
في خلال هذه الفترة ترسخت (عقيدة عبادة القائد) وأصبح صدام بوضوح الشخصية الأهم في النظام، وقد تخلل تلك الفترة الصاخبة من تأريخ العراق، صراعات سياسية عاصفة على عدة مستويات،

وتحولات إجتماعية عميقة، ساهمت كلها بصورة مباشرة وغير مباشرة في صنع أسطورة –الرجل العظيم-وترسخ أنماطه الكاريزمية.
ففي ظل-قادسية صدام-أنجذب الإنتاج الثقافي في صوب أتساق موحد صمم لتغذية الكراهية تجاه بعض الدول، وكبت وعداء، واضحين لكل رأي حر، وتوفير دعم أكبر لصدام، يصور وكأنه –جبار-يعود إليه الفضل في كل خير قد يصيب، المجتمع العراقي.
والواقع أن ما أحيط به صدام حسين من مظاهر كاريزمية صارخة لا يمكن تفسيرها فقط بالظروف الموضوعية المتعلقة بالحركة الإنقلابية التي قادها حزب البعث في (17تموز 1968)، بالإضافة الى تداعيات حروب صدام الإقليمية فحسب، ولكن لابد من مراعاة وا وصلت إليه طبيعة الإيدولوجية البعثية بعد استلام السلطة، إضافة الى خصائص الثقافة الحزبية التي عمل النظام بإستمرار على إشاعتها بين أنصاره وجماهيره خلال تلك الفترة.

من خصائص نظام صدام حسين:(19)
أن نهج صدام كان يتميز بما يلي:
1-عمل صدام إلى إستنفار التأريخ وإستحضارة الذاكرة لتضخيم ذاته وتعظيم شأنه وأحكام سيطرته وسطوته على أوصال المجتمع.
2-عمل يجد وفاعلية على تسيس الدين، حيث كان خطابه السياسي في إطار دين إسلامي، عادة ما كانت ديباجاته تفتح بنصوص قرآنية مختارة بعناية، فضلاً عن تطعيم عقيدة الحزب بنكهة دينية صريحة.
3-عمل على الإكثار من بناء المساجد والمراكز الدينية، مختتماً إبتكاره الأكثر غرابة لشجرة النسب الأسطورية التي زعم من خلالها إمتداد أصوله السلالية الى آل البيت وطليعتهم الإمام علي بن أبي طالب.
4-إفراغ متطلبات المجتمع المدني من محتواه الأساسي المتمثل بالدفاع عن أعضائها، لتتحول الى مؤسسات تدافع عن حزب البعث وشخص صدام حسين.

5-منع العمل العلني والرسمي لكل الأحزاب والمنظمات السياسية بكافة أشكالها وإتجاهاتها ويكون حزب البعث هو الحزب الحاكم، لأن نظام صدام الشمولي لا يقبل المعارضة بأي شكل.
6-نشر ثقافة الخوف والإرهاب عن طريق الأجهزة الأمنية والغمعية ومنظمات حزب البعث، لدرجة لا يحق ولا يسمع للمواطن الدفاع عن نفسه وحقوقه أمام ظلم الدولة(20).
7-كان صدام حسين مولعاً بالأزياء، ولم يكن يتردد في التعبير عن أعجابه بأناقة شخص ما وبملابسه.
ولعل أكثر ما يلفت الإنتباه أنه وعند القبض عليه في مخبئه عثروا في ذلك الحضرة على عدد من الزات الجديدة وغير المستعملة بعد. كذلك يجلى عنه أنه كان يولي بشرته عناية فائقة كما كان يسيطر على أي أبيض يلوح في عمتة شعره تماماً(21).
8-عمل على صنع دائرة قريبة من الموالين والتابعين، يكونون جسداً القيادة، ويظل الدكتاتور سيداً عليه بلا منازع.
الدائرة الداخلية المحيطة بصدام كانت رباعية مكونة من: عزة الدوري، طه ياسين رمضان، طارق عزيز، علي حسن المجيد. الذي ظلوا أوفياء لصدام حتى النهاية، هؤلاء لعبوا دوراً كبيراً في بناء عبادة الشخصية لصدام.
وبحلول الثمانينات إنحصر إتخاذ أي قرار على الرئيس وحده، وإتسمت القرارات بإنعدام وقلة اللجوء لإستشارة أحد، كانت العبارة الرسمية التي تذكر:
(بأمر من الرئيس القائد) تلغي أي نقاش وتكتسب قوة القانون.
9-فهم صدام بسرعة شديدة أهمية وسائل الإعلام ودور الكُتاب في تنمية عبادة وتقديس الفرد، واستغلهم كاملاً لمصلحة الشخصية، وبإثارة العناصر والجوانب التأريخية والدينية تعاظمت صورة صدام لتضعه في منزله ومرتبة فوق الأمة والدولة والشعب.
10-وفي التقليد المتبع من الإشادة والإطراء للدكتاتوريين والمستبدين فاضت عبادة شخصية صدام حسين عليه يفيض من الألقاب والكتابات

والإستعارات، وكان إثنان من تلك الألقاب مفضلين على الدوام وهما: القائد، والأب(22).

11-من الناحية العسكرية، إعتمد سياسة القوة، جيش كبير وترسانة ضخمة من الأسلحة والتي شملت أسلحة غير تقليدي (كيميائية) والعمل على تطوير السلاح النووي(23).

12-إنتهاكات لحقوق الإنسان، تعرض لها أبناء الشعب العراقي، وقيام أجهزته الأمنية والعسكرية بعمليات الإبادة الجماعية من خلال عمليات الأنفال ضد الكرد، وإستعمال الأسلحة الكيميائية، وعمليات التصفية الجسدية لآلاف المعارضين.

مصادر البحث:

1-عمر حسين، نظريات القيادة وإتخاذ القرارات-بحث-مجلة كلية التربية المجلد 36، العدد 12-ديسمبر 2020.
www.MFes.journels-ekb

2-م.د. إحسان عبدالهادي النائب-بحث-مفهوم السلطة وشرعيتها، إشكالية المعنى والدلالة –كلية القانون-جامعة السليمانية.
www.si-sulicihan.edu.krd.

3-علي مراد العبادي، العراق بين الحاجة الى السلطة الملهمة ومتطلبات السلطة العقلانية-بحث-مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية-2018.

4-متى خويص-وجوه القائد، دار الساقي-بيروت ط1، 2005 ص40.

5-قصي محبوبة، القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ-بيروت –ط/1، 2010 ص75.

6-زهير الجزائيري، صناعة قائد صناعة شعب-معهد الدراسات الإستراتيجية بيروت-2006-ص308.

7-باقر ياسين-تأريخ العنف الدموي في العراق-ط/2014-2 دمشق ص444.

8-سايت
www.aawsab.com

9-سيروان قاسم محمود، سلطات رئيس الدولة في نظم الحكم المتعاقبة في العراق. 1920-2003 بحث نشر على سايت
www.ias.net
10-طه العاني-مقال-في تموز 2021
www.aljazeera.net
11-ليث الزبيدي-ثورة 14 تموز في العراق-ط/2 -1981 بغداد ص354.
12-د. عبدالخالق حسين-ثورة وزعيم-ط/2010-2-بغداد-ص31.
13-ثامر عباس-تقديس الزعامة-ط1/2015 بغداد ص539.
14-ثورة 14 تموز في العراق-مصدر سابق-ص354.
15-محمد حديد-مذكراتي-دار الساقي-ط2006-1-بيروت، ص463.
16-يوسف السيد علي، رؤية من داخل نظام إستبدادي (بعث صدام) ترجمة رفعت السيد علي-منشورات الجيل-ط2015-1-بيروت ص214.
17-تقديس الزعامة-ثامر عباس-مصدر سابق-ص116
18-فالح عبدالجبار، معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي، دار الساقي، بيروت 1992، ص87.
19-حمزة الجواهري، بحث، نشر على سايت الحوار المتمدن في 21 شباط 2007.
www.ehwar.org
20-متى خويص، وجوه القائد، مصدر ساب، ص15.
21-كنعان مكية، النصب التذكارية، الفن والإبتذال في العراق صدام حسين، بحث، سنة 2004 –ص10.
22-كنعان مكية، مصدر سابق، ص11.
23-سايت:
www.fanack.com

النخبة والمجتمع
-العراق أنموذجاً-

مقدمة

كثيراً ما إستخدمت كلمة –الصفوة- (Elite) في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة. ومالبث هذا الإستخدام أن اتسع للإشارة الى الجماعات الإجتماعية العليا لبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا.

وحسب ما جاء في قاموس-أكسفورد-فان أقدم إستخدام معروف في اللغة الإنكليزية للكلمة –صفوة-كان في سنة (1923) حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الإجتماعية.

بيد أن المصطلح لم يستخدم إستخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وفي ثلاثينات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، حينها أنتشر المصطلح وساد أستخدامه في النظريات السوسيولوجية للصفوة.[1]

كما أشار إلى دور النخبة، المفكرون القدامى، فنجد على سبيل المثال أن كلاً من (أفلاطون وأرسطو) قد بحثا فكرة النخبة، وتحدث أفلاطون عن حكم الفلاسفة بوصفه أصلح أنواع الحكم، في حين ركز أرسطو على مزايا حكم الطبقة الوسطى لأعتدالها.

ومن بعد تنوعت مساهمة الفلاسفة والمفكرون بشأن تحديد مصادر قوة النخبة، فذكر (سان سيمون) أن كل جماعة يفرز النخبة المناسبة له سواء كانت عسكرية أو دينية أم أقتصادية، وأكد الفيلسوف (أوغست كونت) صلاحية النخبة الإرستقراطية العلمية، وعلى هذا قام بالتمييز بين ما أسماه بالسلطة الدينية والسلطة الزمنية.[2]

حول مفهوم النخبة:

النخبة هي مجموعة من الافراد الذين يمتلكون خصائص معينة لا

يمتلكها بالمقابل الافراد الآخرين، هذه النخب بدورها تقود مؤسسات، المجتمع، سواء كانت سياسية أو إقتصادية أم العسكرية والإجتماعية.

أما الحديث عن نخب القيادات في السلطة فيمكن القول بأن النخبة السياسية والتي هي مجموعة الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة ومنع القرارات الرئيسية في المجتمع، وتضم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وينطبق مفهوم النخبة على العديد من المؤسسات التي تشكل هيكل المجتمع، فبالنسبة للقاعدة الشعبية نجد ان النخب الحزبية والتي هي مجموعة منظمة من الأفراد، لها هدف محدد وهو إستلام السلطة.

ويدخل ضمن إطار القيادات، النخب العسكرية، والتي يكون لها دور فاعل في بعض الدول التي تحدث فيها الإنقلابات العسكرية، أو تتعرض للتهديدات الخارجية.

أما في مجال إدارة شؤون الدولة وتنظيمها، فهناك مجموعة من الموظفين، وهم الفئة البيروقراطية حيث يكون لهم دور أساسي في إدارة شؤون الدولة، كما هناك نخب أخرى مثل النخب الإقتصادية والإجتماعية والدينية والمثقفة، ولكل من هذه الفئات دور أساسي في مجال عملها وقيادة جزء معين من كيان، المجتمع.[3]

عليه يمكن تعريف النخبة بأنها:

الأقلية المنظمة نسبياً التي تحكم الأكثرية غير المنظمة، وهي تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة ورصيدها الثقافي أو الفئوي، لذلك فهي تتمتع بالقوة الإقتصادية والسياسية والإمتياز والمكانة داخل المجتمع.

وبشكل عامن فان الدراسات حول النخبة تدور أمرين أساسين:

1-ان المجتمعات لايمكن لها أن تقاد وتحكم من خلال شخص واحد مهما بلغت إمكانياته وقدراته الكاريزمية، لأن هذ الشخص سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود مجموعة تعمل على احترام أوامره وتنفيذها طوعياً وليس بالإكراه.

2-أن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها، لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها، الأمر الذي لا يتم إلا من خلاله إيجاد أقلية تستطيع

بإنسجامها وتنظيمها قيادة الاغلبية.[4]

كما من المهم أن نشير إلى أن: أيدولوجيا النخبة والتي هي أفكار معينة، مسيطرة على الأفكار السائدة في المجتمع، وهذه إشارة إلى أن النخبة في مجمتع ما هي التي تقرر نوعية الأفكار التي ينبغي أن تسيطر في الحياة العامة .[5]

أنواع النخب

بات واضحاً ان القصد من مصطلح النخب هو هؤلاء المفكرون الذين يتخذون أشكالاً مختلفة، وفقاً للوظائف والمواقع التي تتخذها كل جماعة منهم داخل مجتمعهم، بحيث أن العامل المهم الذي قد يميزهم من غيرهم هو مواهبهم التي يمتلكونها فضلاً عن الوزن الإجتماعي الذي يحظون به أكثر من غيرهم نتيجة تأثير نشاطاتهم داخل المجتمع، هذه الميزة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد ويتركون بها تأثير كبير داخل المجتمع، تجعلنا نطلق عليهم وفقاً لهذا العامل تسمية النخبة الإستراتيجة التي تأخذ على عاتقها عملية التأثر والتغير داخل المجتمع.

وعلى هذا الساس تندرج النخب عبر المستويات المختلفة في البناء الإجتماعي السياسي، بدءً من النخبة السياسية الحاكمة ومروراً بما يمكن ان نسميه النخب المتوسطة (المثقفين) على سبيل المثال :[6]

1-النخب السياسية:

مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع، وتضم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .[7]

2-النخب الحزبية:

بإختصار هم قيادات الأحزاب والكودر والهيئات العليا, والقيادة هنا تؤثر في نشاط الجماعة المنظمة من أجل تحقيق الأهداف.[8]

3-النخب العسكرية:

تعد النخب العسكرية أحدى أهم أنواع النخب الإجتماعية التي تمكنت من السيطرة على السلطة لفترة طويلة في أغلب البلدان، وبالأخص بلدان العالم الثالث، وبقيت ببقاء العسكر ماسكين بمقاليد الأمور أو بتحولهم إلى الشكل المدني، وأن كان الأشخاص هم ذات الأشخاص.[9]

4-النخب البيروقراطية:

حسب رأي –ماكس فيبر-، البيروقراطية مجموعة منظمة بطريقة عقلانية، وذلك بوضع قوانين وتعليمات، يجعل الناس يطيعونها من خلال إستعمال الثواب والعقاب، وذلك لتحقيق هدف ما. ومن خصائص

البيروقراطية:

أ-التخصص، لكل جزء وظيفة معينة وله مساهمة معينة داخل التنظيم البيروقراطي.

ب-تدرج المواقع، كلما صعدنا تكون المسؤليات أكبر.

جـ-وجود القواعد والقوانين التي تحدد دور كل عضو.

د-المؤهلات والمعرفة العلمية، وهي من شروط العمل ضمن النظام البيروقراطي.

هـ-لكل موقع (هيئة) في النظام، خصائصه وموارده من مال وسلطة.[10]

5-النخب الإقتصادية:

في المجتمعات الحديثة القائمة على أساس التقدم التقني والصناعي تكون السلطة الحقيقية فيما بين أيدي أقلية ضيئلة من الأفراد (النخبة)، وهم المديرون الذين يتولون تنظيم المرافق والمؤسسات العامة في المجتمع، كما يتولون أيضاً تنظيم الشركات والمصالح الكبرى، فهم بهذه الصفة يسيطرون على الحياة العامة في كل المجتمعات الصناعية الحديثة .[11]

6-النخب الإجتماعية:

حسب المفهوم الماركسي، ظهرت الدولة عندما إنقسم المجتمع إلى طبقات وأخذ بعض أفراد المجتمع يستغل البعض الآخر، ولكي يضمن الأقوياء مراكزهم الإجتماعية المرموقة ومن دون أن يقوموا بجهود مضنية في عملية الإنتاج، لجأوا إلى إستخدام الدولة لإجبار الآخرين على العمل لهم، ومن ثم تواجد في كل مجتمع طبقي، طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وأصبح الدولة وسيلة تستخدمها الطبقة الحاكمة لغرض سطوتها على ا لطبقة المحكومة.[12]

7-النخب الدينية:

تزداد فاعلية وقوة النخب الدينية بقدر قوة الحركة الإيمانية والنشاط السياسي الديني، كذلك بقدر ما يفرضه النظام السياسي، من التوجيه الديني العام وبإتجاه معين، فيكبر دور رجال الدين في المجتمع والسلطة.

ففي الأنظمة ذات الصبغة الدينية والوضحة، يكون لرجل الدين تأثير كبير يجعله مالك السلطة الزمنية الى جانب السلطة الروحية. النخب الدينية تتمثل إسلامياً في العلماء والمراجع، ومسيحياً في رجال الكنيسة، ولهم سلطة على قلوب وتوجها الناس.[13]

-8النخب المثقفة:

يوجد المثقفون في كافة المجتمعات، تقريباً، فهم يمثلون في المجتمعات غير المتحضرة: السحرة والكهان، بينما تضم هذه الفئة في المجتمعات المتحضرة: الفلاسفة والشعراء والفنانين والمحامين والموظفين.. ألخ.

إلا أن وظائهم وأهميتهم الإجتماعية تختلف إختلافاً واضحاً، ففي بعض المجتمعات يصبح المثقفون أقرب ما يكونوا إلى الصفوة الحاكمة.[14]

النخب المدنية في العراق

العراق خلال فترة الحكم الملكي 1958-1921

تشير أغلب الدراسات إلى أن عام (1919) قد يعتبر هي البداية التأريخية في تشكيل النخب الوطنية العراقية (الدينية والوطنية)، ثم جاءت أحداث ثورة العشرين لتكسب هذا التأسيس النخبوي الوطني وضوحاً أكثر، وأكسبه مزيداً من التجذر والفاعلية عبر الدور الذي مارسته هذه النخب وأجزابها وحركاتها والسياسية في أدارة قيادة هذه الثورة، هذا وقد أدت التطورات الاجتماعية المتلاحقة ومع ترسيخ أمور الإدارة إلى نجاحات نسبية ي بلورة بنية إجتماعية مهدت لتكوين مجتمع عراقي حديث على حساب الحالة القبائلية .[15]

وبعد تأسيس الدولة العراقية الملكية عام (1921)، تزود مؤسسات الدولة بطبقات من الموظفين والمسؤولين الكبار(وزراء ورؤساء الوزارات، مدراء عامين، مسؤلي الوحدات الإدارية..) وجذور معظم هذه الطبقة هم من بقايا: الملاك والموظفن الإداريين وضباط الجيش العثماني.

أفراد هذه الطبقة كانوا موزعين على عدد من البيوت والأسر، في

بغداد والموصل، وبعض شيوخ وأعيان عشائر الجنوب، وبعض المناطق الأحرى.

تلك النخب العراقية تقاسمت، العدد الكبير من الوزارات والمناصب العُليا في البلد حتى صارت تشكل جزءاً أساسياً من الطبقة السياسية [16].

يشير د. إبراهيم خليل العلاف إلى أن: في العهد الملكي (1921-1958) تشكلت في العراق 59 وزارة، تناوب على الرئاسة (23) رئيس وزراء و (175) وزير .[17]

ومن الأسر العريقة والتي ساهمت أفرادها كطبقة عليا في الحكم: عائلة البابان، الجليلي، الربيعي، الجلبي، كذلك الشاويون من عشيرة العبيد، والنقيب، ويمكن أن نذكر بعض أهم الشخصيات الحاكمة في العهد الملكي:

عبدالرحمن النقيب، نوري سعيد، جعفر العسكري، علي جودت الأيوبي، توفيق السويدي، ناجي شوكت، صالح جبر، محمد الصدر، حكمت سليمان، طه الهاشمي، عبدالمحسن السعدون، ياسين الهاشمي، عبدالوهاب مرجان، فاضل الجمالي، رشيد عالي الكيلاني، خليل كنه، سعيد قزاز، أحمد مختار بابان، جلال بابان، غازي الداغستاني، مصطفى العمري، بكر صدقي وغيرهم.

لكن هذا لم يمنع بعض النخب الوطنية الأخرى من أن تلعب دوراً بارزاً في ثورة العشرين (1920)، وكان هناك عدد من المشاركين فيها ومنهم أعضاء في اللجنة القيادية لحزب الإستقلال.

ولكن مع تطورات الحالة الاجتماعية والثقافية ظهرت هناك طبقة إجتماعية تعود بإنتمائها الإرستقراطي ألى أيام الدولة العثمانية، وكانت طبقة نخبوية تدعوا إلى التحديث، طرحت مفاهيم العلمانية والتغير الإجتماعي وأفكارهم الى حد كبير كانت متأثرة بالفكر الماركسي، ومن الذين يحملون هذه الأفكار وينشرها، رجل يُدعى (حسين الرحال).[18]

وقد إجتمع حول الرحال عدد من الشباب التواقين الى التغير، وقد إستطاعت هذه الجماعة من إصدار جريدة عام (1924، ونظمت نفسها في تشكيلة سميت بـ (نادي التضامن)، كما حدثت بينها وبين

الجهات الدينية التقليدية مواجهات.

ثم أن هذه النخبية بدأت بالتحول بإتحاه سياسي ثوري بخلاف النخب القديمة التي كانت إدارية سياسية، رغم دورها السياسي المعارض للإحتلال البريطاني، ولقد تحولت تلك النخب الجماهيرية الثورية الى طبقة سياسية وبدأت صراعها مع النخب الإرستقراطية والتقليدية المتوارثة.

لقد كانت النخب الأرستقراطية بإستقطابها المركزي للسلطة والحكم في العراق عبر تداول سلمي تشكل ضماناً –تأريخياً- لبناء دولة عراقية مستقرة، لكن سقوط هذه النخب القديمة (السياسي) بعد ثورة 14 تموز 1958، فتح الباب في إمكانية تناول السلطة (وليس تداولها) أمام كل الإتجاهات والأحزاب، وصارت إمكانية الوصول الى السلطة عبر الحركات والإنقلابات العسكرية أمراً سهلاً .[19]

النخبوية في عهد الجمهوري:

بعد الاطاحة بالنظام الملكي وتغير النظام الى جمهوري، ظلت النخبوية في العراق الحديث عاملاً مهماً في عوامل بنائه وتكوينه، ومع إختلاف الطبقات النخبوية في تكويناتها الإجتماعية والسياسية، إلا أنها أصبحت تشكل أنموذجاً يكستب شرعيته في نظامه الإجتماعي عبر قناعات ذاتية توفرها لكل فئة إجتماعية مما أدى الى خلق مراكز إجتماعية متباينة في مجالات الدين والاجتماع والسياسة ثم الثقافة، فكانت النخب محددة ومعروفة من قبل الأفراد عامة.

وقد ساهمت تلك المراكز النخبوية، رغم تعددها وأختلافها أحياناً في المحافظة على تماسك المجتمع العراقي وتدعيم تماسكه تجاه الفوضى والإنفلات الممكن في المجتمعات التقليدية.

وقد كانت تلك النخب تعود بجذورها وليس بإمتدادتها الى النخب المدنية والدينية خلال عقود تأسيس الدولة العراقية، بينما كان الفكر القومي وتنظيماته طارئاً عليهم (ظهور البعث العربي، وسلطته القومية)، ولم تكن تلق قناعات جماهيرية واسعة، مما سبب بالمواجهة القاسية، فتعرضت النخب المثقفة الى حملات التصفية والسجون، مما أدت الى ان تنكسر حلقة مهمة من حلقات البناء الإجتماعي في العراق،

وأدى كذلك غياب النخب المثقفة وإنحلالها الى تقويض تخبوية مهمة ودورها في محاولة لمنع مجتمع توجهه الثقافة والمعرفة، خاصة خلال فترة حكم البعث الأول (1963) وعودته للحكم بعد إنقلاب 1968 [20].

ومع تولي صدام حسين الحكم في بداية الثمانينات من القرن العشرين وحسب السياسة التي مورست في تلك الفترة، عادت دور عشائر الى النمو، بعد أن إستعان نظام البعث بسلطة رئيس العشيرة، ولم يتراجع هذا الدور بعد تغيير النظام (2003)، بل أن ضعف الحكومة المركزية عززت دور العشائر عن طريق بناء تحالفات مع قوى نيابية وسياسية مختلفة، وتم تعيين عدد من الأعضاء المنتمين للعشائر في مناصب حكومية مهمة عام (2004)، وعلى سبيل المثال:

1-غازي عجيل الياور، من عشيرة الشمر، رئيس للجمهورية.

2-عدنان الجنابي، من قبيلة الجنابات، موظف في رئاسة الجمهورية.

3-مالك دوهان الحسن من عشيرة الجبور، وزير.

4-ليلى عبداللطيف من عشيرة بني تميم، وزيرة .[21]

ومع إستبعاد النخب القديمة في السلطة، بعد عام (2003) كان هناك إعادة توزيع شاملة للسلطة بين الجماعات الدينية والعرقية في العراق، لتلك المناصب التي كانت حكراً على النخبة السياسية السنية.

فعلى سبيل المثال، بين (25) عضواً من أعضاء مجلس الحكم الإنتقالي، الذي شكل بقرار مع سلطة الإئتلاف المؤقتة عام (2003-2004) كان هناك (5) أعضاء من المكون السني العربي مقابل (13) عضو عربي شيعي و (5) أعضاء من الكرد وإثنان من المكون التركماني والمسيحي.

وجاء أعضاء النخب السياسية الجديدة من عدة إتجاهات:

1-شيوخ العشائر.

2-رجال الدين والقيادات الدينية.

3-زعماء وقادة أحزاب المعارضة السابقين.

4-مجموعة من قادة الأحزاب الجديدة التشكيل .[22]

ومن الجدير بالذكر، أنه بعد إنهيار حكم صدام حسين، فقد لعبت النخب الدينية دوراً كبيراً وأكثر تأثيراً مقارنة بالنخب العشائرية، وصعدت النخب الدينية الشيعية بشكل غير متوقع وذلك بسبب وجود أحزاب شيعية ذات صبغة دينية منظمة.

ولزيادة الإيضاح ندرج أدناه أسماء مجموعات من النخب السياسية الحاكمة خلال العهد الجمهوري وبإختلاف مراحلها:

أ-فترة حكم عبدالكريم قاسم (1958-1963)[23]

عبدالكريم قاسم، أحمد صالح العبدي، فاضل عباس المهداوي، محمد حديد، هديب الحاج محمود، عبدالجبار الجومرد، عبدالسلام عارف، إبراهيم كبة، طلعت الشيبانين إسماعيل العارف، جلال الأوقاتين نزيهة الدليمي، محمد نجيب الربيعي، محمد مهدي كبة، خالد النقشبندي، مصطفى علي جابر عمر، حسن الدجيل، ماجد محمد أمين، عبدالفتاح الشالي، هاشم جواد، فيصل السامر، ناجي شوكت، وصفي طاهر، محمد مهدي الجواهري.

ب-العهد الجمهوري الثاني (1963-1968)[24]

عبدالسلاعارف، عبدالرحمن عارف، عبدالكريم فرحان، سعدون حمادي، طاهر يحيى، حسن مصطفى النقيب، خيرالدين حسيب، منذر الوانداوي، أحمد حسن البكر، حردان التكريتي، خالد مكي الهاشمي، عبدالستار عبداللطيف، صالح مهدي عماش، حازم جواد، طالب شبيب، علي صالح السعدي، عبدالرحمن البزاز، عزت مصطفى، محمود شيت خطاب، أحمد عبدالستار الجواري، حميد خلخال، بابا علي الشيخ محمود، ياسين خليل، عبدالكريم هاني، ناجي طالب، مسارع الراوي، عبدالعزيز العقيلي، شكري صالح زكي، إبراهيم فيصل الأنصاري.

جـ-فترة حكم حزب البعث الإشتراكي (1968-2003)[25]

أحمد حسن البكر، صدام حسين، طه ياسين رمضان، سعدون حمادي، خيرالله طلفاح، عدنان خير الله، طه محي الدين معروف، علي حسن المجيد، حمادي شهاب، حامد يوسف، أمين عبدالكريم، همام عبدالخالق، عبدالجبار محسن، عدي صدام حسين، قصي صدام

حسين، حسين كامل، عبدالجبار شنشل، تاية عبدالكريم، عدنان الحمداني، عزت الدوري، عبد حمود، ماهر عبدالرشيد، محمد سعيد الصحاف، ناظم كزار، برزان إبراهيم التكريتي.

بواكير ظهور طبقة المثقفين في العراق:[26]

ساهمت عوامل عديدة في ظهور النخبة المثقفة العراقية مع نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومنها:

1-التحولات والمتغيرات الإجتماعية الإقتصادية، والأحداث التأريخية التي كان لها الأثر الفعال لدخول البلاد عصر التجديد والإصلاح الإجتماعي الثقافي.

2-ظهر الطبقة البرجوازية العراقية، مع ظهور العلاقات الرأسمالية في المنطقة.

3-دور الأقليات المسيحية واليهودية في النشاط الثقافي، من خلال المدارس الأهلية وإستيراد المطابع وإصدار الصحف والمجلات.

4-دور بعض الشخصيات الإجتماعية والدينية في مختلف المدن، وكذلك الدعوة الى الاصلاح والإجتماعي ودور بعض الرواد مثل جمال الدين الأفغاني، مدحت باشا، أنستاس الكرملي.

5-أهم الشخصيات الثقافية في تلك الفترة:[27]

عبدالمحسن الكاظمي، فهمي المدرس، هبة الدين الشهرستاني، سليماني الكيلاني، جميل صدقي الزهاوي، محمد حسين الكاشف الغطاء، محسن شرارة، محمد سعيد الحبوبي، حاجي قادر كؤيي، ملا محمد عبدالله الكؤيي، ثيرةميَرد الشاعر، محمد الخال، الاب انستانسي ماري الكرملي، محمد مهدي البصير، محمد مهدي الجواهري، محمد رضا الشبيبي، جلال الحنفي، عبدالرحمن الكيلاني.

ويمكن تقسيم النخبة الثقافية العراقية في تلك الفترة إلى:

أ-التيار التقليدي، ويعد إمتداداً للتيار الفكري العربي القديم.

ب-التيار الثقافي، ويغلب عليه الطابع الرسمي، وعلى هامش المدارس الرشيدية والأعدادية.

جـ-التيار الذي عملت على نشره البعثات التبشيرية.

أما أهم المرجعيات الثقافية لتلك العقبة، فهي:

1-مرجعية بغداد والنجف الدينية التقليدية.

2-مرجعية أسطنبول المدنية، وهم الذين تخرجوا من المدارس في أسطنبول.

3-مرجعية أسطنبول العسكرية.

4-المرجعية الغربية (أوروبا، أمريكا) والذين تخرجوا من المدارس في تلك البلدان.

مصادر البحث

1-بورتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة د. محمد الجوهري، د. علياء شكري، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1988، ص25.

2-هبة علي حسين، دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مجلة حمورابي، العدد 28-27 السنة السادسة، 2018.

3-د. حيدر علي حسين، دورين بنيامين، نخب المجتمع، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد 13، العدد 3 سنة 2015، ص82.

4-النخب السياسية العراقية وإدارة الإقتصاد السياسي الوطني.

د. سلام جبار شهاب، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة 16/العدد 58، 2018، ص7.

5-د. محمد بن سعد، أيديولوجيا الإعلام، ط1، 2008، الرياض ص20.

6-رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، (شهادة ماجستير) جامعة وهران، الجزائر، سنة 2012/2013، ص18.

7-محمد سليم،تحليل السياسة الخارجي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989، ص196.

8-نزيه نعيم، دعاوي الأحزاب والجمعيات السياسية وغير السياسية، ط1، 2011، لبنان، ص12.

9-غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999 ط2، ص166.

10-دينا هاتف مكي، النخبة ودورها السياسية في الوطن العربي منذ الإستقلال، حالة العراق ومصر (بحث) 2005، ص132.
11-بورتومور، الصفوة والمجتمع، المصدر السابق، ص92.
12-صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 1999، ص456.
13-جو حمورة، النخب السياسية، بحث، في 20/12/2014 www.nakadbna2.
14-صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مصدر سابق، ص442.
15-حنا بطاطو، العراق –الكتاب الأول- ترجمة عفيف الرزاز، ط1، 2005، ص249-248.
16-فيليب أيرلاند، العراق-دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، ط2، 2012، ص401، ص427.
-د. إبراهيم خليل العلاف، النخب الحاكمة في العراق، بحث في 12 كانون الثاني، 2021 www.afblogspot.com
17-عبدالجبار الرفاعي، النخب العراقية، النشأة التأريخ والانحلال بحث في 15/آذار/2021 عن شبكة الانترنت.
18- حنابطاطو- العراق- الكتاب الأول، المصدر السابق، ص21
19-عبدالجبار الرفاعي، المصدر السابق.
20-عبدالجبار الرفاعي، المصدر السابق.
21-هشام داود، القبائل العراقية في أرض الجهاد، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث والدراسات، عدد 10، 2016، ص106.
22- د. رشيد عمارة ياسين، م. فاروق عبدول، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم، الأهلي في العراق بعد 2003 بحث جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية، ص18.
23-*د. نوري العاني، د. علاء جاسم، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الثالث، ط2، 2005، ص5.
*عبدالجبار الرفاعي، مصدر سابق.
*د. جعفر عباس حميدي، تأريخ العراق المعاصر، 1914-1968، ط2، 2015، ص261 و ص287,
24-د. نوري العاني ود. علاء جاسم، تأريخ الوزارات العراقية، مصدر

سابق، الأجزاء 5، 6، 7، 8.
25-تأريخ الوزارات العراقية، مصدر سابق، الأجزاء 10-9.
26-*سلمان رشيد محمد، بواكير ظهور الانتلجنسيا العراقية، سايت الحوار المتمدن (بحث) في 6/4/2019
www.M.ahewar.org
*دراسات في المجتمع العراقي، د. زينب هاشم 2014 بحث الجامعة المستنصرية، قسم الإرشاد النفسي والتوعية والتربوية، بغداد.
27- حنابطاطو- العراق- الكتاب الأول، مصدر سابق ص388- ص245.

محتويات الكتاب

إستهلال.....
.....5
القوة الناعمة وأثرها على سياسة الدولة العراق -نموذجاً -
.....7
الفساد والفساد
السياسي.....
24...
مفهوم الدولة العميقة "العراق
أنموذجاً".....37
عدم الاستقرار السياسي في العراق -الاسباب و التداعيات-
.....53
فكرة الديمقراطية التوافقية وتطبيقاتها في
العراق.....68
تطور الفكر
الديمقراطي.....
87....
ملاحظات أولية عن مفهوم
الحرية.....104
العولمة.. مالها
وماعليها.....
115.....

الاستفتاء وحق تقرير
المصير.....12
4
الكاريزما والسلطة في العراق -1921
2003.....129
النخبة والمجتمع -العراق أنموذجاً-
.....148